رواة الحديث النبوي
في عيون النحويين
دراسة نحوية نقدية تطبيقية
العكبري ت ٦١٦ هـ
في إعرابه للحديث النبوي أنموذجا

إعداد الدكتور /

محمد عرفة السيد أحمد محمد العشري

مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ببورسعيد

رواة الحديث النبوي في عيون النحويين دراسة نحوية نقدية تطبيقية العكبري ت ٦١٦ ه في إعرابه للحديث النبوي أنموذجا

إعداد الدكتور /

محمد عرفة السيد أحمد محمد العشري

مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ببورسعيد

الملخص:

الحمد لله الذي حفظ اللغة بكتابه ؛ فقال جل شأنه:﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ ﴾[1]، والصلاة والسلام على خير من نطق بالضاد ، وخُصّ بجوامع الكلم ؛ وبعد.

فإن لُبّ الفصاحة والبيان في حديث النبي العدنان – ﷺ- ، وبعد أبحاث ورسائل علمية متعددة وجادة ، تيقن وأيقن الجميع بما لا يدع مجالا للشك والريبة أن عدم الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف كانت فرية على اللغويين، فهل سيحتج بكلام الشعراء ويترك كلام الصحابة الأجلاء ، وهم من رووا أحاديث المعصوم – ﷺ- أم أن كلامهم حجة في الشعر وليس حجة في النثر ؟ .

وما ذكره العكبرى على الرواه في كتابه إعراب الحديث النبوى كانت مثار دهشة وانزعاج ، فقد أعطانا في كتابه لون من ألوان المعركة بين ما ينقله الرواه وما يحتج به النحويون ؛ ولذلك كان البحث بمثابة وقفة مع كلام العكبرى على أنه عالم نحوى للنظر والحكم على رواة الاحاديث النبوية من خلال كلام النحويين نظرة تطبيقية ؛ فقمت بقراءة كتاب إعراب الحديث

---

١) سورة الزمر من الآية ٢٨ .

النبوى للعكبرى قراءة متأنية واستخرجت مواضع الحكم على الرواة وقمت بوضعها في الميزان النحوى والنقدى من خلال الأصول النحوية واختلاف اللهجات العربية لننظر من حيث القبول والرفض لما جاء به العكبرى في كتابه ، ولنرسخ فكرة الرواة هم سند من أسانيد اللغة والتقعيد النحوى .

وقد دفعني البحث في هذا الموضوع عوامل عدة أهمها ما يلي :

أولا : أن التعامل في القضايا والموضوعات ، والحكم عليها ؛ يكون مضبوطا بأساسيات العلم المنطوي تحته ، ولما كانت قضية الاحتجاج مضبوطة بالعمق الزمني والواقع الجغرافي بغض النظر عن الأفراد والأشخاص ؛ فلا ينبغي بحال أن يتدخل الحكم بناء على تعامل الأفراد ، وهذا ما وقع فيه أغلب المانعين في الاحتجاج بأحاديث المختار – ﷺ- .

ثانيا : إلقاء الضوء على أهمية السنه النبويه في الاحتجاج ؛ والتقعيد لقواعد علم العربية ؛ خاصة وأن مرحلة صدر الاسلام وما بعدها إلى عصر المولدين وإلى زمن انتهاء الاحتجاج ؛ شهدت أكبر ثروة نثريه سواء أكانت خطابية أم رسائل كتابية .

ثالثا : الغيرة على النبي – ﷺ- وصحبه الكرام فهم صفوة الصفوة ، فلم يأخذوا حقهم أو أقل من حقهم ، خاصة والطعن كان في حقهم قبل أن يكون طعنا في النحويين ، والجميع مبرؤون منه .

رابعا : اختلاف النظر والحكم بين النحويين على الرواة ما بين مؤيد وطاعن.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة ، وتمهيد ، وثلاثة فصول ، وخاتمة، وفهارس عامة .

أما المقدمة ، فتشتمل على : أهمية الموضوع ، وقيمته العلمية ، وأسباب اختياري له ، والمنهج الذي سرت عليه .

وأما التمهيد فيشتمل على تعريف الحديث النبوي الشريف .

وأما الفصل الأول فجاء بعنوان : دفع التهمة عن الأعلام العلماء من النحويين حول الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف .

وأما الفصل الثاني: رواة الحديث في عين العكبري من خلال كتابه إعراب الحديث .

وأما الفصل الثالث فجاء بعنوان : الدراسة التطبيقية لمواضع التهم للرواة في الحديث النبوي الشريف للعكبري .

وقد اشتمل على عشرة مواضع ، فسمتها على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: مواضع خطّأ العكبري فيها الرواة وهي موافقة لقراءة قرآنية ، ووردت في موضعين .

المبحث الثاني: مواضع خطّأ العكبري فيها الرواة ، وهي موافقة للهجة من لهجات العرب ، وفيه خمسة مواضع .

المبحث الثالث : مواضع خطّأ العكبري فيها الرواة والخطأ مردود عليه ، وفيه ثلاثة مواضع .

وأخيرا الخاتمة ، وفيها أبرزت أهم النتائج والتوصيات لهذا البحث .

الكلمات المفتاحية: رواة الحديث – عيون النحويين – العكبري – إعراب الحديث النبوي.

The novelists of the Hadith of the Prophet in the eyes of the grammarians a grammatical study of the applied critical al-Kabri t 616 E in his expression of the prophetic hadith as a model

Prepared by Dr. /

Mohammed Arafa El-Saeed Ahmed Mohammed Al-Ashri

Linguistics teacher at the School of Islamic and Arabic Studies for Girls in Port Said

Abstract:

Thank God, who memorized the language in his book, and prayer and peace are the best of the words of the opposite, and he was devoted to the mosques of the word, and after.

If the heart of eloquence and statement in the hadith of the Prophet Adnan , peace be upon him , and after multiple scientific research and messages and serious, certainty and certainty of all beyond any doubt and suspicion that not to protest the hadith of the Prophet was free to the linguists, will he protest the words of poets and leave the words of the good companions, and Or are their words an argument in poetry and not an argument in prose?

And what al-Akabir mentioned on the narrator in his book Expression of the Prophet's Hadith was surprising and disturbing, he gave us in his book a color of battle between what the narrator conveys and what the grammarians are protesting, so the research served as a pause with the words of Al-Akabir as a grammatical world to look and judge the novels of the prophetic hadiths through The words of the grammarians are an applied view, so I read the book of the expression of the prophetic hadith of the greatest carefully read and extracted the positions of judgment on the narrators and I put them in the grammatical and critical balance through grammatical and different Arabic dialects to look in terms of acceptance and rejection of what al-Akabir said in his book,

and let's establish The idea of the storytellers is a support of the support of language and grammar.

Research on this subject has prompted me to discuss several factors, the most important of which are:

First: Dealing with issues and topics, and judging them, is controlled by the basics of the science under neath it, and since the issue of protest is controlled by the time depth and geographical reality regardless of individuals and persons, the judgment should not interfere based on the treatment of individuals, and this is what most of the man has fallen into. Appointed to protest the hadiths of the Chosen One .

Secondly, to shed light on the importance of the Prophet's Sunnah in protest, and to break the rules of Arabic science, especially since the stage of Islam and its aftermath to the era of the Mouloudin and to the time of the end of the protest, saw the greatest wealth of prose, whether it be rhetorical or biblical letters.

Thirdly, jealousy over the Prophet and his companions are the elite elite, and they did not take their right or less than their right, especially the stabbing was against them before it was a challenge to the grammarians and everyone was exonerated of it.

Fourth: the difference of sight and judgment between the grammarians on the narrators between a supporter and a ta'an.

The nature of the research required it to be in the foreground, preface, three chapters, a conclusion, and general indexes.

As for the introduction, it includes: the importance of the subject, its scientific value, the reasons for choosing it, and the approach that i have taken.

With regard to the preface, it includes the definition of the Hadith of the Prophet.

With regard to the first chapter, it is entitled: Paying the charge about the scholars of grammar, about quoting the Hadith of the Prophet.

With regard to the second chapter: the storytellers of hadith in Ain al-Akbri through his book The Expression of Hadith.

With regard to the third chapter, it is entitled: The applied study of the points of charges for the storytellers in the Prophet's Hadith of Al-Aqbri.

It included ten positions, which I named three investigations:

The first topic: places in which al-Kabri sined the narrators, which is a consent to reading the Qur'an, and is mentioned in two places.

The second topic: places in which al-Kabri sin, which is in line with the dialect of the Arabs, and there are five places.

The third topic is the places where al-Kabri sins in which the storytellers and the error are returned to him, and there are three places in it.

Finally, the conclusion, in which it highlighted the most important results and recommendations for this research.

Keywords: Hadith Novelists - The Eyes of The Grammar - Al-Kabri - Expression of the Prophet's Hadith.

﴿ المقدمة ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي حفظ اللغة بكتابه ؛ فقال جل شأنه: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ ﴾[1]، والصلاة والسلام على خير من نطق بالضاد ، وخُصّ بجوامع الكلم ؛ وبعد.

فإن لُبّ الفصاحة والبيان في حديث النبي العدنان – ﷺ– ويأصل به التقعيد النحوي والصرفي لدى علماء اللغة في شتى المجالات ، لكن لم يكن بقدر العناية والاهتمام في السابق ؛ نظرا لخلافات النحويين حول الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ، وبعد أبحاث ورسائل علمية متعددة وجادة ، تيقن وأيقن الجميع بما لا يدع مجالا للشك والريبة أن عدم الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف فرية على اللغويين ، نعم كان هناك تفاوت في الاستشهاد والاحتجاج لكن لم يمنعه النحويون ، ومعلوم أن هناك عصورا مر بها الاحتجاج بأقوال العرب شعرا ونثرا ، وهذه العصور من أبرزها عصر صدر الاسلامي ، وكان الخلاف فيما بعده ويقصد بهم طبقة المولّدين ، فإذا كان عصر صدر الاسلام من عصور الاحتجاج ؛ فهل سيحتج بكلام الشعراء ويترك كلام الصحابة الأجلاء ، وهم من رووا أحاديث المعصوم – ﷺ– أم أن كلامهم حجة في الشعر وليس حجة في النثر ؟ ؛ نظرا للرواية بالمعنى وتعدد رواياته ، علما بأن الرواة أوثق من الشعراء ومروياتهم مضبوطة بأصول وقواعد ووزاع ديني ، فالتحرى من قبل الراوى أكثر من التحرى من قبل الشعراء ، فالنص النبوى له مكانته وقدسيته وأهميته بالنظر إلى أقوال الشعراء ، وأقوال العكبرى على الرواة في كتابه إعراب الحديث النبوى كانت مثار دهشة وانزعاج في بعض الأحيان بسبب ما حكم به على الرواة ،

---

١) سورة الزمر من الآية ٢٨ .

ويكأنهم يحرّفون الكلم عن مواضعه ويهرفون بما لا يعرفون ، فضلا على أن العكبرى أعطانا في كتابه لونا من ألوان المعركة بين ما ينقله الرواة وما يحتج به النحويون ؛ ولذلك كان البحث بمثابة وقفة مع كلام العكبرى على أنه عالم نحوى للنظر والحكم على رواة الأحاديث النبوية من خلال كلام النحويين نظرة تطبيقية ؛ فقمت بقراءة كتاب إعراب الحديث النبوى للعكبرى قراءة متأنية واستخرجت مواضع الحكم على الرواة وقمت بوضعها في الميزان النحوى والنقدى من خلال الأصول النحوية واختلاف اللهجات العربية ، لننظر من حيث القبول والرفض لما جاء به العكبرى في كتابه ، ولنرسخ فكرة الرواة هم سند من أسانيد اللغة والتقعيد النحوى .

فضلا عن الضوابط والمعايير التي وضعت في علم الأسانيد ولم تكن في علم قبله ولا بعده ، ولذلك كانت هذه الدراسة خطوة للأمام أبتغي بها وجه الله تعالى وأنال به شرف تقويم وتقييم أساتذتي الأفاضل في جامعة الأزهر الشريف .

وقد دفعني البحث في هذا الموضوع عوامل عدة أهمها ما يلي :

أولا : أن التعامل في القضايا والموضوعات ، والحكم عليها ؛ يكون مضبوطا بأساسيات العلم المنطوي تحته ، ولما كانت قضية الاحتجاج مضبوطة بالعمق الزمني والواقع الجغرافي بغض النظر عن الأفراد والأشخاص ؛ فلا ينبغي بحال أن يتدخل الحكم بناء على تعامل الأفراد ، وهذا ما وقع فيه أغلب المانعين الاحتجاج بأحاديث المختار – ﷺ – .

ثانيا : إلقاء الضوء على أهمية السنه النبويه في الاحتجاج ؛ والتقعيد لقواعد علم العربية ؛ خاصة وأن مرحلة صدر الاسلام وما بعدها إلى عصر

المولدين وإلى زمن انتهاء الاحتجاج ؛ شهدت أكبر ثروة نثريه سواء أكانت خطابية أم رسائل كتابية .

ثالثا : الغيرة على النبي – ﷺ– وصحبه الكرام فهم صفوة الصفوة ، فلم يأخذوا حقهم أو أقل من حقهم ، خاصة والطعن كان في حقهم قبل أن يكون طعنا في النحويين ، والجميع مبرؤون منه .

رابعا : اختلاف النظر والحكم بين النحويين على الرواة ما بين مؤيد وطاعن.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة ، وتمهيد ، وثلاثة فصول ، وخاتمة، وفهارس عامة .

أما المقدمة ، فتشتمل على : أهمية الموضوع ، وقيمته العلمية ، وأسباب اختياري له ، والمنهج الذي سرت عليه .

وأما التمهيد فيشتمل على مبحثين :
الأول : ا لتعريف بالحديث النبوي الشريف ، وموقف النحويين من الاحتجاج به .
المبحث الثاني : العكبري ، وكتابه إعراب الحديث النبوي
وأما الفصل الأول فجاء بعنوان : دفع التهمة عن الأعلام العلماء من النحويين حول الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: عدم احتجاج النحويين بالحديث النبوي الشريف.

المبحث الثاني : الرواية بالمعنى وتلحين الرواة .

المبحث الثالث : ما يقال عن لحن الرواة الذين لم يكونوا عرباً .

وأما الفصل الثاني؛ فعنوانه : رواة الحديث في عين العكبري من خلال كتابه إعراب الحديث،
وفيه مبحثان : الأول : الطعن في الرواة من قبل العكبري .
الثاني : طعنات العكبري على الرواة في ميزان النقد اللغوي والنحوي .

وأما الفصل الثالث فجاء بعنوان : الدراسة التطبيقيه لمواضع التهم للرواة في إعراب الحديث النبوي الشريف للعكبري .

وقد اشتمل على عشرة مواضع ، قسمتها ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: مواضع خطّأ العكبري فيها الرواة وهي موافقة لقراءة قرآنية ، ووردت في موضعين .

الموضع الأول : حذف نون الرفع دون ناصب أو جازم .

الموضع الثاني : إثبات ألف (ما) الاستفهامية مع الجار .

المبحث الثاني: مواضع خطّأ العكبري فيها الرواة ، وهي موافقة للهجة من لهجات العرب ، وفيه خمسة مواضع .

الموضع الأول : إثبات النون في نصب المضارع .

الموضع الثاني : إجراء الفعل المعتل مجرى الصحيح .

الموضع الثالث :إلحاق علامة التثنية والجمع و نون الإناث في الفعل الظاهر .

الموضع الرابع : إشباع الياء من الكسرة .

الموضع الخامس : حكم الاسمين الواقعين بعد (ما) الحجازية .

المبحث الثالث : الطعن على الرواة والخطأ مردود عليه ، وفيه ثلاثة مواضع .

الموضع الأول : حقيقة : (لا ها الله ذا) .

الموضع الثاني : حذف نون الجمع في الإضافة .

الموضع الثالث : استعمال (أخير) في التفضيل بمعنى (خير) .

وقد اتبعت المنهج الوصفي في هذا البحث ؛ حيث طبقت فكرة الاحتجاج بالحديث النبوي بعد توصيف المواضع النحوية في إعراب الحديث للعكبري .

تمهيد ، وفيه مبحثان

المبحث الأول :

التعريف بالحديث النبوي الشريف ، وموقف النحويين من الاحتجاج به

هو كلام رسول الله – ﷺ– وما ينضم إليه من عبارات توضح أقواله وأخباره، وهو المصدر الثاني للتشريع بلا خلاف ، فمكانته تلي مكانة القرآن الكريم ، ولا جدال في الاستشهاد به في المجالات اللغوية عامة والنحوية خاصة ، كيف ؟ ولا ؛ وهو الذي ينبغي التعويل عليه، والمصير إليه ، إذ المتكلم به– ﷺ– أفصح الخلق على الإطلاق ، وأبلغ من أعجزت بلاغته الفصحاء على جهة العموم والاستغراق. فالاحتجاج بكلامه ـ ﷺ - الذي هو أفصح العبارات، وأبلغ الكلام ، مع تأييده بأسرار البلاغة ، ودلائل الإعجاز من الملك العلام، أولى وأجدر من الاحتجاج بكلام الأعراب الأجلاف"[1].

والاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، وعدُّه من مصادر الاحتجاج في النحو والصرف أمر قد كثر تناوله عند العلماء خاصة في العصر الحديث ، وأصبح مما لا يدع مجالا للشك أو الطعن أن الحديث النبوي الشريف هو المصدر الثاني في الاحتجاج والاحتكام والاستشهاد لقواعد علوم العربية جمعاء ، لكن أراد الباحث أن يزيد القناعة رسوخا وإحكاما ؛ فجعل الفصل الأول بعنوان : دفع التهمة عن الأعلام العلماء من النحويين ؛ فقد كانت كتابة الأحاديث النبوية موجودة منذ عصر الرسول (ﷺ) والتابعين وتابعى التابعين، فهذا عبد الله بن عمرو بن العاص–رضى الله عنه– كان يكتب الحديث في حياة رسول الله (ﷺ) ، وكذلك رُوِى عن عبد الله بن عمر،

---

١) ينظر : فيض الانشراح لابن الطيب الفاسي ٤٤٦/١ ، ٤٤٧.

وأنس بن مالك ، وسهل بن سعد الساعدى من الصحابة الكرام–رضى الله عنهم–. وهذا عمر بن عبد العزيز (ت:١٠١هـ) يكتب إلى الآفاق : أَنْ انْظُرُوا ما كان من حديثِ رسولِ الله (ﷺ) أو سُنَّتِهِ فَاكْتِبُوهُ، ثم كان الزهرى(ت:١٢٤هـ) ، وابن أبى عروبة(ت:١٥٦هـ)والربيع بن صبيح (ت:١٦٠هـ) ممن دونوا الحديث كتابة"[١].

وليس معنى أن الكتابة كانت شائعة من عهد الرسول (ﷺ)، وأن الأحاديث كانت مدونة ، وأن الاعتماد كان على الكتابة دون الذاكرة. بل هذا رد على الباحثين الذين يدعون أن الأحاديث رويت كلها بالمعنى؛ لأن الرواة تناقلوها شفاها، واعتمدوا فيها على الذاكرة ، ولم تكن مكتوبة عندهم"[٢] .

ثم علينا أن نأخذ فى الاعتبار ما وقع من التشديد الكافى فى رواية الحديث بالمعنى، وما عرف من احتياط أئمة هذا الشأن وتحريهم فى الرواية مما جعل علماء اللغة أنفسهم يشترطون فى نقل اللغة ما يشترط فى نقل الحديث ؛ لحصل بذلك الظن الكافى لرجحان أن تكون الأحاديث المدونة فى الصدر الأول قد رويت بألفاظها ممن يحتج بكلامه فى اللغة"[٣].

هذا مع أن الذين كانوا يروون بالمعنى – فى أغلب الظن – إنما هم العرب الذين كانوا يعتدون بسلامة سلائقهم. أما الموالى الذين لم يأخذوا بأسباب العربية ، فهم أبعد ما يكونون عن أن يتصرفوا فى متون الأحاديث .

---

١) ينظر : فى أصول النحو لسعيد الأفغانى صـ٤١ .

٢) ينظر : قضايا الاستشهاد بالحديث فى النحو وشواهده فى المغنى صـ٨٨ .

٣) ينظر : الضرورة الشعرية فى النحو العربى صـ٣٢ .

فإذا رجّح الدارس أن يكون الرَّاوُون بالمعنى إنما هم العرب ، فما الذى يمنع من أن يأخذوا عنهم ، لأنهم عَرَب ، وقد صَحَّت سَلاَئِقم ، فإذا أخذوا عنهم فإنما يأخذون عن عرب يَصِحُّ الاستشهاد بأقوالهم ، وبما يجرى على ألسنتهم وهم – أعنى النُّحَاة – إنما يأخذون عن العرب ألفاظهم وتعبيراتهم ، فليكن هذا من ذاك ، وليكن كلام هؤلاء المحدثين مصدراً من مصادر العربية ، لأنهم أصحاب طبائع وملكات ، ولا يزالون يتعلَّقُون بأسباب الحياة العربية الخالصة[١].

فما سبق على فرض التسليم بأن اختلاف الروايات راجع إلى أن الرواة قد رووا الأحاديث بالمعنى ، قد يحتمل " أن اختلاف الروايات قد يكون لتعدد المواقف التى قيل فيها الحديث ، فقد يسأل النبى (ﷺ) عن شئ واحد أكثر من مرة ، فى أوقات مختلفة ، فلا شك فى أن الإجابة ستكون مختلفة اللفظ ، وإن اتفقت فى المعنى "[٢].

أما عن الاستشهاد به وجعله من مصادر الاحتجاج في النحو والصرف أمر قد كثر الجدل حوله ، ويمكن أن نوجز الخلاف في ذلك فنقول :

اختلفت رؤى النحويين عبى ثلاث طوائف ؛ الطائفة الأولى: طائفة منعت الاحتجاج به مطلقاً ، وعلى رأسها " ابن الضائع ت ٦٨٦هـ وأبو حيان ت ٧٤٥هـ[٣] .

---

١) ينظر : مدرسة الكوفة للدكتور / مهدي المخزومي صـ٥٩ .

٢) ينظر : مدرسة البصرية النحوية نشأتها وتطورها صـ٢٥٧.

٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٤٩/١ ، والاقتراح صـ٦٢ ، وخزانة الأدب ٩/١ ، وضوابط الفكر النحوي١/ ٣٤٢.

واحتجوا لذلك بأمرين : أحدهما: أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي–صلى الله عليه وسلم–وإنما رويت بالمعنى.

وثانيهما : أن أئمة النحو المتقدمين من المصرين لم يحتجوا بشئ منه[١].

ورد الأول: بأن النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب ، وقبل فساد اللغة ، وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به ، فلا فرق . على أن اليقين غير شرط ، بل الظن كاف.

ورد الثاني : بأنه لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به[٢].

الطائفة الثانية : جواز الاستشهاد به مطلقاً ، وعليه ابن خروف ت ٦٠٩هـ ، و ابن مالك ت ٦٧٢هـ ، والرضي ت ٦٨٦هـ الذي بالغ بالأخذ عن أهل البيت ، وابن هشام ت ٧٦٢هـ وتبعهم الدماميني ت ٨٢٧هـ ، وقد أطال الرد على المانعين للاستشهاد به[٣].

ويتوسع في الاحتجاج به ابن مالك حتى إنه يعرف باسمه ، ويتبع ابن مالك فى هذا الاتجاه العلامة الرضى كما فى شرح الكافية وابن هشام كما فى المغنى ، والبدر الدماميني كما فى شرح الألفية .

ولم يوضح النحاة الأوائل سبب قلة اعتمادهم على الحديث كمصدر من مصادر النحو ، وظل الأمر على هذا حتى بدأت فترة جديدة أخذ فيها الاهتمام بالحديث الشريف والإكثار منه ، وظهر هذا التطور على يد ثلاثة

---

١) خزانة الأدب ٩/١ ، وفيض الانشراح ٤٤٧/١.
٢) ينظر: خزانة الأدب ٩/١.
٣) يراجع : خزانة الأدب ١٤/١ ،١٥.

من أئمة النحووهم : السهيلى (ت: ٥٨١ هـ) وابن خروف (ت:٦٠٩ هـ) وابن مالك (ت:٦٧٢ هـ)[١] .

فقد حمل هؤلاء الثلاثة لواء هذا التطور فى الاهتمام بالحديث والاحتجاج به، وخاصة ابن مالك الذى قال عنه السيوطى : " كان أمة فى الإطلاع على الحديث ، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب"[٢].

أبرز الكتب النحوية في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف :

قد صنف ابن مالك كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح أخرجه فى واحد وسبعين بحثاً مخالفاً فى أكثرها جمهور النحاة ، وأيد مخالفته لهم بالحديث والقرآن والشعر[٣].

وقد أتى السهيلى فى كتابيه نتائج الفكر والأمالى بكثير من الأحاديث لتقرير القاعدة ولا سيما كتابه الأمالى .

الطائفة الثالثة : مذهب القائلين بالتوسط ، وفي مقدمتهم الشاطبي ت ٧٩٠هـ، ومن تبعه كالسيوطي ت٩١١هـ وكثير من المحدثين[٤].

---

١) ابن الأنبارى وجهوده فى النحو للدكتور / جميل علوش ٣٢٤ط/ الدار العربية للكتاب ، وانظر :موقف النحاة من الاحتجاج لخديجة الحديثى صـ١٨٢-١٨٦ .

٢) راجع:الخزانة ١/١٠-١٣، بغية الوعاة للسيوطى صـ٥٥ ، وكتاب الصفوة فى البحث اللغوى صـ١١٥،و المعيار فى التخطئة والتصويب دراسة تطبيقية صـ٩٧ وما بعدها .

٣) انظر: كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك المبحث الثانى صـ١٤ وما بعدها، والمبحث الثامن صـ٤١ وما بعدها .

٤) خزانة الأدب ١/١٢، ١٣، وضوابط الفكر النحوي ١/٣٤٤.

وبالإضافة إلى الاتجاهين السابقين . القبول والرفض نجد اتجاهاً ثالثاً ظهر بعدهما وأخذ موقفاً وسطاً ، وإن كان يميل إلى جانب التشدد فى المنع ، ويمثل هذا الاتجاه الشاطبى والسيوطي ، ويضاف إليهما أبو حيان فقد جوّز الاحتجاج بالأحاديث التى اعْتُنِيَ بنقل ألفاظها ، فبعد أن أشار إلى أن النحويين لم يستشهدوا بالحديث ؛ لأنها تنقل بالمعنى بخلاف كلام العرب .

قال فى شرح الألفية :...أما الحديث فعلى قسمين : قِسْمٍ يَعْتَنِى ناقله بمعناه دون لفظه ، فهذا لم يقع به استشهادُ أهلِ اللسان . وقِسْمٌ عُرِفَ اعتناء ناقله بلفظه لمقصودٍ خاصٍ ؛ كالأحاديث التى قصد بها بيان فصاحته صل الله عليه وسلم ،ككتابه لهَمْدَان ، وكتابه لوائل بن حُجر، والأمثال النبوية ؛ فهذا يصح الاستشهاد به فى العربية ..."[1] .

"ثم عاب بعد ذلك على ابن مالك الاستشهاد بالحديث وعدم تفصيله هذا التفصيل الذى يراه ضرورياً ، وبنى الكلام على الحديث مطلقاً...

على الرغم من ذلك يعد الحديث مصدراً من مصادر الاستشهاد الذى يعبر عنه بالسماع .

١) الضرورة الشعرية فى النحو العربى صـ٣٥، وانظر: الخزانة ١/ ١٢ – ١٣ ، والاقتراح صـ١٦ .

المبحث الثاني : العكبري ، وكتابه إعراب الحديث النبوي

العكبري : هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العكبري، أبو البقاء بن أبي عبد الله الضرير النحوي[١] .

مولده ونشأته : ولد ببغداد في أوائل سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة ، ونشأ نشأة علمية، فقد قرأ القرآن بالروايات على أبي الحسن البطائحي، وتفقه على القاضي أبي يعلى محمد بن أبي خازم بن الفراء، وقرأ العربية على أبي البركات يحيى بن نجاح وابن الخشاب ، سمع الحديث عن أبي الفتح محمد بن عبد الباقي بن البطي وأبي زرعة طاهر ابن محمد بن طاهر وأبي بكر عبد الله بن محمد بن أحمد النقور في آخرين وحدث ، الفقيه الحنبلي الحاسب الفرضي النحوي الضرير .

صفاته : كان ثقة صدوقا، غزير الفضل، كامل الأوصاف، كثير المحفوظ، متدينا، حسن الأخلاق ، وقد أضر في صباه.

حياته العلمية : من النّحاة البارزين فى عصره، وقد اشتهر بكتابه «التبيان فى إعراب القرآن» ، وكتابه «إعراب الحديث النبوى» . وقد اعتنى فى هذين الكتابين بغاية تعليمية تطبيقية، وله : شرح كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي وديوان المتنبي وكتاب شرح اللمع لابن جني وكتاب اللباب في علل النحو وكتاب إعراب شعر الحماسة وشرح المفصل للزمخشري شرحاً مفصلاً وشرح الخطب النباتية والمقامات الحريرية وصنف في النحو والحساب

١) انظر: وفيات الأعيان ٢ / ٢٨٦ ، وبغية الوعاة ص ٢٨١ ، والأعلام ٤ / ٢٠٨ .

واشتغل عليه خلق كثير وانتفعوا به واشتهر اسمه في البلاد في حياته وبعد صيته وحكى في شرح المقامات .

وفاته :

وتوفي في ليلة يسفر صباحها عن تاسع شهر ربيع الآخر سنة ست عشرة وستمائة، ودفن بباب حرب – رحمه الله .

إعراب الحديث النبوي– للإمام العكبري (٥٣٨–٦١٦هـ)[١]

فقد أكثر العلماء قديماً وحديثاً من التصنيف في إعراب القرآن، ولم يتعرضوا للتصنيف في إعراب الحديث ، فلم يرد إلينا ممن صنفوا في إعراب الحديث النبوي قديما سوى ثلاثة من علماء العربية :

أولهم : الإمام العكبري صاحب كتاب إعراب الحديث النبوي والذي عليه مدار هذا البحث ، وقد لقى إعراب الحديث للعكبري عناية كبيرة من العلماء قديما وحديثا ، فقد حقق وطبع أكثر من مرة ودارت حوله استشهادات وحجج للنحويين والبيانيين وغيرهم، ومن أبرز من حققوه وقاموا بطباعته :

أ ـ الشيخ: عبد الإله نبهان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٧ هـ–١٩٧٧م .

ب ـ دراسة وتحقيق/ د. حسن موسى الشاعر، وزارة الثقافة والشباب ، الأردن، ١٩٨١ م.

١) ينظر : إعراب الحديث النبوي للعكبري ٢٨ – ٣١، تحقيق عبد الإله نبهان ، دار الفكر ، بيروت ، الأولى ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩ م، وعقود الزبرجد للسيوطي ١/ ٦١ .

ج ـ تحقيق د. حسن موسى الشاعر. الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ- ٩٨٧ ١ م عن دار المنارة بجدة.

والنسخة التي اعتمدت عليها بتحقيق الشيخ /عبد الإله نبهان ، بطبعة دار الفكر بيروت . إعراب الحديث النبوي للعكبري، تحقيق عبد الإله نبهان مطبعة – زيد ابن ثابت – دمشق (١٣٩٧ هـ).

الأعمال العلمية التالية للعكبري :

والثاني : ابن مالك الأندلسي (٦٠٠-٦٧٢ هـ) :

أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني النحوي اللغوي المقرىء المحدث الفقيه الشافعي ، فإنه ألّف في ذلك تأليفاً خاصاً بصحيح البخاري، يسمى "التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح".

فلقد كان لهذه المواقف المتضاربة من النحاة أن قلّ التصنيف في إعراب الحديث، فلا نجد كتباً متخصصة في إعراب الحديث غير ثلاثة كتب: الأول للعكبري، والثاني لابن مالك، والثالث للسيوطي .

وابن مالك يقوم على إعراب مشكلات وقعت في صحيح البخاري. ويتضح فيه منهج ابن مالك في الاحتجاج بالحديث النبوي، واستنباط القواعد النحوية منه، ويستدل للأحاديث بالقرآن والشعر، ويخطّيء النحوِيين في عدد من المسائل. وهو بذلك يتميز عن منهج العكبري الذي كان يلحّن الرواية أحيانا لمخالفتها قواعد النحاة.

والثالث : السيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١هـ) :

صنف السيوطي كتاباً ضخماً في إعراب الحديث سماه: "عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد" اعتمد فيه غالباً على مسند الإمام أحمد، وضمّ إليه كثيرا من كتب الحديث.

قال في مقدمته[١]: يعد كتاب إعراب الحديث النبوي للعكبري من أول الآثار التي وردت إلينا في إعراب الحديث النبوي الشريف ، يليه كتاب عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي؛ لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، حققه وقدم له الدكتور سلمان القضاة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ـ١٩٩٤ م ، دار الجيل– بيروت.

وقد قرأت في المنهل الصافي أن للعلامة الدماميني مؤلفا في إعراب الحديث مخطوطا بالمملكة العربية السعودية .

وحديثا :

أما الدراسات التي تناولت موضوع الحديث النبوي والشريف وقضية الاحتجاج به ، فقد أسهم عدد لا بأس به من الأساتذة المتخصصين والباحثين ، ومن أبرزهم :

الاستشهاد بالحديث في اللغة . لفضيلة الشيخ / محمد الخضر حسين. بحث بمجلة مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة. الجزء الثالث. شعبان ١٣٥٥هـ= ١٩٣٦م . المطبعة الأميرية ببولاق .

أ . د/ خديجة الحديثي في كتابها : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، طبعة ، دار الرشيد، بغداد، ١٤٠١ هـ–١٩٨١ م.

---

[١]) ينظر: عقود الزبرجد للسيوطي ١/ ٦١ .

أ . د / حسن موسى الشاعر في كتابه : النحاة والحديث النبوي ، الأردن ١٩٨١ م .

أ . د / محمود فجال في كتابه : الحديث النبوي في النحو العربي ، نادي أبها الأدبي ١٩٨٤ م .

أ . د / أحمد الزين علي العزازي في كتابه : دراسات لغوية في الأحاديث النبوية ، ط الأولى ، ١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥ م

وهناك رسائل علمية تناولت الحديث النبوي الشريف ما بين آراء نحوية وصرفية ، واختيارات واعتراضات ودراسات مقارنه ، ومن أبرزها :

رسالة علمية للباحث/ ماهر عبدالله محمد رزق قرمد لنيل درجة العالمية "الدكتوراة " من قسم أصول اللغة فى كلية اللغة العربية فى القاهرة وموضوعها : "لغة الحديث النبوى فى فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوى".

الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة علي إثبات القواعد النحوية. مكاتبة بين الدماميني والبلقيني . قدم لها وحققها الدكتور/ رياض بن حسن الخوام. نشر عالم الكتب – بيروت. الطبعة الأولي . ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م .

التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح ، للزركشي ، دراسة وتحقيق / يحي بن محمد الحكمي ط / مكتبة الرشد ، الرياض ٢٠٠٤ م .

الفصل الأول :

دفع التهمة عن الأعلام العلماء من النحويين

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: **عدم احتجاج النحويين بالحديث النبوي الشريف**.

المبحث الثاني : **الرواية بالمعنى وتلحين الرواة** .

المبحث الثالث : **ما يقال عن لحن الرواة الذين لم يكونوا عرباً** .

المبحث الأول:

عدم احتجاج النحويين بالحديث النبوي الشريف.

مما لا شك فيه أن جلّ الكتب والبحوث التي تناولت موقف النحويين من الاستشهاد والاحتجاج بالحديث النبوي الشريف قسمت النحويين ثلاث فرق ؛ ما بين مانعين ومجوزين ومشترطين ، إلا أن هذا البحث يؤكد خلاف ذلك وأن هناك فرية أُطلقت على النحويين بعدم الاحتجاج والاستشهاد بحديث النبي (ﷺ) وكان الهدف من ورائها النيل من حديث النبي العدنان ـ ﷺ ـ ومن النحويين الذين حفظوا وحافظوا على لغة القرآن وجعلهم الله ـ عز وجل ـ سببا لحفظ الدين .

وقداعتمد البحث في رد التهمة ودفع الفرية على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : ما يذكر من أن أئمة النحو لم يستشهدوا بالحديث . هذا القول ليس صحيحاً ألبته ، وقد رَدَّهُ البغدادى بقوله :" بأنه لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به ، والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوى فى ضبط ألفاظه . ويلحق به ما روى عن الصحابة وأهل البيت[١].

وقد اعتمد النحويون الحديث النبوي الشريف أصلا من أصول التقعيد والاستشهاد ، ومن أبرز من احتج به إمام النحاة سيبويه ، فقد ورد استشهاده بالحديث فى كتابه الذى ضمن آراء سابقيه ومعاصريه دون شك .

---

١) ينظر : الخزانة ١ / ٩-١٠ .

فقد أثبت الأستاذ الدكتور/ أحمد الزين علي العزازي في كتابه دراسات لغوية في الأحاديث النبوية (الكتاب لسيبويه نموذجا) أن إمام النحاة سيبويه احتج في الكتاب بنحو مائة حديث لرسول الله (ﷺ) [١] .

وقد استشهد به المبرد فى المقتضب فقال ": وجاء عن النبى – ﷺ– :" لَيْسَ فِى الخُضْرَاوَاتِ صَدَقَةٌ "[٢].

والفراء قد استشهد بالحديث لقواعد نحوية ، وللمعانى اللغوية فى معانى القرآن ، ومن ذلك قوله:"وقول من روى عن النبى (ﷺ): أُوصِى امْرَأً بِأُمِّه"[٣].

وقد أثبت الدكتور/ أحمد مكى الأنصارى أن الفراء كان يستشهد بالحديث مخالفاً بذلك علماء البصريين[٤] .

---

١) ينظر: دراسات لغوية في الأحاديث النبوية (الكتاب لسيبويه نوذجا) للأستاذ الدكتور أحمد الزين ط أولى ٢٠١٥ م ، ومن ذلك : لبيك وسعديك وماجرى مجراهما ٨١/١ ، ومعذرة إلى الله وإليك وما جرى مجراه ١١٤/١ ، قعد القرفصاء ورجع القهقرى وما جرى مجراها ١٥٠/١ ، وغيرها .

٢) ينظر : المقتضب ٢ / ٢١٥ .

٣) ينظر: معانى القرآن للفراء ٦٥/١-١٤٦-٢٨٠-٤٧٠-٤٦٧ ، ٥٩/٢-٤٠٢ ، ٤٠/٣-٦٤-١٢٨-١٣٠-١٨٣.

٤) راجع : كتاب أبو زكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة ، تأليف الدكتور/ أحمد مكى الأنصارى صـ ٨٨ – ٢٨٢ – ٤٦٢ . والحق أنه لم يخالفهم فقد استشهد به سيبويه والمبرد كما نقلت ذلك ، أو أنه قصد أن الفراء أكثر من الاستشهاد به !.وراجع الضرورة الشعرية فى النحو العربى صـ ٤٢.

ولا يسع الدارس إلا الاطمئنان إلى سلامة ما ذهب إليه ابن مالك ومن شايعه فى اعتبار الأحاديث من المصادر التى يعتمد اللُّغَوِى والنَّحْوِى عليها[١] .

"ولو أن النحاة الرواد توسعوا فى الاستشهاد كما توسع ابن مالك ، ولم يضيقوا على أنفسهم وعلى اللغة فيه ؛ لتغير كثير من أحكامهم ، ولما رأينا كثيراً مما يعدونه ضرورة شعرية أو ضعيفاً أو غير ذلك."

ومن ثم ينبغى فتح باب الاستشهاد بالحديث ، " أما وقد تأصل علم الحديث ، فصار له منهجه الصارم فى الأَخْذ والتَّلَقِّى ، ومَعَايِيره الثابتة التى تنفى الزبد ، وتميز الخبيث من الطيب، وتكشف الدخيل من الأصيل ، فينبغى أن نستشهد به مستفيدين من تجربة ابن مالك فى النظر إلى اللغة على ضوء نصوص ناصعة منها ، أهملت زمناً ليس بالقصير[٢] .

وأما ما يقال عن بعض النحويين من أنهم منعوا الاستشهاد والاحتجاج بالحديث النبوي الشريف كأبي حيان ، وابن الضائع ، وبما عرف عنهم بمذهب المانعين فنقول بما لا يدع مجالا للشك أو الطعن .

---

١) مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها صـ ٢٥٩-٢٦٠.وانظر: الضرورة الشعرية فى النحو العربى صـ ٤٧

٢) الضرورة الشعرية فى النحو العربى صـ ٤٧ .

أولا : دفع التهمه عن أبي حيان في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف :

بداية لقد ظُلم أبو حيان ظلما بيّنا فيما نسب إليه من منعه الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، فهو ممن احتج به ، وإن كانت إجازته قليله إذا ما قورنت بابن مالك ، ونأتى لأمر يدعو إلى الحيرة والتناقض فى آراء المانعين على قول من أدخل أبا حيان فيهم ، ففى حين نراه يمنع الاستشهاد بالحديث ويرفضه ويعتبر علامة بارزة فى مذهب المنع ، نراه حيناً آخر يستشهد به فى كتبه .

فقد قال ابن الطيب : "بل رأيت الاستشهاد بالحديث فى كلام أبي حيان نفسه"[٣] .

لذلك فإن أبا حيان لم يمنع الاستشهاد أو الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف إنما عاب على ابن مالك التوسع والبسط في كثرة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف .

وإثباتاً لما قيل ، فالأستاذ الدكتور/ مصطفى النماس فى تحقيقه لكتاب ارتشاف الضرب أحصى الأحاديث الواردة فيه بما يزيد عن ثلاثين حديثاً[١] .

بينما سردت الأستاذة الدكتورة/ سهير خليفة ستة عشر حديثاً استشهد بها أبو حيان على قواعد نحوية فى كتاب لها[٢].

ولو نظروا للحديث بعين الاعتبار وأخذوا به ، لأجازوا مثل هذا التركيب لوروده فى قوله (ﷺ):"إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اِسْتَعْمَلَ عُمَّالاً ..."

---

١) ينظر : ارتشاف الضرب ٥/٥٨٦–٥٨٧، فهرس الأحاديث.

٢) ينظر : قضايا الاستشهاد بالحديث فى النحو وشواهده فى المغنى ١٠٠: ١١٣ .

فقد تضمن الحديث العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار"[١] .

ويرى ابن مالك أن "الجواز أصح من المنع لضعف احتجاج المانعين وصحة استعماله نظماً ونثراً ، وغير ذلك من المسائل التى عدها جمهور النحاة ضرورة ، وأجازها ابن مالك واستدل على جوازها بأحاديث النبى – ﷺ– [٢] .

ثانيا: الدفاع عن ابن الضائع ت ٦٨٠ ه في استشهاده بالحديث الشريف:

لقد احتجّ ابن الضائع بالحديث النبوي الشريف في كتابه شرح جمل الزجاجي ؛ لا كما أُتّهم بمنع الاستشهاد مطلقا ، وإليك النصوص :

النص الأول : قال ابن الضائع : " وإذا أردت بـ(رأيت) رؤية العين تعدى إلى مفعول واحد ، من هذا ما جاء في الحديث : " ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر"[٣] .

النص الثاني : قال ابن الضائع : " وجميع الأحكام التي تذكر فارقة بين المذكر والمؤنث في بابهما حتى يعلم من قوله ـ ﷺ ـ المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء " ، من أن المعي قد يذكر "[٤]

---

١) أخرجه البخارى فى ٣٧ كتاب الإجارة ، ٩ باب الإجارة إلى صلاة العصر ، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك صـ٥٣ .

٢) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك صـ٥٣، و صـ١٤– ١٣٣وما بعدها .

٣) شرح جمل الزجاجي لابن الضائع ١/ ١١٦ ، تحقيق يحي علوان حسون ،ط : دار بغداد ، الأولى ٢٠١٦ م ، وينظر في : جامع المسانيد والسنن ٢/ ١٥٢ ، وتنبيه القارئ ١/ ١٩١ ، والسلسلة الصحيحة ١/ ١٠١ .

٤) شرح جمل الزجاجي لابن الضائع ٣/ ٤٧١ ، وينظر في : الموطأ ١/ ١٨٣ ، والجامع الصغير ٢/ ٣٥٥ .

فضلا عن أن ابن الضائع لم ينكر على الزجاجي استشهاده بالحديث الشريف في تناوله لشرح الجمل .

وعلى ما سبق فالقضية في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف تخضع لنظرية القلة والكثرة ، ولا تخضع لنظرية القبول والرفض على الإطلاق .

المبحث الثاني :

الرواية بالمعنى وتلحين الرواة .

تجويز الرواية بالمعنى وهو من عماد فكرة البحث : إن الأصل الرواية باللفظ ، ومعنى تجويز الرواية بالمعنى أن ذلك احْتِمَال عقلى فحسب لايَقِين بالوقوع[١] .

قال الدمامينى- فيما نقله البغدادى-:" إن اليقين أن ذلك من لفظ الرسول (ﷺ) ليس بمطلوب فى هذا الباب ، وإنما المطلوب غَلَبَةُ الظَّنِ ... فالظن فى ذلك كلِّه كاف ؛ لأن الأصل عدم التبديل لا سيما والتَّشْدِيد فى الضبط والتحرى فى نقل الأحاديث شائع بين النَّقَلَة والمحدِّثِين"[٢] .

وعلى فرض وقوع تجويز الرواية بالمعنى فقد روى ابن قتيبة فى عيون الأخبار[٣]: أن هشام بن حسان قال: كان الحسن يحدثنا اليوم بالحديث بالحديث ، ويرده الغد ويزيد فيه وينقص إلا أن المعنى واحد. "فالمغير لفظاً بلفظ فى معناه عربى مطبوع يحتج بكلامه فى اللغة"[٤].

ومما لا شك فيه أنه لا يستطيع أن يغير بالزيادة مثلاً أو بالنقصان مع المحافظة على المعنى إلا خبير بأساليب العرب متمكن من طرق العرب فى

---

١) فى أصول النحو تأليف سعيد الأفغانى صـ٤٠ ط/ مطبعة الجامعة السورية ١٣٧ هـ- ١٩٥١ م .

٢) الخزانة ١/ ١٤ (بتصرف).

٣) عيون الأخبار تأليف أبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى ٢ / ١٣٦، ط/ دار الكتب المصرية .

٤) فى أصول النحو لسعيد الأفغانى صـ٤٠.

العبارة ، فضلاً عن أن ذلك تم فى الأحاديث التى لم تدون ، وأيضاً فى عصور الاحتجاج .

قال ابن الصلاح فى مقدمته- بعد أن ذكر اختلاف النحاة فى نقل الحديث بالمعنى: " إن هذا الخلاف لا نراه جَارِياً ولا أجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شئٍ من كتاب مُصَنَّف ويثبت فيه لفظاً آخر"[١].

وقال البغدادى :"قال الدماميني : .... ثم إن الخلاف فى جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يُدَوَّن ولا كُتب وأما ما دُوِّنَ وحُصِّل فى بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم"[٢] .

١) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، توثيق وتحقيق الدكتورة/ عائشة عبد الرحمن، النوع السادس والعشرون فى صفة رواية الحديث وشرط أدائه صـ٣٣٣ ،ط/ دار الكتب ١٩٧٦ . وانظر: الخزانة١/١٥، والضرورة الشعرية فى النحو العربى صـ٣٥.

٢) الخزانة ١/ ١٥ .

المبحث الثالث :

ما يقال عن لحن الرواة الذين لم يكونوا عرباً .

لحن الرواة الذين لم يكونوا عرباً ، وزعموا أن كثيراً من رواة الحديث كانوا من الموالى ، فهم ليسوا عرباً بالطبع والسليقة ، إنما عرب بالتعلم[١] .

وعلى فرض أن بعضهم لم يكونوا عرباً ، فكلهم على كل حال لم يكونوا من الأعاجم ومعرفة هؤلاء الرواة سهلة ميسورة فلم يَحْظَ عِلْمٌ مِنْ عُلُومِ العربية بما حظى به الحديث من عناية ودقة ، فقد وضعت للرواية شروط ، واشترط فى الرواة صفات خاصة ، فمن اليسير إذاً قبول ما جاء عن طريق رواة من العرب ، وترك ما عداه[٢].

بل وأغلب الظن أن هؤلاء الرواة الذين لم يكونوا عرباً ، والذين يخشى وقوع اللحن منهم كانوا على أحد أمرين :-

الأول : إما أن يكونوا قد أتقنوا اللغة العربية إتقاناً يمكنهم من التصرف فى ألفاظها وتراكيبها بطريقة عربية سليمة ، وفى هذه الحال لا ينبغى التفريق بينهم وبين غيرهم من العرب الخلص[٣] .

ومن الموالى من أصبح حجة فى اللغة عرف العلماء لهم مكانتهم وشهدوا لهم بالفضل :

---

١) الضرورة الشعرية فى النحو العربى صـ٣٧.

٢) مدرسة البصريين النحوية نشأتها وتطورها صـ٢٥٧.

٣) الضرورة الشعرية فى النحو العربى صـ٣٧.

١- الحسن البصرى: الذى قال فيه أبو عمرو بن العلاء : ما رأيت أفصح من الحسن البصرى، والحجاج بن يوسف الثقفى ، فقيل له : فأيهما أفصح ؟ قال : الحسن[١].

٢- أبو على الأسوارى عمرو بن فائد : الذى جلس يعظ فى مسجده نحو ست وثلاثين سنة ، والذى كان يونس بن حبيب يسمع منه كلام العرب ويحتج به[٢].

وقد كان كثير من أئمة اللغة نفسها من أصل غير عربى ، فإمام أهل البصرة وإمام النحاة سيبويه أشهر من أن ينوه به .

يقول ابن جنى:" ألا ترى أن سيبويه كان عجمياً ، وإن كان لسانه اللغة العربية"[٣] .

والفراء إمام أهل الكوفة فى عصره ، روى السيوطى عن ابن خالويه فى شرح الفصيح ما نصه :" كان الفراء يجيز كسر النون فى شَتَّانِ تشبيهاً بسِيَّانِ ؛ وهو خطأ بالإجماع ، فإن قيل: الفراء ثقة ولعله سَمِعَه ، فالجواب : إن كان الفَرَّاءُ قَالَهُ قِيَاساً، فقد أخطأ القياس ، وإن كان سمعه من عربى ، فإن الغَلَط على ذلك العربى؛ لأنه خالف سائر العرب ، وأتى بلغة مرغوب عنها"[٤].

---

١) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ٣٥٤/١.

٢) انظر: البيان والتبيين للجاحظ١/ ٣٦٨.

٣) المحتسب لابن جنى ٢ / ١٢(بتصرف) وانظر: الضرورة الشعرية فى النحو العربى صـ ٣٧.

٤) المزهر للسيوطى ٥٠٤/٢ .

فهم يثقون بالفراء فى نقل الروايات اللغوية ، ولا يتوهمون فيه الخطأ ، ولم يتوانوا أن يغلطوا العرب أنفسهم إذا نقل عنهم شيئاً وكان منافياً لأوضاعهم وأصولهم .

إن من العجب أن يترك الحديث لأن رواته عجم – كما زُعِم – ويُؤخذ عن سيبويه والفراء مثلاً مع أنهم عجم .

الأمر الثانى : أن يكون هؤلاء الرواة غير متقنين اللغة ، والأشبه فى هذا الحال أن بعضا منهم ينطق على ما يسمع ويؤديه كما سمع ؛ لأنه لا يملك غير ذلك حينئذ ، ويكون التغيير المحتمل– إذن – على فرض وقوعه– تغييراً صوتياً طفيفاً لا يمس جَوْهَر التركيب ، وقد يكون تغييره المفترض فى حديث مُدَوَّن ، ولا خوف عندئذ ، فتصحيح الحديث مَضْمُون مَأْمُون ، وإلا فلن يخفى على الرواة العرب المحتج بكلامهم ما فيه فيهرعوا إلى تصحيحه[١].

ولماذا يخاف النحاة من لحن رواة الحديث فحسب ، ألم تنقل الروايات عن كثير من العرب الخلص أنهم كانوا يلحنون فى كلامهم[٢] .

فقد نسب اللحن إلى النابغة الذبيانى[٣] ، وحسان بن ثابت[٤]، وجرير[٥]، والفرزدق[٦]،

---

١) الضرورة الشعرية فى النحو العربى صـ ٣٧– ٣٨ .

٢) المرجع السابق صـ ٣٨.

٣) انظر: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزبانى صـ٥١– ٥٧ – ٥٨ .

٤) ينظر: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزبانى صـ ٧٧ – ٧٩ .

٥) نفسه صـ١٥٧ – ١٦٤ .

٦) نفسه صـ١٢٧ – ١٣٠ – ١٣١ .

ومعظم شعراء الجاهلية والإسلام[١] .

وأكثر من ذلك أن سيبويه نفسه نسب الغلط إلى العرب عامة[٢] .

ومعروف أن الشعر كما قال ابن جنى :" ليست عليه مضايقة الشرع..."[٣]

وتحريف الشعر جائز ؛"لأنه ليس ديناً ولا عملاً مسنوناً " كما يقول ابن جنى[٤].

فلماذا يتسامح ويتساهل فى الشعر دون الحديث ؟ مع أن المانع من الأخير وهو اللحن يشترك فيه الأول أيضاً.

ومن الادِّعاء على الواقع أن يستبعدوا من الاستشهاد ما ورد من أحاديث على لسان قوم من رجال العصر الأَوَّل ، شهد بحرصهم على الأحاديث التى يَرْوُونها ، مَا أُثِر عنهم فى كتب الطبقات والتراجم من أقوال

---

١) يرجع فى ذلك إلى كتاب الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء للمزربانى ففيه كثير من الأغاليط المنسوبة إلى كبار الشعراء جاهلين وإسلامين ومولدين. وذكر البغدادى فى الخزانة ٦/١:" أن أبا عمرو بن العلاء وعبدالله بن أبى إسحاق والحسن البصرى وعبدالله بن شبرمة كانوا يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وغيرهم ." انظر : الخزانة ٦/١.

٢) الإنصاف فى مسائل الخلاف ١ / ١٨٦. وقد علل ابن الأنبارى لذلك بقوله فى الإنصاف ١ / ١٩١ :"إن العربى يتكلم الكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه ".

٣) المحتسب لابن جنى ١ / ٢٩٧ .

٤) المرجع السابق ١ / ٢٩٨ .

تتداعى أمامها ادِّعَاءَات النُّحَاة ، ومخاوفهم المزعومة على مصير العربية ، إن اعتمدوا فى تصحيحها على الاستشهاد بمروياتهم[١] .

فمن رواة الحديث فى ذلك العصر عامر بن شَرَاحِيل الشعبى الذى قال عنه ابن عياش الكوفى لما ناظره فى حضرة أَبِى العَبَّاس : وَأَيْنَ أَنْتَ ممَّنْ لَمْ تَرَ عَيْنُك مثله فى زمانه من أصحاب النبى (ﷺ) ولا أحفظ لما سمع، ولا أفقه فى الدين، ولا أصدق فى الحديث ، ولا أعرف بمغازى النبى (ﷺ)، وأيام العرب ، وحدود الإسلام والفرائض، والغريب والشعر، ولا أوصف لكل أمر، من عامر بن شَرَاحِيل الشَّعْبِى[٢].

وتحدث عنه الجاحظ عندما ذكر عبد الله بن شُبْرَمة فقال:"كان فقيهاً عالماً قاضياً، وكان روايةً شاعِراً ، وكان خَطِيباً نَاسباً ، وكان لاجتماع هذه الخصال فيه يشبه بعَامِر الشَّعْبِى"[٣] .

ومن رواة الحديث فى ذلك العصر أيضاً حماد بن سلمة الذى قال عنه يونس عندما سئل :" أيكما أَسَنّ أَنْتَ أَوْ حَمَّادُ بن سَلَمة ؟ فقال : هو أَسَنُّ مِنِّى ، ومنه تعلمت العربية"[٤].

إن موطن العجب أن تطرح الأحاديث جملة ما ثبت منها وما لم يثبت ، ما عنى الرواة بلفظه وما انصرفت عنايتهم إلى معناه ، ما شهد لرواته بالسبق والتقدم وما طعن فى بعض من رووه[٥].

---

١) مدرسة الكوفة صـ ٥٩ .

٢) المرجع السابق صـ ٥٩.

٣) البيان والتبيين ١ / ٣٣٦ .

٤) أخبار النحويين البصريين صـ٥٩،وقصة حماد مع سيبويه مشهورة .

٥) مدرسة البصرة النحوية ٢٥٧ – ٢٥٨.

موقف مجمع اللغة العربية من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف :

كان موضوع الاستشهاد بالحديث من الموضوعات التى اهتم بها المعاصرون من العلماء أمثال فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين الذى درس مسألة الاحتجاج بالحديث فى بحث قدمه إلى مجمع اللغة العربية الملكى القاهرى ، وعالج هذا الموضوع خير معالجة ، واستخلص من تلك الدراسة رأياً أقره المجمع ، ويتلخص فيما يلى[1] :-

١- لا يحتج فى العربية بحديث لا يوجد فى الكتب المدونة فى الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما قبلها .

٢- يحتج بالحديث المدون فى هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتى :-

أ- الأحاديث المتواترة المشهورة .

ب- الأحاديث التى تستعمل ألفاظها فى العبادات .

ج- الأحاديث التى تعد من جوامع الكلم .

د- كتب النبى صلى الله عليه وسلم .

هـ- الأحاديث المروية لبيان أنه- ﷺ- كان يخاطب كل قوم بلغتهم .

و- الأحاديث التى دَوَّنها من نشأ بين العرب الفصحاء.

---

١) ينظر: مجمع اللغة فى ثلاثين عاماً (مجموعة القرارات العلمية) ، الدورات من الأولى حتى الثامنة والعشرين صـ٣-٤، وينظر: القياس فى اللغة العربية تأليف محمد الخضر حسين صـ٣٤- ٣٥ ، والضرورة الشعرية فى النحو العربى صـ٤٦، والمعيار فى التخطئة والتصويب دراسة تطبيقية صـ١٠٩-١١٠.

ز- الأحاديث التى عُرِف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل القاسم بن محمد، ورجاء بن حَيْوَة ، وابن سيرين .

ح- الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة .

ويا حبذا بها من فكرة رآها الأستاذ الدكتور/ عبد الفتاح سليم : "أنْ يَخْرُجَ كلام الشيخ [١] من مجال النظر والرأى إلى مجال العمل والتطبيق ، فتنهضَ جماعة من رجال الحديث الشريف فى العصر الحاضر ، وتتحمل تَبِعَةَ تمييز الأحاديث بعضها من بعض : مَا دُوِّن منها فى الصدر الأول، ومَا دُوِّنَ فى غيره ، وما طُعِن فى رجاله وما سلم من الطعن ، وما عُرِف فى نَقَلَتِه العجمةُ وعدم الدراية اللغوية طبعاً واكتساباً وما عُرِف عنه غير ذلك ..

وعندئذ : للنحاة أن يصدروا أحكامهم اللغوية على هذه الأحاديث ، قوةً وضعفاً وصِحَّةً وخَطَأً ، فَتُحْسَم هذه المسألة التى دَبَّ فيها الخلاف منذ متقدمى النحاة ، ولا تزال حتى اليوم"[٢] .

---

١) يقصد فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين ، وبحثه الاحتجاج بالحديث .

٢) المعيار فى التخطئة والتصويب دراسة تطبيقية صـ ١١٠ – ١١١ .

الفصل الثاني :

رواة الحديث في عين العكبري من خلال كتابه إعراب الحديث النبوي .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : **الطعن في الرواة من قبل العكبري** .

المبحث الثاني : **طعنات العكبري على الرواة في ميزان النقد اللغوي والنحوي** .

المبحث الأول :

الطعن في الرواة من قبل العكبري

فقد ورد الطعن في الرواة في كتاب إعراب الحديث النبوي للعكبري على ثلاث صور :

الأولى : الطعن إجمالا في رواة الحديث ، وقد ورد ذلك في عموم المواضع التي تعرض لها العكبري في كتابه إعراب الحديث النبوي ، وإليك بعضها كما أوردته في هذا البحث :

أ ـ قال العكبري : " وفي هذا الحديث : "هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي" ؛ الوجه (تاركون) ؛ لأن الكلمة ليست مضافة ؛ لأن حرف الجر منع الإضافة ، وإنما يجوز حذف النون في موضعين : أحدهما : الإضافة ولا إضافة هنا .

والثاني : إذا كان في (تاركون) الألف واللام مثل قول الشاعر :

الحافِظُو عَوْرَةَ العشيرةِ لا يَأتِيهِمُ من وَرائنا نَطَفُ

والأشبه أن حذفها من غلط الرواة "[1] .

ب ـ في موضع : **إثبات ألف (ما) الاستفهامية عند دخول الجار عليها**

عَنْ مَرْوَانَ الأَصْفَرِ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ: قَدِمَ عَلِيٌّ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ عَلَى النَّبِيِّ – ﷺ– مِنَ الْيَمَنِ ، فَقَالَ : بِمَا أَهْلَلْتَ ؟ قَالَ : بِمَا أَهَلَّ بِهِ النَّبِيُّ – ﷺ– ؛ فَقَالَ : لَوْلاَ أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ لأَحْلَلْتُ[2] .

---

١) إعراب الحديث النبوي للعكبري ٣٠٩ ، ٣١٠ .

٢) أخرجه أحمد ١٨٥/٣(١٢٩٥٨) قال : حدَّثنا بَهْز . والبُخَارِي ١٧٢/٢(١٥٥٨) قال: حدَّثنا الحَسَن بن علي الخَلاَّل الهُذَلِي ، حدَّثنا عَبْد الصَّمَد . ومسلم ٥٩/٤(٣٠٠١) قال : حدَّثنا مُحَمد بن حاتم ، حدَّثنا ابن مَهْدِي . وفي (٣٠٠٢).

قال العكبري : " الجيد بم أهللت ؟ بغير ألف لأن (ما) التي للاستفهام تحذف ألفها مع حروف الجر ؛ ليفرق بينها وبين (ما) الخبرية التي بمعنى الذي ، قال الله تعالى: ﴿ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ۝٥ ﴾ [٢] ، وقال تعالى : ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ ﴾[٣] ، وقال تعالى :﴿ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ۝٤٣ ﴾[٤]، وإنما تجيء الألف في الشعر ضرورة ، قال الشاعر:

على ما قام يَشتِمُني لَئِيمٌ كخنزير تمرغ في دمان

وقد وقع في هذه الرواية (ما) بالألف ولعله من تغيير المحدّث وهكذا كل موضع يشبهه[٥] .

الثانية : الطعن على الرواة في مواضع موافقة لقراءة قرآنية : فقد خطّأ العكبري الرواة في مواضع من كتابه موافقة لقراءة قرآنية ؛ كما جاء في مواضع : حذف نون الرفع دون ناصب أو جازم[٦] ، وإجراء الفعل المعتل مجرى الصحيح[٧] ، وإثبات ألف (ما) الاستفهامية مع الجار[٨] ، وإشباع الياء من الكسرة[٩] .

---

١) سورة البقرة من الآية ٩١

٢) سورة الطارق الآية ٥

٣) سورة النبأ الآية ١

٤) سورة النازعات: ٤٣ .

٥) إعراب الحديث النبوي للعكبري ٢١٩ ، ٢٢٠ .

٦) ينظر : البحث صـ ٣٦ .

٧) ينظر : البحث صـ ٤٨ .

٨) ينظر : البحث صـ ٤١ .

٩) ينظر : البحث صـ ٥٨ .

فمن ذلك قوله في حذف نون الرفع دون ناصب أو جازم : " قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – ﷺ– اللَّهُمَّ إِنَّ أُنَاسًا يَتْبَعُونِي وَإِنِّي لاَ يُعْجِبُنِي أَنْ يَتْبَعُونِي اللَّهُمَّ فَمَنْ ضَرَبْتُ أَوْ سَبَبْتُ فَاجْعَلْهَا لَهُ كَفَّارَةً وَأَجْرًا . أَوْ قَالَ مَغْفِرَةً وَرَحْمَةً أَوْ كَمَا قَالَ .

قال العكبري : " الصواب في هذا (يتبعونني) بنونين ؛ أنه فعل مرفوع ، وإن روي بتشديد النون جاز ، فأما نون واحدة مخففة فلا "[١] .

وفي قوله حول إثبات ألف (ما) الاستفهامية مع الجار: " عَنْ مَرْوَانَ الأَصْفَرِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ:" قَدِمَ عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَلَى النَّبِيِّ - ﷺ - مِنَ الْيَمَنِ ، فَقَالَ : بِمَا أَهْلَلْتَ ؟ قَالَ : بِمَا أَهَلَّ بِهِ النَّبِيُّ - ﷺ - ؛ فَقَالَ: لَوْلاَ أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ لأَحْلَلْتُ[٢] .

قال العكبري : " الجيد بم أهللت ؟ بغير ألف لأن (ما) التي للاستفهام تحذف ألفها مع حروف الجر؛ ليفرق بينها وبين (ما) الخبرية التي بمعنى الذي ، قال الله تعالى :﴿ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ ﴾[٣]، وقال تعالى:﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ مِمَّ خُلِقَ ﴾[٤]، وقال تعالى : ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾[٥]، وقوله تعالى :﴿ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ذِكْرَىٰهَآ ﴾[٦]؛ وإنما تجيء الألف في الشعر ضرورة ، قال الشاعر :

---

١) إعراب الحديث النبوي للعكبري ٣٥٥ ، وينظر : المسند الجامع ٤٧ / ٣٠ .

٢) أخرجه أحمد ١٨٥/٣(١٢٩٥٨) ، والبُخَارِي ١٧٢/٢(١٥٥٨) ، ومسلم ٥٩/٤(٣٠٠١) .

٣) سورة البقرة من الآية ٩١ .

٤) سورة الطارق الآية ٥ .

٥) سورة النبأ الآية ١

٦) سورة النازعات الآية ٤٣ .

على ما قام يَشتِمُني لَئِيمٌ كخنزير تمرغ في دمان[1]

وقد وقع في هذه الرواية (ما) بالألف ولعله من تغيير المحدّث وهكذا كل موضع يشبهه[2] .

ولعل ما نص عليه في آخر النص السابق أكبر الأثر على إتهامه للرواة .

الثالثة : الطعن على الرواة في مواضع موافقة للهجة من لهجات العرب :

فقد خطّأ العكبري الرواة في مواضع من كتابه موافقة للهجة من لهجات العرب ؛ ومن ذلك قوله في مسألة : إلحاق علامة التثنية والجمع ونون الإناث للفاعل الظاهر[3] ، ومسألة : حكم الاسمين بعد (ما) الحجازية[4] ، وغيرها .

فمن ذلك قوله حول إثبات النون في نصب المضارع : " ففي حديث أنس بن مالك حديث الغار؛ قوله ـ ﷺ ـ إنه كان لي والدان كنت أحلب لهما في إنائهما فآتيهما، فإذا وجدتهما راقدين قُمْتُ عَلَى رُؤُوسِهِمَا ، كراهية ان ارد سنتهما في رؤوسهما حتى يستيقظان متى استيقظا" .

قال العكبري معلقا : " هكذا وقع في هذه الرواية : "حتى يستيقظان" بالنون.

---

[1]) البيت من الوافر ، ويروى (دمان) بدلًا من (رماد) ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه /٩٠ ، والأزهية /٨٦ ، ومغني اللبيب ٣٩٤/١ ، والخزانة ١٢٨/٥ ، ٩٤/٦ ، والدرر اللوامع ٥٧٤/٢ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٤١٠/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٥٠/٣ ، وتوضيح المقاصد ١٤٨٧/٥ ، والهمع ٤٦١/٣ .

٢) إعراب الحديث النبوي للعكبري ٢١٩ ، ٢٢٠ .

٣) ينظر البحث صـ٥٣ .

٤) ينظر البحث صـ ٦٣ .

وفيه عدة أوجه : أحدها : أن يكون ذلك سهوا من الرواة ، وقد وقع ذلك منهم كثيرا ، والوجه حذفها بـ(حتى) لأن معناها إلى أن وتتعلق بـ(قمت)[١] .

ومنه قوله في إشباع الياء من الكسرة : " عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ؛ أَنَّ أُمَّ مَالِكٍ الْبَهْزِيَّةَ كَانَتْ تُهْدِي ، فِي عُكَّةٍ لَهَا سَمْنًا ، إِلَى رَسُولِ اللهِ ـ ﷺ ـ ... فَمَا زَالَ يَدُومُ لَهَا أُدْمُ بَنِيهَا ، حَتَّى عَصَرَتْهُ ، وَأَتَتْ رَسُولَ اللهِ ـ ﷺ ـ ، فَقَالَ : أَعَصَرْتِيهِ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، قَالَ : لَوْ تَرَكْتِيهِ مَا زَالَ ذَلِكَ لَكِ مُقِيمًا .

قال العكبري : " كذا في هذه الرواية ، والصواب بغير ياء ، وقد جاء في الشعر مثل ذلك ضرورة "[٢] .

الطعن على الرواة في مواضع أخطأ العكبري فيها :

لعل في هذا الموضع من البحث نوعا من أنواع الاتهام للعكبري ، والباحث أقل من هذا بكثير ، لكنها الحقائق العلمية والأدبية التي تعلمناها من أساتذتنا الأفاضل .

فقد وقع العكبري في الخطأ في ثلاثة مواضع في كتابه (إعراب الحديث النبوي) ، وهي كالتالي :

أولا : في حديثه عن قول: (لا ها الله ذا) . فقد عابه على الراوي وهو مذكور في أكثر من نص كما أوردت الدراسة[٣] .

---

١) إعراب الحديث النبوي للعكبري ٧٦ – ٧٨ ، تحقيق عبد الإله نبهان ، دار الفكر ، بيروت ، الأولى ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩ م ، وينظر : المسند الجامع ٤/ ٣٨ ، ومجمع الزوائد ٨/ ٢٥٩ .

٢) إعراب الحديث النبوي للعكبري ١١٧ .

٣) ينظر البحث صـ ٦٨ ، ٧٧ ، ٨٠ .

ثانيا : كذلك في الحديث عَنْ استعمال (أخير) للتفضيل بمعنى (خير) ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: يَا أَبَا ذَرٍّ ، انْظُرْ أَرْفَعَ رَجُلٍ فِي الْمَسْجِدِ ، قَالَ : فَنَظَرْتُ ، فَإِذَا رَجُلٌ عَلَيْهِ حُلَّةٌ ... فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ـ ﷺ ـ : لَهَذَا عِنْدَ اللهِ أَخْيَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ مِلْءِ الأَرْضِ مِنْ مِثْلِ هَذَا.

قال العكبري : " لفظة (أخير) يريد بها (خير) التي للتفضيل ، ولأنه وصلها بمن ، كقولك : زيد خير من عمرو ، فيجوز أن يكون السهو من الراوي ، والصواب خير ، ويجوز أن يكون أخرج الكلمة على أصلها مثل أفضل "[1] .

علما بأن الاستعمال على الأصل وارد كما أوضحت الدراسة[2].

ثالثا : وكذا في قوله حول حذف نون الجمع في الإضافة : " قال العكبري : " وفي هذا الحديث :"هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي" ؛ الوجه (تاركون) ؛ لأن الكلمة ليست مضافة لأن حرف الجر منع الإضافة ، وإنما يجوز حذف النون في موضعين : أحدهما : الإضافة ولا إضافة هنا .

١) إعراب الحديث النبوي للعكبري ١٤٧ .

٢) ينظر البحث صـ ٧٧ .

والثاني : إذا كان في (تاركون) الألف واللام مثل قول الشاعر :

الحافِظُو عَوْرَةَ العشيرةِ لا يَأتِيهِمُ من وَرائنا نَطَفُ[1]

والأشبه أن حذفها من غلط الرواة "[2] .

علما بأن الخطأ عند العكبري للفصل بين المتضايفين كما أوضحت الدراسة[3] .

---

١) البيت من بحر المنسرح مطلع قصيدة سبق الحديث عنها وعن الاختلاف في قائلها، وانظر البيت في ديوان قيس بن الخطيم: (ص ٦٣، ١٧٢).

اللغة: العورة: كل مخوف وعورة الرجل في الحرب ظهره، وكف: بفتحتين العيب والإثم ومثله النطف بوزنه ومعناه وقد روي مكانه، كما روي

من ورائها مكان من ورائهم. قال المبرد في البيت: أنشد هذا البيت منصوبا ولم يرد الإضافة ولكنه حذف النون لطول الاسم. إذ صار ما بعد الاسم صلة له (المقتضب ٤/ ١٤٥).

والبيت في شرح التسهيل (١/ ٧٧) وفي التذييل والتكميل (١/ ٢٨٣) وفي معجم الشواهد (ص ٢٣٩).

٢) إعراب الحديث النبوي للعكبري ٣٠٩ ، ٣١٠ .

٣) ينظر : البحث صـ ٨٠ .

المبحث الثاني :

طعنات العكبري على الرواة في ميزان النقد اللغوي والنحوي .

بعد هذه الرحلة مع كتاب (إعراب الحديث النبوي للعكبري) ، والنظر فيما أخذه على رواة الحديث ، فقد وضع الباحث الأصول النحوية بين عينيه ؛ حتى يجري الحكم على ما ذكره العكبري على رواة الحديث النبوي ، فضلا عن المعنى والدلالة للنص ومدى الإحاطة به ؛ وعليه فقد تبين الآتي :

اتهام العكبري الرواة بالخطأ والسهو ليس في محله ، فقد أوردت في هذا البحث عشرة مواضع اتهم فيها العكبري رواة الحديث النبوي بالسهو والخطأ والتحريف ، وبعد الدراسة الموضوعية والتطبيق العلمي تبين صحة ما نقله الرواة وما ثبت في نصوص حديث رسول الله ـ ﷺ ـ ، وقد أوضح البحث صحة ما جاء على ألسنة الرواة ، لكن السر في الاتهام أو الطعن يرجع إلى عامل من ثلاثة :

الأول : تعدد الرواية يرجع إلى تعدد القراءة للنص وفهمه ، ولعل هذا من الآثار المترتبة على تعدد القراءات القرآنية لدى الصحابة ، فكان من نتيجة القراءات تعدد الروايات نظرا للدلالة والحكم على التركيب ، كما أوضحه المبحث الأول من الفصل الثالث ؛ في موضعين : حذف نون الرفع دون ناصب أو جازم([1]) ، إثبات ألف (ما) الاستفهامية مع الجار([2]) .

العامل الثاني : تعددت الرواية نظرا لتعدد اللهجات العربية ، وهذا ما أوضحته الدراسة في المبحث الثاني من الفصل الثالث في مواضع : إثبات

---

١) ينظر : البحث صـ ٣٦ .

٢) ينظر : البحث صـ ٤١.

النون في نصب المضارع([1]) ، و إجراء الفعل المعتل مجرى الصحيح([2]) ، و إلحاق علامة التثنية والجمع ونون الإناث في الفعل الظاهر([3]) ، وإشباع الياء من الكسرة([4]) ، وحكم الاسمين الواقعين بعد (ما) الحجازية([5]) .

العامل الثالث : يرجع إلى بعض الأخطاء التي قد يقع فيها الكثير ؛ لعدم فهم المعنى كاملا أو عدم الإحاطه بالأوجه المتعدد للاستعمال ، وهذا ما أضحه المبحث الثالث للفصل الثالث من هذا البحث .

وإليك مثالا لكل عامل :

العامل الأول : في موضع حذف نون الرفع دون ناصب أو جازم .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – ﷺ– اللَّهُمَّ إِنَّ أُنَاسًا يَتْبَعُونِى وَإِنِّى لاَ يُعْجِبُنِى أَنْ يَتْبَعُونِى اللَّهُمَّ فَمَنْ ضَرَبْتُ أَوْ سَبَبْتُ فَاجْعَلْهَا لَهُ كَفَّارَةً وَأَجْرًا . أَوْ قَالَ مَغْفِرَةً وَرَحْمَةً أَوْ كَمَا قَالَ .

قال العكبري : " الصواب في هذا (يتبعونني) بنونين ؛ أنه فعل مرفوع ، وإن روي بتشديد النون جاز ، فأما نون واحدة مخففة فلا "[6] .

وجاء في موضع آخر : قال : " وكيف رأيتم كرامة إخوانكم لكم وضيافتهم إياكم ؟ " . قالوا : خير إخوان ألانوا فراشنا وأطابوا مطعمنا وباتوا وأصبحوا يعلمونا كتاب ربنا تبارك وتعالى وسنة نبينا – ﷺ– ؛ فأعجبت النبي – ﷺ–

---

١) ينظر : البحث صـ ٤٦ .

٢) ينظر : البحث صـ ٤٨ .

٣) ينظر : البحث صـ ٥٣ .

٤) ينظر : البحث صـ ٥٨ .

٥) ينظر : البحث صـ ٦٣ .

٦) إعراب الحديث النبوي للعكبري ٣٥٥ ، وينظر : المسند الجامع ٤٧ / ٣٠ .

وفرح بها ثم أقبل علينا رجلا رجلا يعرضنا على من يعلمنا وعلمنا فمنا من علم التحيات وأم الكتاب والسورة والسورتين والسنن فأقبل علينا بوجهه..."

قال العكبري : " والصواب (يعلموننا) بـ(نونين) لا يجوز غير ذلك ، وإنما جاز بـ(نون) واحدة مثل هذا في الشعر . وهو موضع ضرورة [١] .

العامل الثاني في موضع : إجراء الفعل المعتل مجرى الصحيح .

ففي حديث النبي ـ ﷺ ـ "ألم ألقاكم على تلك الحال"

قال العكبري : " بالألف في هذه الرواية ، والصواب : ألم ألقكم بغير ألف مجزوما بلم"[٢] .

العامل الثالث : في موضع حذف نون الجمع للإضافة .

قال العكبري : " وفي هذا الحديث :"هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي" ؛ الوجه (تاركون) ؛ لأن الكلمة ليست مضافة لأن حرف الجر منع الإضافة ، وإنما يجوز حذف النون في موضعين : أحدهما : الإضافة ولا إضافة هنا .

---

١) إعراب الحديث النبوي للعكبري ٣٥٧ .

٢) إعراب الحديث النبوي للعكبري ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

والثاني : إذا كان في (تاركون) الألف واللام مثل قول الشاعر :

الحافِظُو عَوْرَةَ العشيرةِ لا يَأتِيهِمُ من وَرائنا نَطَفُ[1]

والأشبه أن حذفها من غلط الرواة "[2] .

ثم يأتي القول الفصل من خلال عمل البحث أن الرواة لم يخطؤا في أي رواية ذكرت بل كل الروايات إما لها وجه لغوي أو أنها موافقة للهجة من لهجات العرب .

---

١) البيت من بحر المنسرح مطلع قصيدة سبق الحديث عنها وعن الاختلاف في قائلها، وانظر البيت في ديوان قيس بن الخطيم: (ص ٦٣، ١٧٢).

اللغة: العورة: كل مخوف وعورة الرجل في الحرب ظهره، وكف: بفتحتين العيب والإثم ومثله النطف بوزنه ومعناه وقد روي مكانه، كما روي

من ورائها مكان من ورائهم. قال المبرد في البيت: أنشد هذا البيت منصوبا ولم يرد الإضافة ولكنه حذف النون لطول الاسم. إذ صار ما بعد الاسم صلة له (المقتضب ٤/ ١٤٥).

والبيت في شرح التسهيل (١/ ٧٧) وفي التذييل والتكميل (١/ ٢٨٣) وفي معجم الشواهد (ص ٢٣٩).

٢) إعراب الحديث النبوي للعكبري ٣٠٩ ، ٣١٠ ، وينظر: البحث ٨٠ .

الفصل الثالث :

الدراسة التطبيقيه لمواضع التهم على الرواة في الحديث النبوي الشريف للعكبري ت ٦١٦ ه

وقد اشتمل على عشرة مواضع ، قسمتها ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : مواضع خطّأ العكبري فيها الرواة وهي موافقة لقراءة قرآنية ، ووردت في موضعين .

الموضع الأول : حذف نون الرفع بلا ناصب أو جازم .

الموضع الثاني : إثبات ألف (ما) الاستفهامية مع الجار .

المبحث الثاني : مواضع خطّأ العكبري فيها الرواة ، وهي موافقة للهجة من لهجات العرب ، وفيه خمسة مواضع .

الموضع الأول : إثبات النون في نصب المضارع .

الموضع الثاني : إجراء الفعل المعتل مجرى الصحيح .

الموضع الثالث :إلحاق علامة التثنية والجمع و نون الإناث في الفعل الظاهر .

الموضع الرابع : إشباع الياء من الكسرة .

الموضع الخامس : حكم الاسمين الواقعين بعد (ما) الحجازية .

المبحث الثالث : مواضع خطّأ العكبري فيها الرواة والخطأ مردود عليه ، وفيه ثلاثة مواضع .

الموضع الأول : حقيقة : (لا ها الله ذا) .

الموضع الثاني : حذف نون الجمع في الإضافة .

الموضع الثالث : استعمال أخير في التفضيل بمعنى خير .

المبحث الأول :

مواضع خطّأ العكبري فيها الرواة وهي موافقة لقراءة قرآنية ، ووردت في موضعين .

الموضع الأول : حذف نون الرفع دون ناصب أو جازم .

عَنْ أَبِي السَّوَّارِ حَدَّثَهُ أَبُو السَّوَّارِ عَنْ خَالِهِ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ – ﷺ – وَأُنَاسٌ يَتْبَعُونَهُ فَاتَّبَعْتُهُ مَعَهُمْ ، قَالَ: فَفَاجَئَنِى الْقَوْمُ يَسْعَوْنَ ، قَالَ: وَأَبْقَى الْقَوْمُ . قَالَ فَأَتَى عَلَىَّ رَسُولُ اللَّهِ – ﷺ – فَضَرَبَنِى ضَرْبَةً إِمَّا بِعَسِيبٍ أَوْ قَضِيبٍ أَوْ سِوَاكٍ وَشَىْءٍ كَانَ مَعَهُ . قَالَ فَوَاللَّهِ مَا أَوْجَعَنِى . قَالَ فَبِتُّ بِلَيْلَةٍ . قَالَ أَوْ قُلْتُ مَا ضَرَبَنِى رَسُولُ اللَّهِ – ﷺ – إِلاَّ لِشَىْءٍ عَلِمَهُ اللَّهُ فِىَّ . قَالَ وَحَدَّثَتْنِى نَفْسِى أَنْ آتِىَ رَسُولَ اللَّهِ – ﷺ –إِذَا أَصْبَحْتُ . قَالَ فَنَزَلَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ عَلَى النَّبِىِّ – ﷺ – فَقَالَ إِنَّكَ رَاعٍ لاَ تَكْسِرْ قُرُونَ رَعِيَّتِكَ . قَالَ فَلَمَّا صَلَّيْنَا الْغَدَاةَ ، أَوْ قَالَ صَبَّحْنَا، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – ﷺ – اللَّهُمَّ إِنَّ أُنَاسًا يَتْبَعُونِى وَإِنِّى لاَ يُعْجِبُنِى أَنْ يَتْبَعُونِى اللَّهُمَّ فَمَنْ ضَرَبْتُ أَوْ سَبَبْتُ فَاجْعَلْهَا لَهُ كَفَّارَةً وَأَجْرًا . أَوْ قَالَ مَغْفِرَةً وَرَحْمَةً أَوْ كَمَا قَالَ .

قال العكبري : " الصواب في هذا (يتبعونني) بنونين ؛ أنه فعل مرفوع ، وإن روي بتشديد النون جاز ، فأما نون واحدة مخففة فلا "[1] .

وجاء في موضع آخر : يا معشر الأنصار أكرموا إخوانكم فإنهم أشباهكم في الإسلام أشبه شيء بكم أشعارا وأبشارا أسلموا طائعين غير مكرهين ولا موتورين إذا أبى قوم أن يسلموا حتى قتلوا " . قال : فلما أصبحوا قال : " وكيف رأيتم كرامة إخوانكم لكم وضيافتهم إياكم ؟ " . قالوا : خير إخوان

---

١) إعراب الحديث النبوي للعكبري ٣٥٥ ، وينظر : المسند الجامع ٤٧/ ٣٠ وأخرجه أحمد: (٢٩٤/٥، رقم ٢٢٥٦٣)

ألانوا فراشنا وأطابوا مطعمنا وباتوا وأصبحوا يعلمونا كتاب ربنا تبارك وتعالى وسنة نبينا – ﷺ – ؛ فأعجبت النبي – ﷺ – وفرح بها ثم أقبل علينا رجلا رجلا يعرضنا على من يعلمنا وعلمنا فمنا من علم التحيات وأم الكتاب والسورة والسورتين والسنن فأقبل علينا بوجهه فقال : " هل معكم من أزوادكم شيء ؟ " . ففرح القوم بذلك وابتدروا رواحلهم فأقبل كل رجل منهم معه صبرة من تمر فوضعها على نطع بين يديه وأومأ بجريدة في يده كان يتخصر بها فوق الذراع ودون الذراعين فقال : " تسمون هذا التعضوض ؟ " . قلنا : نعم. ثم أومأ إلى صبرة أخرى فقال : " تسمون هذا الصرفان ؟ " . قلنا : نعم . ثم أومأ إلى صبرة فقال : " تسمون هذا البرني ؟ ، قلنا : نعم ، فقال النبي – ﷺ – : " أما إنه من خير تمركم وأنفعه لكم "[1] .

قال العكبري : " والصواب (يعلموننا) بـ(نونين) لا يجوز غير ذلك ، وإنما جاز بـ(نون) واحدة مثل هذا في الشعر . وهو موضع ضرورة [2] .

الدراسة

الأمثلَةُ الخمسةُ هي : كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة .

وهي تُرْفَعُ بثبوت النون ، وتُنْصَب وتجزم بحذفها ، كقوله تعالى :﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ [3] .

---

١) ينظر : مجمع الزوائد ٨ / ٣٢٤ .

٢) إعراب الحديث النبوي للعكبري ٣٥٧ .

٣) سورة البقرة من الآية ٢٤ .

وقد أجاز بعض النحويين حذف نون الرفع دون ناصب أو جازم ، **فقال ابن مالك** : " حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصيح نثره ونظمه " [١] .

وقال : " ومثال حذفها في الرفع نظمًا قول الراجز :

أَبِيتُ أَسْري وتَبِيتي تَدْلُكِي

وَجْهكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي [٢]

... ومثال حذفها في الرفع نثرًا قراءة أبي عمرو من بعض طُرُقِه : ﴿ **قَالُوا سَاحِرَانِ تَظَّاهَرَا** ﴾ [٣] بتشديد الظاء [٤] " [٥] .

---

١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ـ لجمال الدين بن مالك الأندلسي ـ تحقيق وتعليق : د/ طه محسن /٢٢٨ ـ مكتبة ابن تيمية ـ الطبعة الثانية (١٤١٣هـ) .

٢) البيتان من الرجز ، وهما بلا نسبة في المحكم والمحيط الأعظم ٧٥٣/٦ [الدال واللام والكاف] ، ٣٢٨/٩ [الراء والدال والميم] ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢١٠/١ ، وشرح التسهيل ٥٣/١ ، وشواهد التوضيح /٢٣٠ ، وشرح الكافية للرضي٢٤/٤، واللسان ١٤١٢/٢ [دلك] ، ١٦٢٨/٣ [ردم] ، والمساعد لابن عقيل ٣٢/١ ، والهمع ٢٠١/١.

الشاهد فيه قوله:"وتبيتي تدلكي" ؛ حيث حذف الشاعر النون مع ياء المخاطبة في الفعلين دون ناصب أو جازم .

(٣) سورة القصص من الآية ٤٨ .

(٤) تنظر : قراءة أبي عمرو بن العلاء في الإتحاف /٥٤٨ ، وقال: قالوا ساحران تظاهرا [القصص/ ٤٨] أي: تعاونا على سحرهما، وسِحْرانِ تَظاهَرا أي: تعاون أصحابهما، لأنه إنما يتعاون السّاحران لا السّحران.الحجة ١٣٢/٢ ..

(٥) شرح التسهيل ٥٢/١ ـ ٥٣ بتصرف .

وخالف في ذلك ابن جني ، فقد ذهب إلى أن هذه النون حذفت للضرورة فقال : " وسألتُ أبا عليّ ـ رحمه الله ـ عن قوله :

أَبِيتُ أَسْري وتَبِيتي تَدْلُكِي

وَجْهكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي (١)

فخضنا فيه ، واستقرّ الأمر فيه على أنه حذف النون من (تبيتين) ؛ كما حذف الحركة للضرورة في قوله :

فاليومَ أشرَبْ غيرَ مُسْتَحقِبٍ ∴ ..... (٢)

كذا وجَّهته معه ، فقال لي : فكيف تصنع بقوله : (تدلكي) ؟ ، قلت : نجعله بدلًا من (تبيتي) ، أو حالًا ، فنحذف النون كما حذفها من الأوّل في الموضعين ، فاطمأنّ الأمرُ على هذا " (٣) .

---

(١) البيتان سبق تخريجهما . ينظر : البحث ٨٣/١ .

(٢) صدر بيت من السريع ، وعجزه : إِثْمًا مِنَ اللهِ وَلَا وَاغِلِ

وهو لامرئ القيس في ديوانه ـ اعتنى به وشرحه : عبد الرحمن المصطاوي /١٤١ ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الثانية (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م) ، والأصول في النحو ـ لابن السراج ٣٦٤/٢ ، والمحكم والمحيط الأعظم ٦٣/٦ [الواو والغين واللام]، ٧٥٣/٦ [الدال واللام والكاف] ، واللسان ١٤١٢/٢ [دلك] ، وشرح الشذور لابن هشام /٢٧٦ ، وبلا نسبة في اللباب للغكبري ١١٠/٢ ، وشرح الكافية للرضي٢٥/٤، والمزهر للسيوطي ٢٥٦/١ .

اللغة : (مستحقب) حامل للإثم . (واغل) آثم .

الشاهد فيه قوله : " أشرَبْ " حيث حذف حركة الباء للضرورة .

(٣) الخصائص ٣٨٨/١ ـ ٣٨٩ .

وهو ما ذهب إليه **ابن سيده** (١) .

أما الرضي فقد ذهب إلى أن الحذف يقع في النظم والنثر نادرًا ، فقال : " وندر حذفها لا للأشياء المذكورة نظمًا ونثرًا " (٢) .

وإليه ذهب أبو حيان الذي قال عند تفسير قوله تعالى :﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾ (٣) .

" وقرأ عُبَيدُ بنُ عُمَير (٤) : لِمَ تلبسوا ، وتكتموا ، بحذف النون فيهما ... وإنما هذا عندي من باب حذف النون حالة الرفع ، وقد جاء ذلك في النثر قليلًا جدًّا ، وذلك في قراءة أبي عمرو من بعض طرقه : ﴿ **قَالُوا سَاحِرَانِ تَظَّاهَرَا** ﴾ (٥) ، بتشديد الظاء (٦) ، أي : أنتما ساحران تتظاهران ، فأدغم التاء في الظاء .

---

(١) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم ٧٥٣/٦ [الدال واللام والكاف] .

(٢) شرح الكافية للرضي ٢٤/٤ .

(٣) سورة آل عمران الآية ٧١ .

(٤) هو أبو عاصم عُبَيدُ بن عُمَير بن قَتَادة بن سَعْد بن عَامِر بن جُنْدَع بن لَيث بن بَكْر بن عبد مناة بن كِنَانَة اللَّيثي الجُنْدَعِي ، من كبار التابعين . روى عن عُمَر . ﷺ . وغيره من الصحابة . مات سنة (٦٨ هـ) . تنظر ترجمته في الاستيعاب ١٠١٨/٣ ، وأسد الغابة لابن الجزري ٥٦٤/٣ ، والإصابة ٦٠/٥ .

(٥) من الآية ٤٨ ـ من سورة القصص .

(٦) ينظر : إعراب القرآن لابن سيدة ٧٧/٣ .

الحكم على الرواية :

وأرى : أن حذف نون الرفع قد يوجد دون ناصب أو جازم تخفيفًا ـ كما ذهب إليه ابن مالك ، وليس ضرورة ، ولا نادرًا ، كما اتهم العكبري الرواة ، وذلك لما يأتي :

أولًا : وروده في قراءة أبي عمرو: ﴿ **قَالُوا سَاحِرَانِ تَظَّاهَرَا** ﴾[١] ، بتشديد الظاء[٢] ، أي : بإدغام التاء في الظاء ، وحذف النون ، وهي قراءة سبعية متواترة .

ثانيًا : " ورود بعض القراءات المتواترة التي حذفت فيها نون الرفع إذا اجتمعت مع نون الوقاية تخفيفًا ، فدلَّ ذلك على أن حذف النون لمجرد التخفيف وارد .

ومن هذه القراءات قوله تعالى:﴿ قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِيَ ٱلْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾[٣]، في قراءة نافع بكسر النون[٤] ، والأصل : تبشرونني ، فحذف فحذف نون الإعراب " [٥].

---

(١) من الآية ٤٨ ـ من سورة القصص .

(٢) القراءة سبق تخريجها . ينظر : البحث ٨٣/١ .

(٣) سورة الحجر الآية ٥٤ .

(٤) تنظر قراءة نافع في حجة القراءات /٣٨٣ ، والنشر ٣٣٩/٢ .

(٥) لغة الشافعي حجيتها وموقف النحاة منها ـ للدكتور/ زهران طلبة محرم /٥٤٧ ـ ٥٤٨ ـ ٥٤٨ ـ حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية ـ العدد الثلاثون ـ المجلد الأول (٢٠١٤ هـ) .

ثالثًا : وروده في قول النبي ـ ﷺ ـ : " لَا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا ، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا "(١) . أي : ولا تؤمنون .

هذا بالإضافة إلى الأحاديث الواردة في المسألة .

وقول الراجز : **أَبِيتُ أَسْرِي وتَبِيتِي تَدْلُكِي**

وَجْهكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي (٢)

ولكن لا يقاس على ما جاء من ذلك في الاختيار كما ذهب إلى ذلك السيوطي : حيث قال : "ولا يقاس على شيء من ذلك في الاختيار " (٣) .

(١) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه ـ كتاب : الإيمان ـ باب : بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون ٧٤/١ ـ حديث ٥٤ ، وأبو داوود في سننه ـ كتاب : الأدب ـ باب : في إفشاء السلام ٧٧١/٢ ـ حديث ٥١٩٣ ، والترمذي في سننه ـ كتاب : صفة القيامة والرقائق والورع ـ باب : إصلاح ذات البين ٦٦٤/٤ ـ حديث ٢٥١٠ .

(٢) البيتان سبق تخريجهما . ينظر : البحث ٨٣/١ .

(٣) الهمع ٢٠١/١ .

الموضع الثاني : إثبات ألف (ما) الاستفهامية مع الجار .

عَنْ مَرْوَانَ الأَصْفَرِ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ:" قَدِمَ عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَلَى النَّبِيِّ - ﷺ - مِنَ الْيَمَنِ ، فَقَالَ : بِمَا أَهْلَلْتَ ؟ قَالَ : بِمَا أَهَلَّ بِهِ النَّبِيُّ - ﷺ - ؛ فَقَالَ : لَوْلاَ أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ لأَحْلَلْتُ[1] .

قال العكبري : " الجيد بم أهللت ؟ بغير ألف لأن (ما) التي للاستفهام تحذف ألفها مع حروف الجر؛ ليفرق بينها وبين (ما) الخبرية التي بمعنى الذي ، قال الله تعالى :﴿ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ ﴾[2]، وقال تعالى:﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ﴾[3]، وقال تعالى : ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾[4]، وقوله تعالى : ﴿ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴾[5]؛ وإنما تجيء الألف في الشعر ضرورة ، قال الشاعر :

على ما قام يَشتِمُني لَئِيمٌ كخنزير تمرغ في دمان[6]

وقد وقع في هذه الرواية (ما) بالألف ولعله من تغيير المحدّث وهكذا كل موضع يشبهه[7] .

---

١) أخرجه أحمد ١٨٥/٣(١٢٩٥٨) ، والبُخَارِي ١٧٢/٢(١٥٥٨) ، ومسلم ٥٩/٤(٣٠٠١) .

٢) سورة البقرة من الآية ٩١ .

٣) سورة الطارق الآية ٥ .

٤) سورة النبأ الآية ١

٥) سورة النازعات الآية ٤٣ .

٦) البيت من الوافر ، ويروى (دمان) بدلًا من (رماد) ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه /٩٠ ، والأزهية /٨٦ ، ومغني اللبيب ٣٩٤/١ ، والخزانة ١٢٨/٥ ، ٩٤/٦ ، والدرر اللوامع ٥٧٤/٢ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٤١٠/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٥٠/٣ ، وتوضيح المقاصد ١٤٨٧/٥ ، والهمع ٤٦١/٣ .

٧) إعراب الحديث النبوي للعكبري ٢١٩ ، ٢٢٠ .

الدراسة :

تحذف ألف (ما) الاستفهامية إذا اتصلت بحرف جر [١] ، كقوله تعالى : ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [٢]، وقوله تعالى:﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾[٣]، وقوله تعالى :﴿ لِمَ تُؤْذُونَنِى ﴾[٤] ، وقوله تعالى : ﴿ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴾[٥] .

وتحذف كذلك إذا اتصلت بمضاف[٦] ، كقولهم : (**مَجِيءَ مَ جئتَ**)[٧] ؟، والأصل: جئتَ مجيء مَ ؟

وقد ذكر ابن قتيبة أن ألف (ما) الاستفهامية تحذف إذا اتصلت بفعل (شئت) في الخبر والإنشاء جميعًا فقال : " تقول : (ادْعُ بمَ شئت) ، (وسَلْ عمَّ شئت)، (وخذه بمَ شئت) ،(وكُنْ فِيمَ شئت) ؛ إذا أردت معنى : (سَلْ عن أي شيء شئت) نقصْتَ الألف ، وإن أردت : (سل عن الذي أحببت)؛ أتممت الألف فقلت : (ادْعُ بما بَدَا لك) (وسَلْ عما أحببت) (وخذه بما أردت) ، كل هذا تُتَمُّ فيه الألف ، إلا (بم شئت) خاصةً ، فإن العرب تنقص الألف منها خاصة فتقول :(ادْعُ بمَ شئت) في المعنيين جميعًا" [٨].

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢٩٢/٢ ، وتوضيح المقاصد ١٤٨٥/٥ ، وشرح الشذور لابن هشام /٤١٢ ، وأوضح المسالك ٣٤٩/٤ ، والهمع ٤٦١/٣ .

(٢)سورة النبأ من الآية ١ ..

(٣)سورة الحجر من الآية ٥٤ .

(٤)سورة الصف من الآية ٥ .

(٥)سورة النازعات من الآية ٤٣ .

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ٥٠/٣ ، وحاشية الصبان ٣٠٤/٤ .

(٧) ينظر هذا القول في الكتاب ١٦٤/٤ ، والأصول في النحو ٣٨١/٢ .

(٨) أدب الكاتب /١٩٤ .

وقال الأشموني : " وزعم المبرد أن حذف ألف (ما) الموصولة بـ (شئت) لغة ، ونقله أبو زيد أيضًا . قال أبو الحسن في الأوسط : وزعم أبو زيد أن كثيرًا من العرب يقولون : (**سل عم شئت**) كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه" (١) .

والعلة من حذف ألف (ما) الاستفهامية عند دخول الجار عليها أن الاستفهام له صدر الكلام ؛ ولذلك لا يعمل فيه ما قبله من العوامل اللفظية إلا حروفُ الجر ، وذلك لئلا يخرج عن حكم الصدر .

وإنما وجب لحروف الجر أن تعمل في أسماء الاستفهام دون غيرها من الحروف ؛ لتنزُّلها مما دخلت عليه منزلةَ الجزء من الاسم (٢) ، وليعرف الاستفهام من الخبر(٣) . وإنما خصُّوا ألف الاستفهامية بالحذف دون الخبرية ؛ لأن الخبرية تلزمها الصلة ، والصلة من تمام الموصول ، فكأن ألفَها وقعت حشوًا غيرَ متطرفةٍ ، فتحصَّنت عن الحذف (٤) .

وقد جاءت بعض الشواهد على إثبات ألف (ما) الاستفهامية عند دخول الجار عليها ، كقراءة : ﴿ **عَمَّا يَتَسَاءلُونَ** ﴾ (٥) .

---

(١) شرح الأشموني ٣/٧٥٨ .

(٢) شرح المفصل ٢/٤٠٩ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢/٢٩٢ ، وشرح المفصل ٢/٤١٠ .

(٤) شرح المفصل ٢/٤١٠ .

(٥)سورة النبأ من الآية ١ ، وقرأ الجمهور : (عَمَّ) ، وقرأ عبد الله بن مسعود ، وأبيّ بن بن كعب ، وعكرمة ، وعيسى بن عمر : (عَمَّا) بالألف . ينظر : البحر المحيط ٨/٤٠٢ .

ومنه قول هرقل لأبي سفيان : " وَسَأَلْتُكَ بِمَا يَأْمُرُكُمْ ، فَذَكَرْتَ أَنَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ ، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ، وَيَنْهَاكُمْ عَنْ عِبَادَةِ الأَوْثَانِ ، وَيَأْمُرُكُمْ بِالصَّلَاةِ وَالصِّدْقِ وَالعَفَافِ "(١) .

وقول الشاعر :

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ ∴ كخنزيرٍ تمرَّغَ في رَمَادِ (٢)

فقد أثبت ألف (ما) الاستفهامية في قوله : (على ما قام) على الرغم من سبقها بحرف جر ، وقول الشاعر :

إنَّا قَتَلْنَا بِقَتْلَانَا سَرَاتَكُمُ ∴ أَهْلَ اللواءِ فَفِيمَا يَكْثُرُ القِيلُ؟(٣)

فأثبت ألف (ما) الاستفهامية في قوله : (ففيما) على الرغم من سبقها بحرف جر.

وقد خَرَّج العلماء ما ورد من ذلك على أنه لغة لبعض العرب (٤) .

وعليه فلا تحريف في النص النبوي الشريف ، وما قاله العكبري مردود عليه.

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب : بدء الوحي ـ باب : كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ـ ﷺ ـ ؟ ١/٧ ـ حديث ٧ .

(٢) البيت من الوافر ، ويروى (دمان) بدلًا من (رماد) ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه /٩٠ ، والأزهية /٨٦ ، ومغني اللبيب ٣٩٤/١ ، والخزانة ١٢٨/٥ ، ٩٤/٦ ، والدرر اللوامع ٥٧٤/٢ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٤١٠/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٥٠/٣ ، وتوضيح المقاصد ١٤٨٧/٥ ، والهمع ٤٦١/٣ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو لكعب بن مالك في ديوانه /٢٥٥ برواية : (أن قد قتلنا) ، والخزانة ٩٦/٦ ، ١٠٠ ، وبلا نسبة في الأزهية /٨٦ ، ومغني اللبيب ٣٩٤/١ .

(٤) ينظر : الأزهية /٨٦ ، وأمالي ابن الشجري ٥٤٦/٢ ، وشرح الشافية ٢٩٧/٢ .

وعَدَّ ابنُ هشام ورودَ الألف في قوله تعالى : ﴿ **عَمَّا يَتَسَاءلُونَ** ﴾ [١] نادرًا[٢]، وأما قول الشاعر :

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ ∴ كخنزيرٍ تمرَّغَ في رَمَادِ [٣]

وقول الآخر :

إنَّا قَتَلْنَا بِقَتْلانَا سَرَاتَكُم ∴ أَهْلَ اللواءِ فَفِيمَا يَكْثُرُ القِيلُ ؟

فضرورة [٤] .

وذَكَرَ أن الدماميني في الحاشية الهندية قال : " ادعى المصنف [٥] أن إثبات الألف في البيتين ضرورة ، ولقائل أن يمنع ذلك بناءً على تفسيرها بما لا مندوحة للشاعر عنهن ؛ إذ الوزن مع حذف الألف في كلٍّ منهما مستقيم . غاية الأمر يكون في بيت حسان العقل [٦] وفي الآخر [٧] الخبن [٨] ، وكل وكل منهما زحافٌ مغتفر " [٩] .

---

(١)سورة النبأ من الآية ١ .

(٢) مغني اللبيب ٣٩٤/١ .

(٣) البيت سبق تخريجه .

(٤) مغني اللبيب ٣٩٤/١ .

(٥) يعني : ابن هشام .

(٦) العقل : هو حذف الخامس المتحرك .

(٧) أي : بيت كعب بن مالك ، الذي منه : " فَفِيمَا يَكْثُرُ القِيْلُ ؟ " .

(٨) الخبن : حذف الثاني الساكن .

(٩) الخزانة ٩٦/٦ .

وذكر الرضي [١] وابن هشام [٢] والأشموني [٣] الحالَ التي لا يصح حذف (ما) الاستفهامية معها ، وهي إذا ركبت (ما) مع (ذا) ؛ لأن الألف قد صارت حشوًا وليست طرفًا .

يقول الرضي : " وإذا جاء (ذا) بعد (ما) الاستفهامية لم تحذف ألفها ، نحو : بماذا تشغل ؟ وذلك لأن (ذا) لما لم تثبت زيادته ، ولا كونه موصولًا ، إلا مع (ما) ، صار (ما) مع (ذا) ككلمة واحدة ، فصار الألف كأنه في وسط الكلمة ، والحذف قليل في الوسط ؛ لتحصنه من الحوادث " [٤] .

الحكم على الرواية :

وأرى : أن الأولى بالقبول أن يحمل ما ورد من ذلك على أنه لغة لبعض العرب [٥] ، ولا يحكم عليه بالندور ، أو الضعف ؛ لأنه ورد في قراءة : ﴿**عَمَّا يَتَسَاءلُونَ** ﴾ [٦] ، وكلام المعصوم ـ ﷺ ـ أفصح العرب بيانًا ، كما جاء في كلام العرب ، وقد عُرِفُوا بالفصاحة والبيان .

---

(١) ينظر : شرحه الكافية ٣/٥١ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب ١/٣٩٥ .

(٣) ينظر : شرحه الألفية ٣/٧٥٩ .

(٤) شرح الكافية للرضي ٣/٥١ .

(٥) ينظر : الأزهية /٨٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٤٦ ، وشرح الشافية ٢/٢٩٧ .

(٦) الآية ١ ـ من سورة النبأ . وسبق تخريج القراءة . ينظر : البحث ١/٣١٦ .

المبحث الثاني :

مواضع خطّأ العكبري فيها الرواة ، وهي موافقة للهجة من لهجات العرب ، وفيه خمسة مواضع .

الموضع الأول : إثبات النون في نصب المضارع .

ففي حديث أنس بن مالك حديث الغار؛ قوله ـ ﷺ ـ إنه كان لي والدان كنت أحلب لهما في إنائهما فآتيهما، فإذا وجدتهما راقدين قُمْتُ عَلَى رُؤُوسِهِمَا ، كراهية ان ارد سنتهما في رؤوسهما حتى يستيقظان متى استيقظا" .

قال العكبري معلقا : " هكذا وقع في هذه الرواية : " حتى يستيقظان " بالنون.

وفيه عدة أوجه : أحدها : أن يكون ذلك سهوا من الرواة ، وقد وقع ذلك منهم كثيرا ، والوجه حذفها بـ(حتى) لأن معناها إلى أن وتتعلق بـ(قمت) .

والوجه الثاني : أن يكون ذلك على ما جاء في شذوذ الشعر ، قال الشاعر:...

أن تقرآن على أسماء ويحكما ∴ مني السلام وأن لا تشعرا أحدا[1]

---

[1]) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ـ لأبي الفتح عثمان بن جني ٥٤٩/٢ ، والخصائص ٣٩٠/١ ، والمفصل في صنعة الإعراب /٤٢٩ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٢٧/٣ ، وشرح ابن الناظم /٤٧٦، وشرح الكافية للرضي ٣٥/٤ ، واللسان ١٥٨/١ [أنن] ، وتوضيح المقاصد ١٢٣٧/٤ ، وأوضح المسالك ١٥٦/٤ ، وشرح الشذور للجوجري ٥٢٣/٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٣٦٣/٢ ، والخزانة ٤٢٢/٨ .
اللغة : (تقرآن) تبلغان وتقولان . (ويحكما) مصدر ، ومعناه : رحمة لكما .
الشاهد فيه قوله : "أن تقرآن"؛ حيث أثبت نون الرفع مع تقدم (أنْ) المصدرية حملًا لها على (ما) المصدرية ، وهو لغة.

فأثبت النون في موضع النصب وكذلك هو في هذا الحديث ؛ لأن المعنى إلى أن يستيقظا . والوجه الثالث: أن يكون على حذف مبتدأ ؛ أي: حتى هما يستيقظان"[١] .

الدراسة :

قد تَثْبُت نون الرفع مع الناصب والجازم كما حذفت دون ناصب أو جازم .

ذهب بعض العلماء إلى أن إثبات نون الرفع مع الناصب لغة فصيحة .

قال الزمخشري : "وبعض العرب يرفع الفعل بعد (أن) تشبيهًا بـ (ما)، قال الشاعر :

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْماءَ وَيْحَكُمَا ∴ مِنِّي السَّلامَ وأَنْ لا تُخْبِرا أَحَدا [٢]"[٣].

وكذا إثباتها مع الجازم ، ومن ذلك قول الشاعر :

لَولَا فَوارِسُ من نُعْمٍ ، وأُسْرَتُهُمْ ∴ يَومَ الصُّلَيفَاء ، لم يُوفُونَ بالجَارِ[٤]

---

١) إعراب الحديث النبوي للعكبري ٧٦ – ٧٨ ، وينظر : المسند الجامع ٤/ ٣٨ ، ومجمع الزوائد ٨/ ٢٥٩ .

(٢) مر التعريف بالبيت والشاهد .

(٣) المفصل /٤٢٩ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو برفع (أسرتهم) عطفًا على (فوارس) ، وبجرها عطفًا على(نُعْمٍ). وهو بلا نسبة في الخصائص ٣٨٨/١ ، وسر الصناعة ٤٤٨/٢ ، والمحتسب ٤٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٧٤/٣ ، ١٥٩٢ ، وشرح التسهيل ٢٨/١ ، ٦٦/٤ ، وشرح الكافية للرضي ٨٢/٤ ، واللسان ٢٤٨٤/٤ [صلف] ، والجنى الداني /٢٦٦ ، وتوضيح المقاصد ١٢٧٣/٤، ومغني اللبيب ٣٦٥/١ ، ٤٤٤/٢ ، والمساعد ١٥/١ والهمع ٥٤٣/٢ ، والخزانة ٣/٩ ، والدرر اللوامع على همع الهوامع ١٧٨/٢ ، ٢٣٩.

اللغة : (نُعْم) اسم قبيلة، (الصُّلَيفاءِ) اسم موضع ، ويوم الصليفاء: يوم من أيام العرب لهوازن على فزارة وعَبس وأشجع .

الشاهد فيه قوله : " لم يُوفُونَ بالجار" ؛ حيث رفع الفعل المضارع الواقع بعد (لم) ، وذلك على لغة فيها ، أو أنه من الضرورات الشعرية .

وهو لغة قومٍ كما صرَّح بذلك **ابن جني** حيث قال : " ... لكن تلك لغة : أن تثبت هذه النون في الجزم " (١) .

وتبعه ابن مالك فيما ذهب إليه (٢) .

وخالف في ذلك بعض النحويين ، فذهبوا إلى أن ذلك ضرورة (٣) .

قال ابن جني معلقًا على البيت السابق : " فإنه شبّه . للضرورة . (لم) بـ (لا)، فقد يشبّه حروفُ النفي بعضُها ببعض؛ وذلك لاشتراك الجميع في دلالته عليه "(٤) .

وذهب ابن يعيش إلى أنه من الشاذ (٥) .

الحكم على الرواية :

وأرى : أن ما ذهب إليه ابن جني في المحتسب ، وابن مالك من أن إثبات نون الرفع مع الجازم لغةُ قومٍ هو الأولى بالصواب ، وأنه ليس من الشاذ ؛ لوروده في كلام العرب .

وعليه فكلام العكبري على الرواة مردود عليه .

---

(١) المحتسب ٤٢/٢ بتصرف .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٢٨/١ .

(٣) الجنى الداني /٢٦٦ .

(٤) الخصائص ٣٨٨/١ . وينظر : المحتسب ٤٢/٢ .

(٥) ينظر : شرح المفصل للزمخشري . لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش ٢١٤/٤ .

الموضع الثاني : إجراء الفعل المعتل مجرى الصحيح

بقاء حرف العلة مع الجازم

ففي حديث النبي ـ ﷺ ـ "ألم ألقاكم على تلك الحال"

قال العكبري : " بالألف في هذه الرواية ، والصواب : ألم ألقكم بغير ألف مجزوما بلم"(١) .

الدراسة :

الفعل المعتل الآخر : هو ما كان آخره حرف علة نحو : يخشى ، ويرمي ويدعو .

وحكم إعرابه : أنَّه يقدر على آخره الضمة والفتحة إذا كان آخره ألفًا ؛ وذلك لتعذر الحركة على الألف نحو: يخشى ، ولن يخشى ، ويجزم بحذف آخره نحو: لم يَخْش .

وإذا كان معتل الآخر بالواو أو الياء فإن الضمة تقدر عليهما ؛ لثقلها على الواو والياء ، نحو : يدعو ، ويرْمي ، وتظهر الفتحة عليهما ؛ لخفتها نحو: لن يدعوَ ، ولن يرميَ ، ويحذف كل منهما في حالة الجزم ، تقول : لم يَدعُ، ولم يرْمِ (٢) .

فإن قيل : لم حذفت الحروف الثلاثة حالة الجزم ؟

---

١) إعراب الحديث النبوي للعكبري ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(٢) ينظر : أوضح المسالك ٧٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٨٤/١ ـ ٨٥ .

قيل : حذفت لأن الجازم دخل ولم يجد حركة يحذفها ، ووجد حروفًا تشبه الحركات فحذفها ، كما كان يحذف الحركات لو وجدها [١] .

إلا أن سيبويه ذهب إلى أنّ الياء أُثبِتت في (يأتيك) للضرورة الشعرية ، فقال عند حديثه عن إجراء الأشياء على أصلها في ضرورة الشعر : " وكما أنشدنا مَنْ نثق بعربيته :

أَلَمْ يأتيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي ∴ بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ [٢]

فجعله حين اضطُر مجزومًا من الأصل " [٣] .

ووافقه في ذلك طائفة من النحويين ، كالفارسي[٤]، والجوهري[٥]، وابن مالك[٦]، وغيرهم[٧] .

---

(١) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل ـ لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ـ إعداد: عادل محسن سالم العميري /٣٩ ـ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ـ الطبعة الأولى (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م) .

(٢) البيت من الوافر لقيس بن زهير فى النوادر لأبى زيد صـ٥٢٣ ، ومعانى القرآن للفراء ٢٢٣/٢، والأغانى ١٣١/١٧، وشرح أبيات سيبويه ٣٢٣/١، وشرح التسهيل٥٦/١، ١٥٣/٣، وشرح الكافية ٢٣٠/٢، ويروى: الأنماء مكان الأنباء كما فى شعراء النصرانية صـ ٩٢٦، ويروى: قلوص مكان لبون. ينظر : شرح شواهد العينى ١٠٣/١.

٣) الكتاب ٣١٥/٣ ـ ٣١٦ .

٤) ينظر : المسائل العسكريات في النحو العربي ـ لأبي علي الفارسي ـ دراسة وتحقيق : أ.د/ علي جابر المنصوري /١٢٥ ـ دار الثقافة ـ عمان ـ لا طبعة (٢٠٠٢م) .

٥) ينظر : الصحاح ٢٢٦٣/٦ [أتى] .

٦) ينظر : شرح التسهيل ٥٦/١ .

٧) كأبي حيان في ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢٣٨٧/٥ ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ لا طبعة ـ من دون تاريخ ، وابن هشام في أوضح المسالك ٧٦/١ ، وابن عقيل في المساعد ٣٥/١ .

وعلى كل فجزم الفعل المضارع المعتل بحذف أحرف العلة : الألف ، والياء، والواو، وهذا هو الفصيح المستعمل باطراد فى كلام العرب .

ومن ذلك : قوله تعالى:﴿ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَا ﴾[١]، وقوله:﴿ وَنَادَوۡاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَ ﴾[٢]، وقوله:﴿ وَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ﴾[٣] .

فإذا دخل الجازم على المضارع المعتل ، ولم يحذف حرف العلة ، كما فى قول قَيْسُ بن زُهَيْر: جواب إذا : ...

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِى بِما لاَقَتْ لَبُونُ بَنِى زِيادِ[٤]

قال ابن جنى فى سر الصناعة:"ورواه بعض أصحابنا : أَلَمْ يَأْتِكَ على ظاهر الجزم"[٥]، وصرح فى المحتسب أنها رواية أبى الحسن الأخفش[٦] .

وذهب بعض النحويين إلى أن إثبات حرف العِلّة فى حال الجزم ظاهرة لبعض العرب ، فالفراء عند قراءة يحيى بن وثاب، وحمزة:﴿ فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقًا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخۡشَىٰ ﴾[٧] بالجزاء المحض، قال:" وإن شئت جعلت (تَخْشَى) فى موضع جزم ، وإن كانت فيها الياء..."[٨] .

---

١) سورة القصص الآية ٧٧ .

٢) سورة الزخرف الآية ٧٧ .

٣) سورة القصص الآية ٨٨ .

٤) مر التعريف بالبيت .

٥) سر صناعة الإعراب ٨١/١ ، وينظر : شرح شواهد العينى ١٠٣/١ ، والخزانة ٣٦٢/٨ .

٦) المحتسب ٦٩/١ .

٧) سورة طه الآية٧٧، والقراءة لحمزة فى تفسير القرطبى٢٢٨/١١،والإتحاف صـ ٣٨٦ .وفى مشكل مكى٤٧٠/٢" لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى" من رفع جعله حالاً من الفاعل وهو موسى عليه السلام، والتقدير: اضرب لهم طريقاً فى البحر غير خائف دركاً ولا خاشياً... وقيل:إن الجزم فى (لا تخف) على النهى. وأجاز الفراء أن تكون (لا تخشى) فى موضع جزم وتثبت الألف كما تثبت الياء والواو على تقدير حذف الحركة منهما. وينظر: السبعة صـ٤٢١.

٨) معانى القرآن للفراء ١٦١/١ ، ١٨٨/٢ .

ويذكر السيرافى فى شرحه على الكتاب كلاماً يشعر بأنها لهجة[١] .

وقد نص المرزبانى على أنها لغة طيئ[٢] .

فإن قلت : إنه سمع فى قوله تعالى :﴿ لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾ "[٣] ، وقوله:

وقوله:

إِذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ....

قلت: لا دليل فيه كما زعمت ؛ لأن الأول مقطوع ، أى: وأنت لا تخشى أى فى هذه الحال، وكذا ولا ترضاها ، أى : طلقها وأنت لا ترضاها ثم قال: ولا تملق، فلا دليل فيه" [٤].

وبالرجوع إلى المصحف وجدت أن الآية التي استشهد بها ابن شقير مرسومة هكذا (تدعوا) بالألف بعد الواو .

وقد ذكر ابن كثير[٥] أنّ الخطاب في الآية للنبي ـ ﷺ ـ فهذا يقوي قولَ ابن شقير أن الخطاب للواحد .

---

١) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٢٠٩/١ .

٢) الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء للمرزبانى صـ ٤٢ .

٣) سورة طه الآية ٧٧ .

٤) الخزانة ٣٦٢/٨ .

(٥) ينظر : تفسير القرآن العظيم ـ لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي ـ تحقيق : سامي بن محمد سلامة ٢٤٤/٨ ـ دار طيبة للنشر والتوزيع ـ الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م) .

وذهب ابن الحاجب إلى أنّ إثبات الياء في (يأتيك) يعد شاذًّا فقال : " وقد شذ إثباتهما في حال الجزم إجراءًا لهما مجرى الصحيح ، كما شذ تحريكهما في الرفع والجر ... وقوله :

أَلَمْ يأتيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي ∴ بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ [١] " [٢] .

وذهب بعض النحويين إلى أن الياء المثبتة ليست هي لام الفعل ، وإنما تولدت من إشباع كسرة التاء .

قال أبو حيان ذاكرًا مذهبهم : " وذهب بعض النحاة إلى أنّ هذه الحروف الثابتة مع الجازم ليست هي لام الفعل ، بل حذف الجازم تلك ، وهذه حروف إشباع تولدت عن الحركات التي قبلها "[٣] .

الحكم على الرواية :

وأرى : أن الأولى عدم قصر إجراء الفعل المعتل مجرى الصحيح على الضرورة ؛ لوروده في قراءة ابن كثير[٤] : ﴿ **إِنَّه مَن يَتَّقِي وَيِصْبِرْ** ﴾ [٥] ، وكلام المعصوم ﷺ .

---

(١) البيت سبق تخريجه .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ـ لابن الحاجب ـ تحقيق وتقديم : د/ موسى بناي العليلي ٤٥٧/٢ ـ ٤٥٨ بتصرف ـ مطبعة العاني ـ بغداد ـ لا طبعة ـ من دون تاريخ .

(٣) الارتشاف ٨٤٨/٢ ـ ٨٤٩ .

(٤) ينظر : السبعة في القراءات /٣٥١ ، والحجة في القراءات السبع /١٩٨ ، وحجة القراءات /٣٦٤ .

(٥) من الآية ٩٠ ـ من سورة يوسف عليه السلام .

نعم يتعذر وجود حركات الإعراب على الألف لكن ألا يصح أن يحمل الألف على الياء والواو ؛ ولذا قال أبو على الفارسى:" وربما لم تحذف فى الشعر فقدر الشاعر فى الواو والياء الحركة ، كالأبيات التى قدمناها ، فتشبه الألف بالياء فى نحو قوله :

إِذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلّقِ ∴ وَلاَ تَرَضَّاهَا وَلاَ تَمَلَّقِ[1].

هذا بالإضافة إلى وُرُود القراءة القرآنية بإثبات حرف العلة فى حالة الجزم، فقد قرأ قنبل : ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ ﴾[2] بإثبات الياء وصلاً ووقفاً .

ومع ورود مثله فى القرآن والحديث من إثبات حرف العلة فى حال الجزم ، وليس فى القرآن ضرورة كما قال السيرافى؛ لذا يرى أنه من الأولى تخريج الحديث النبوي وغيره على اللغة التى تثبت حرف العلة فى حال الجزم ، وطالما أن القراءة ثابتة ، فالأولى أن تحمل عليها ، وعليه فكلام العكبري مردود عليه .

١) الخزانة ٣٥٩/٨ .

٢) سورة يوسف الآية ٩٠، والقراءة لابن كثير فى تفسير القرطبى ٩/ ٢٥٦، ولقنبل فى الإتحاف صـ ٣٣٥.

الموضع الثالث : إلحاق الفعل علامة التثنية والجمع ونون الإناث عند الإسناد إلى الفاعل الظاهر

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَابِرٌ، يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ـ ﷺ ـ : مَنْ كُنَّ لَهُ ثَلاَثُ بَنَاتٍ، يُؤْوِيهُنَّ، وَيرْحَمُهُنَّ، وَيَكْفُلُهُنَّ، وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ أَلْبَتَّةَ، قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، فَإِنْ كَانَتِ اثْنَتَيْنِ؟ قَالَ: وَإِنْ كَانَتِ اثْنَتَيْنِ، قَالَ: فَرَأَى بَعْضُ الْقَوْمِ أَنْ لَوْ قَالُوا لَهُ: وَاحِدَةٌ، لَقَالَ: وَاحِدَةٌ .

قال العكبري : " وقع في هذه الرواية (كنّ) بتشديد النون ، والوجه من كان له أو من كانت له . والوجه في الرواية المشهورة أنه جعل النون علامة مجردة للجمع وليست اسما مضمرا ، كما أن تاء التأنيث في قولك : قامت وقعدت هند ؛ علامة لا اسم ، وقد ورد عنهم قول الشاعر :

يَلُومُونَنِى فِى اشْتِرَاءِ النّخِــ ∴ يــل أهلى ، فكُلُّهُمُ أَلْوَمُ

وقال آخر :

ولَكِنْ دِيَافِيٌّ أبُوهُ وأُمُّهُ ∴ بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أقَارِبُه

وعليه حمل قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾[1] ، وقوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ ﴾[2] في أحد الوجهين . وقيل : (النون) اسم مضمر وهو فاعل ، وثلاث بدل منه ، ومن هذا قولهم أكلوني البراغيث "[3].

---

١) سورة المائدة من الآية ٧١ .

٢) سورة الأنبياء من الآية ٣ .

٣) إعراب الحديث النبوي للعكبري ١٠٢ ، ١٠٣ ، وينظر : المسند الجامع ١٥٦/٩ ، ومجمع الزوائد ٨ /٢٨٩ ، وإتحاف المهرة لابن حجر ١٢ / ٥٤٦ .

الدراسة :

من أحكام الفاعل إذا كان مثنى أو مجموعًا أن يجرد عامله من علامةٍ تدل على التثنية أو الجمع ، فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد ، فتقول : قام الزيدان ، وقام الزيدون ، وقامت الهندات ، كما تقول : قام زيد . هذا مذهب جمهور العرب (١) .

ومن العرب مَنْ يلحق هذه العلامات بالعامل (٢) ، فيقول : قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون ، وقمن الهندات .

وهي لغة طيئ ، وأزد شَنُوءة (٣) ، وبني الحارث بن كعب (٤) .

وحمل بعضُهم على هذه اللغة قولَه تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾(٥) ، وقولَه تعالى : ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾(٦) .

وذهب جمهور النحويين إلى أن لغة " أكلوني البراغيث " لغة ضعيفة (٧) ، وإليه ذهب ابن عصفور (٨) .

---

١) شرح ابن عقيل ٧٩/٢ بتصرف .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١١٦/٢ ، وشرح الشذور لابن هشام /٢٢٧ ، وشرح ابن عقيل ٨٠/٢ ، والهمع ٥٧٨/١ .

(٣) ينظر : توضيح المقاصد ٥٨٧/٢ ، وأوضح المسالك ٩٨/٢ ، والهمع ٥٧٩/١ .

(٤) شرح ابن عقيل ٨٠/٢ .

(٥) من الآية ٧١ ـ من سورة المائدة .

(٦) من الآية ٣ ـ من سورة الأنبياء .

(٧) ينظر : الارتشاف ٧٣٩/٢ .

(٨) ينظر : شرحه الجمل ١٦٧/١ .

وقد أورد النحاة عددًا من الشواهد على هذه اللغة ، منها قول الشاعر :

تَولى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفسِهِ ∴ وَقَد أسلَمَاهُ مُبعَدٌ وحَمِيـــمُ (١)

فـ (مبعد وحميم) فاعل (أسلماه) ، فألحق الفعل علامة التثنية مع أنه مسند إلى الظاهر . **وقول الشاعر :**

أُلْفِيَتَا عيناكَ عنـــــد القَفَا ∴ أَولَى فَأَولَى لك ذا واقيَـــــهْ (٢)

فـ (أُلْفِيَتَا) مبني للمجهول ، و(عيناك) نائب فاعل ، فألحق الفعل علامة التثنية مع إسناده إلى الظاهر .

وقول الشاعر :

يَلُومُونَنِي في اشتِرَاءِ النَّخِيـ ∴ ـلِ أهلِي فَكُلُّهُم يَعْـــــذِلُ (٣)

(٣)

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ملحقات ديوانه ـ تحقيق : د/ محمد يوسف نجم /١٩٦ ـ دار صادر ـ بيروت ـ لا طبعة ـ من دون تاريخ ، والدرر اللوامع ٣٥٦/١ ، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٥٨١/٢ ، وشرح التسهيل ١١٦/٢ ، والجنى الداني /١٧٥ ، وشرح ابن عقيل ٨١/٢ ، والهمع ٥٧٨/١ .

اللغة : (المارقون) الخوارج . (أسلما) خذلاه . (مبعدٌ) الرجل الغريب . (حميم) الرجل الوثيق الصداقة .

(٢) البيت من السريع ، وهو لعمرو بن مِلْقَط الطائي الجاهلي في النوادر في اللغة ـ لأبي زيد الأنصاري ـ تحقيق ودراسة : د/ محمد عبد القادر /٢٦٨ ـ دار الشروق ـ الطبعة الأولى (١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م) ، والتصريح ٤٠٤/١ ، والخزانة ٢١/٩ ، وبلا نسبة في الجمل للخليل /٢٨٢ ، وسر الصناعة ٧١٨/٢ ، ومغني اللبيب ٤٨٥/٢ .

اللغة : (أُلْفِيَتَا) وجدتا . (أولى فأولى لك) دعاء ، أي : قاربك ما يهلكك . (واقيه) مصدر معناه الواقية .

(٣) البيت من المتقارب ، ويروى (قومي) بدلًا من (أهلي) ، و(أَلْوَمُ) بدلًا من (يعذل) .

فـ (أهلي) فاعل (يلومونني) ، فألحق الفعل علامة الجمع مع أنه مسند إلى الظاهر . **وقول الشاعر :**

وَلَكِنْ دِيَافِيٌّ أَبُوهُ وأُمُّـــهُ ∴ بِحَوْرَانَ يَعْصِرْن السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ (١)

فـ (أقاربه) فاعل (يعصر) والنون علامة ؛ لكون الفاعل جمعًا ، كتاء التأنيث(٢) .

وقول الشاعر :

رَأَينَ الغَوَانِي الشَّيبَ لَاح بِعَارِضِي ∴ فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالخُدُودِ النَّواضِرِ (٣)

فـ (الغواني) مرفوع بـ (رأين)، والنون حرف يدل على جمع المؤنث، **وقول الشاعر:**

نَتَـجَ الرَّبِيـــعُ مَحَاسِنًـــا ∴ أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِـــــــبْ(٤)

وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه /٩٩ ، والتصريح ٤٠٤/١ ، وبلا نسبة في سر الصناعة ٦٢٩/٢ ، ومغني اللبيب ٤٧٨/٢ ، وأوضح المسالك ١٠٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ٨٢/٢ ، والهمع ٥٧٨/١ .

(١) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه /٤٤ ، والكتاب ٤٠/٢ ، والخزانة ٢٣٠/٥ ، والدرر اللوامع ٣٥٧/١ ، وبلا نسبة في سر الصناعة ٤٤٦/٢ ، والهمع ٥٧٨/١ .

اللغة : (دياف) من قرى الشام . (حوران) من مدن الشام . (السليط) الزيت ، أو دهن السمسم .

(٢) الخزانة ٢٣١/٥ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لأبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي في البيان والتبيين ـ لأبي عثمان عمرو ابن بحر الجاحظ ـ تحقيق : المحامي فوزي عطوي /٣٠٥ ـ دار صعب ـ بيروت ـ الطبعة الأولى (١٩٦٨م) ، والأغاني ١٩٩/١٤ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١١٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٥٨٢/٢ ، وشرح الشذور لابن هشام /٢٢٩ .

(٤) البيت من مجزوء الكامل ، وهو لأبي فراس الحمداني في ديوانه ـ شرح : د/ خليل الدوَيهي /٢٩ ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ الطبعة الثانية (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م) ، وبلا نسبة في

فقد ألحق نون النسوة بالفعل (ألقح) مع كونه مسندًا إلى الاسم الظاهر بعده، وهو (غُرٌّ السحائب) .

وقد اختلف النحويون فيما ورد من ذلك :

فمنهم مَنْ قال : إن هذه اللواحق حروف دالة على تثنية الفاعل وجمعه ، كما لحقته

تاء التأنيث للدلالة على تأنيثه ، وهذا ما علله العكبري في نص الحديث المذكور[١] ، وذكره ابن مالك ، وغيره[٢].

قال سيبويه : " واعلم أن من العرب مَنْ يقول : ضربوني قوْمك ، وضرباني أخواك ، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في : قالتْ فلانة ، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث ، وهي قليلة "(٣) .

ومنهم مَنْ قال : إنها ضمائر ، وإنها الفاعل ، ثم اختلفوا فقيل : ما بعدها بدل منها ، وقيل : مبتدأ ، والجملة السابقة خبر .

قال الفراء عند تفسير قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾(٤) : " فقد يكون رفع الكثير من جهتين : إحداهما أن تكرّ (٥) الفعل عليها ، تريد :

شرح التسهيل ١١٧/٢ ، وشرح الشذور لابن هشام /٢٢٨ ، وأوضح المسالك ١٠٢/٢ ، والتصريح ٤٠٥/١ ، والهمع ٥٧٨/١ ، والدرر اللوامع ٣٥٧/١ .

اللغة : (غُرٌّ) جمع غَراء ، مؤنث أغر ، بمعنى أبيض .

١) ينظر : إعراب الحديث النبوي للعكبري ١٠٢ ، ١٠٣

٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ٥٨١/٢ .

(٣) الكتاب ٤٠/٢ .

(٤) من الآية ٧١ ـ من سورة المائدة .

(٥) يريد أن يكون بدلًا من الفاعل في : ﴿ **عَمُوا وَصَمُّوا** ﴾ .

عمِي وصَمَّ كثير منهم ، وإن شئت جعلت : (عَمُوا وصَمُّوا) فعلا للكثير "(١) .

على أن ابنَ مالك (٢) وغيرَه (٣) ذهبوا إلى حمله على هذه اللغة ، وجعلوه شاهدًا لها .

وقال السهيلي (٤) : لا شاهد فيه ؛ لأنه مختصر من حديث مطوَّلٍ رواه البَزَّارُ (٥) بلفظ : " إِنَّ لِلَّهِ مَلائِكَةً يَتَعَاقَبُونَ "(٦) .

قلتُ : بل يأتي الحديثُ أواخرَ البخاري (٧) ،

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣١٦/١ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ٥٨١/٢ ، وشرح التسهيل ١١٦/٢ .

(٣) كالمرادي في الجنى الداني /١٧٠ ، وابن هشام في شرحه الشذور /٢٢٨ ، ومغني اللبيب ٤٧٨/٢ ، وشرح قطر الندى لابن هشام الأنصاري ـ تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد /١٨٢ .

(٤) ينظر : التذييل والتكميل ٢٠٨/٦ ، والجنى الداني /١٧٠ ـ ١٧١ ، وتوضيح المقاصد ٥٨٦/٢ .

(٥) هو أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري ، البَزَّار . محدث ، فقيه . ولد سنة (٢١٠هـ ـ ٨٢٥م) ، له : (شرح موطأ مالك) ، ومسندان : أحدهما كبير سماه (البحر الزخار) ، والثاني صغير ، توفي في الرملة سنة (٢٩٢هـ ـ ٩٠٥م) . تنظر ترجمته في الأعلام ١٨٩/١ ، ومعجم المؤلفين ٣٦/٢ .

(٦) الحديث بهذا اللفظ لم أجده في مسند البَزَّار ـ لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار البزار ـ تحقيق: د/ محفوظ الرحمن زين الله ـ مؤسسة علوم القرآن ، مكتبة العلوم والحكم ـ بيروت ، المدينة ـ لا طبعة (١٤٠٩هـ)

(٧) الحديث بلفظ : " إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَتَعَاقَبُونَ " لم يرد في صحيح البخاري .
وقد ورد في مسند أحمد بن حنبل ـ مسند أبي هريرة ـ ﷺ ـ ٢٥٧/٢ ـ حديث ٧٤٨٣ ـ ، وصحيح ابن خزيمة ـ لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري ـ كتاب : الصلاة ، حديث ٣٢١ .

وبمثله ردَّ أبو حيَّان على ابنِ مالك (١) " (٢) .

ونستخلص من كلامه أن في إعراب الضمائر التي تلحق الفعل المسند إلى فاعل ظاهر رأيين :

الأول : أن هذه الضمائر في محل رفع فاعل ، والاسم الظاهر إما بدلٌ من الفاعل ، أو بيانٌ .

الآخر : أن هذه الضمائر حروف تدل على التثنية والجمع ، والاسم الظاهر هو الفاعل .

الحكم على الرواية :

وأرى : أن لغة (من كُنّ له .....) لغة أقوام من العرب عُرفوا بفصاحتهم ، وهذا يرد قول مَنْ قال بضعفها ؛ وعليها فقول العكبري مردود عليه .

وقد يكون القول بضعفها عند كثير من النحاة ؛ لأن منهجهم في القياس يعتمد على قوة اللغة ، وكثرة التخاطب بها ، وانتشارها ؛ لذا منعوا حمل القرآن على هذه اللغة ، حينما وجدوا قلة التخاطب بها .

يقول أبو حيان : " وهذه اللغة عند جمهور النحويين ضعيفة ، وكثرة ورود ذلك يدل على أنها ليست ضعيفة "(٣) .

---

(١) ينظر : التذييل والتكميل ١٨٨/١ .

(٢) اللامع الصبيح ٣٦٦/٣ .

(٣) الارتشاف ٧٣٩/٢ .

والصحيح أن الألف والواو والنون حروف دوال ، كتاء التأنيث ، لا ضمائر ؛ لأن أئمة اللغة والنحو نقلوا أن اتصال هذه الأحرف بهذه الأفعال لغةٌ لقومٍ معينين من العرب .

الموضع الرابع : إشباع الياء من الكسرة

عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ؛ أَنَّ أُمَّ مَالِكٍ الْبَهْزِيَّةَ كَانَتْ تُهْدِي فِي عُكَّةٍ لَهَا سَمْنًا ، إِلَى رَسُولِ اللهِ ـ ﷺ ـ ، فَبَيْنَا بَنُوهَا يَسْأَلُونَهَا الإِدَامَ ، وَلَيْسَ عِنْدَهَا شَيْءٌ ، فَعَمَدَتْ إِلَى عُكَّتِهَا الَّتِي كَانَتْ تُهْدِي فِيهَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ـ ﷺ ـ ، فَوَجَدَتْ فِيهَا سَمْنًا ، فَمَا زَالَ يَدُومُ لَهَا أُدْمُ بَنِيهَا ، حَتَّى عَصَرَتْهُ ، وَأَتَتْ رَسُولَ اللهِ ـ ﷺ ـ ، فَقَالَ : أَعَصَرْتِيهِ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، قَالَ : لَوْ تَرَكْتِيهِ مَا زَالَ ذَلِكَ لَكِ مُقِيمًا .

قال العكبري : " كذا في هذه الرواية ، والصواب بغير ياء ، وقد جاء في الشعر مثل ذلك ضرورة "[1] .

الدراسة :

إذا أشبعت الكسرة يتولد عنها الياء ، كما فى قول الشاعر

كَأَنّي بِفَتخاءِ الجَناحَينِ لَقوَةٍ صَيودٍ مِنَ العِقبانِ طَأطَأتُ شيمالى [2]

وهذا من الإشباع فى الاسم المفرد ، وقد تزاد الياء فى الجمع إشباعاً ،

---

١) إعراب الحديث النبوي للعكبري ١١٧ .

(٢)البيت من الطويل لامرئ القيس فى ديوانه صـ ٣٨ ، وهو فى الخصائص ١١/١ برواية : (شملال) فى القافية ولاشاهد فيه، والبيت برواة الشاهد فى الإنصاف ٢٨/١، وضرائر الشعر لابن عصفور صـ ٢٧ .

كما فى قول الشاعر :

عليهنَّ فرسانٌ كرامٌ لباسُهم سَوابِغُ بيضٌ لا تُخَرِّقُها النَبلُ"(١)

ويمكن أن يكون من إشباع الياء فى الفعل قول الشاعر :

أَلَم يأتيك وَالأَنماءُ تَنمي بِما لاقَت لَبونُ بَني زِيادِ (٢)

هذا هو الغرض الأهم من الإشباع إقامة الشعر وتسوية قوافيه ، وقد جعل

---

(١) البيت من بحر الطويل، لزهير وهو فى ديوانه صـ٦٠ براوية (سوابغ) ولا شاهد فيها، وانظر البيت فى الارتشاف ٢٣٩٢/٥، والأشمونى ١٥٢/٤، والهمع ١٣٣/٣.

(٢) البيت من بحر الوافر لقيس بن زهير العبسي فى الكتاب ٣١٦/٣ ، ومعانى القرآن للقراء ١٦١/١، و١٨٨/٢ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافى : صـ٦ ، والحجة ٢٤٤/١ والخصائص ٣٣٤/١، ٢٣٧ ، وسر الصناعة ٨١/١ ، ١٧٦/٢ ، والمحتسب ٦٧/١ ، والمنصف ٨١/٢ ، ١١٤ ، والإنصاف ٣٠/١ ، وشرح المفصل ٢٤/٨ ، ١٠٤/١٠ ، والمقرب ٥٠/١ ، وشرح الجمل ٢٨٤/١ ، والارتشاف ١٧٠٢/٤ ، ٣٣٨٧/٥ ، وأوضح المسالك ٧٦/١ ، و التصريح ٨٧/١ ، والأشموني ١٠٣/١ ، والخزانة ٣٩٥/٨ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ،٣٦٥ . ٤١٢ " وأنشد أبو القاسم في باب التصريف:

أَلَمْ يأْتِيكَ والأَنْباء تَنْمِي بِما لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِياد

هذا الشعر لقيس بن زهير العبسي. قاله فيما شجر بينه، وبين الربيع بن زيادة العبسي.وذلك أن أحيحة بن الجلاح، كان وهب لقيس درعاً يقال لها: ذات الحواش، فأخذها منه الربيع بن زياد، ولم يردها له فأغار قيس على إبل الربيع بن زياد، وأخذ له أربعمائة ناقة، وقتل رعاتها، وفر إلى مكة، فباعها من حرب بن أمية،وهشام بن المغيرة بخيل وسلاح، وقال في ذلك:

ألم يأتيك والأنباء تَنْمِي بما لاقتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

وقوله: والأنباء تنمي يريد، شهرتها وسيرها في الناس حتى تصل، يقال: نمى الخبر لي، ينمي. واللبون الإبل ذوات اللبن، وهو اسم مفرد أراد به الجنس.والباء في قوله: بما لاقت زائدة، كزيادتها في قوله تعالى: "وكفى بالله شهيداً". أجرى يأتيك مجرى الأفعال الصحيحة، فحذف الضمة للجزم لأنه إذا اضطر في غير جزم حركها بالضم. وقول أبي القاسم رحمه الله تعالى: إنها لغة خطأ" .

النحاة الإشباع ضرورة[١] بل هو من أقبح الضرائر[٢] مثله فى ذلك مثل الحذف والاقتصار.

وعلتهم فى هذا أنه خروج بالكلمة عن أصل وضعها .

يقول السيوطى : "أقبح الضرائر الزيادة المؤدية لما ليس أصلاً فى كلامهم كقوله (أدنو فأنظور) أى : أنظر ، والزيادة المؤدية لما يقل فى الكلام ، كقوله : (طأطأت شيمالى) ، وكذلك النقص المجحف"[٣] .

هكذا حكم النحاة على الإشباع بالضرورة مع أنه عبارة عن مط للحركة القصيرة ، وإحداث حرف من جنس الحركة ، وقد أجرت العرب أيضاً الحرف مجرى الحركة فى قولهم : (لم يخشَ) ، و(لم يسعَ) و(لم يغزُ) ، و(لم يقضِ)[٤] .

وأجرت الحرف مجرى الحركة فى إعراب الأسماء الستة ، فالألف تنوب عن الفتحة ، والواو تنوب عن الضمة ، والياء تنوب عن الكسرة ، وهذا رأى المازنى [٥] .

لكن النحاة لإثبات قاعدتهم قالوا "هذا ظاهر الفساد ؛ لأن إشباع الحركات إنما يكون ذلك فى ضرورة الشعر ، كما أنشدوه من الأبيات ، وأما فى حال

---

(١)انظر: الضرائر للقزاز صـ ٧٦، والإنصاف ٣١/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور صـ ٢٣٠ ، وشرح الجمل له١٢٠/١ ، ١٢١ ، والارتشاف ٢٣١١/٥، وموارد البصائر لفرائد الضرائرصـ ٨٤ .

(٢) انظر: المزهر ١٨٩/١ والهمع ٢١٠٦/٣ .

(٣)المزهر ١٨٩/١ ، وانظر :الاقتراح صـ ٢٠،٢١ والهمع ٢٣٦/٣

(٤) انظر: سر الصناعة ٣٦/١ .

(٥)انظررأيه فى : ابن يعيش ٧٨/١ ، وشرح الكافية ٧٨/١ .

الكلام فلا يجوز بالإجماع" [١] .

وهذا منهم صحيح إذا لم يوجد فى غير الشعر ، لكن المازنى يرى أنه يوجد فى الشعر وغيره[٢] بل وجد فى القراءات القرآنية[٣] ، فمن إشباع الفتحة، قوله تعالى: ﴿ وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا فَرِهِينَ ﴾[٤] قرأ الحسن (تنحاتون) بإشباع الفتحة [٥] .

وقرأ سعيد بن المسيب قوله تعالى :﴿ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ ﴾ (عراف) بألف[٦] بعد الراء ، قال أبوحيان . "وهى إشباع مثالها: أعوذ بالله من العقراب[٧] .

وجاء منه في الحديث قوله ـ ﷺ ـ " لا يتعاطى أحدكم من أسير أخيه فيقتله"[٨] . قال العكبري : " الصواب : لا يتعاطَ ، بغير ألف ؛ لأنه نهي ... ... وقد ورد في هذه الرواية بألف ، والأشبه أنه سهو ، فإن وجد في كل الطرق هكذا، فيؤول على وجهين : أحدهما : أن يكون نفياً في اللفظ ، وهو

(١)الإنصاف ٣١/١ ، وانظر: ابن يعيش ٥٢/١ ، وشرح التسهيل ٤٣/١ ، وشرح الكافية ٧٨/١ .

(٢)انظر: شرح المفصل ٥٢/١ .

(٣)انظر: دراسات ف أسلوب القرآن الكريم ١٤٥/٥ – ١٤٨ .

(٤) سورة الشعراء من الآية :١٤٩ .

(٥) ينظر: هذه القراءة فى : المختصر صـ ١٠٩ ، والبحر ١٨٢/٨ .

(٦) سورة التحريم من الآية : ٣ ، وانظر القراءة هذه فى :ابن خالويه صـ ١٥٩ ، والبحر ٢١٠/١٠.

(٧)البحر المحيط ٢١٠/١٠ .

(٨)في مسند الإمام أحمد ١٨/٥، ومجمع الزوائد ٣٣٣/٥. وهو فيهما برواية الشاهد.

نهي في المعنى ، كقوله تعالى :﴿لَا تَسۡفِكُونَ دِمَآءَكُمۡ ﴾[١] .

والثاني : أن يكون أشبع فتحة الطاء ، فنشأت منها الألف " [٢] .

ومما يرد به على العكبري قراءة أحمد بن صالح [٣] "مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ "[٤] (ملكى) بإشباع كسرة الكاف ، وقال ابن عطية فى هذه القراءة " وهى لغة للعرب" [٥] .

ومنه أيضاً قراءة هشام "فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ" [٦] (أفئيدة) بإشباع الياء بعد الهمزة ، وقد وقع أبوحيان هنا فى تناقض كسابقه حيث ادعى أن "الإشباع لا يكون إلا فى ضرورة الشعر" [٧] .

---

(١)سورة البقرة من الآية : ٨٤.

(٢)اتحاف الحثيث صـ ١١٤، ١١٥ بتصرف يسير .

(٣)هو : أحمد بن صالح المصري أبو جعفر روى عن ابن عيينة وابن وهب وعبد الرزاق . وكان محمد بن عبد الله بن نمير يقول حدثنا أحمد بن صالح فإذا جاوزت الفرات فليس أحد مثله . وقال عبد الرحمن قال سئل عن أحمد بن صالح المصري فقال ثقة . مات في ذى القعدة سنة ثمان وأربعين ومائتين (٢٤٨) هـ. انظر ترجمته في : التاريخ الكبير للبخاري ٢ / ٦ ، والجرح والتعديل للرازي ٢ / ٥٦ .

(٤) سورة الفاتحة ، الآية : ٤ ، وانظر هذه القراءة فى : الحجة لابن خلويه صـ ٦٢ ، ٦٢ ، وحجة القراءات ١/ ٧٧ ،و المحرر الوجيز ١٠٦/١ ، وشواهد التوضيح صـ ٢٣ ، والبحر المحيط ٣٦/١ .

(٥) المحرر الوجيز ١٠٦/١ ، وانظر: القرطبى ١٤٠/١ .

(٦) سورة إبراهيم من الآية : ٣٧ ، وانظرهذه القراءة فى : ابن خالويه صـ ٧٣ ، والبحر ٦ /٤٤٧

(٧)البحر المحيط ٤٤٧/٦.

لكن ابن الجزرى قال : "ليست ضرورة بل هى لغة مستعملة" [١] .

ويقرر ابن جنى أن الإشباع قليل فى النثر ، بقوله :"ولعمرى إن هذا مما تختص به ضرورة الشعر ، وقلما يجئ فى النثر" [٢] .

ومن ورود الإشباع فى الكلام ما حكاه أبو على عن أحمد بن يحيى أنه سمع : "جئ به من حيثُ ولَيْسَا" بإشباع حركة (ليس) [٣] .

وحكى الفراء : (أكلت لحما شاة) أراد : لحم شاة [٤] .

وجاء فى المثل : (مخرنبق لينباع) [٥] .

ويبدو أن الإشباع ظاهرة لهجية ، لا ضرورة شعرية [٦] .

وبهذا يتضح أن الإشباع ليس خاصاً بالشعر حتى يكون ضرورة ، بل ورد فى القراءات القرآنية ، وورد فى كلام العرب ، قال ابن جنى "وقد جاء من

---

(١) النشر ٢٩٩/٢ .

(٢) المحتسب ٣٤٠/١ .

(٣)انظر: الخصائص ١٢٥/٣، وسر الصناعة ٢١٧/٢، ٢٥٢، والمحتسب ٣٥٧/١، والضرائر والضرائر لابن عصفور صـ٢٥

(٤)انظر: الخصائص١٢٥/٣، والمحتسب ١٦٥/١، ٢٥٨، والضرائر لابن عصفور صـ ٢٦، وشواهد التوضيح صـ٢٢.

(٥) انظر: مجمع الأمثال ٣٠٩/٢ . وفيه : (الاخرنباق)، الإطراق والسكوت. و(الانبياع)، الامتداد والوثب. أي، أنه أطرق ليثب. ويروى، لينباق. أي يأتي بالبائقة وهي الداهية".

٦) فقد وردت هذه اللغة معزوة ، ذكر اللغويون أن طيئاً كانوا يقولون : (المنخور) فى (المنخر) ، وأن التميمين ، وبعض ربيعة وقيس يثبتون ألف (أنا) فى الوقف والوصل، أما سائر العرب فيحذفونها فى الوصل نطقاً ، وأن الربعيين يشبعون حركة ضمير الخطاب ، فيقولون للمرأة ، ضربتيه ، وأعطيتيكيه وللرجل : أعطيتكا وأن أهل اليمن كانوا يقولون: (عراف) فى معنى (عرف) ، وأن أزد السراة يشبعون حركة الإعراب فى الوقف ، فيقولون : (هذا زيدو) و(رأيت زيدا) و (مررت بزيدى) والواجب عند غيرهم الوقف بالتسكين فى غير النصب .

هذا الإشباع الذى تنشأ عنه الحروف شئ صالح نثراً ونظماً ، فمن المنثور قولهم : (بينا زيد قائم جاء عمرو) إنما يراد: (بين أوقات زيد قائم جاء فلان) ، فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفاً"[١] .

الحكم على الرواية :

ومن خلال ماسبق يتضح أن للإشباع وكذا للحذف فائدة دلالية ينبغى التنبه إليها دون الإسراع إلى الحكم بالضرورة ، كما فعل النحويون .

وأن الإشباع جاء نظماً ونثراً ، وأن أكثره يجاور الطرف ؛ لنعومته وللين الصوت به ، وذلك أن آخر الكلمة موضع الوقف ، ومكان الاستراحة والأون [٢] ، فقدموا أمام الحرف الموقوف عليه ما يؤذن بسكونه وما يخفض من غلواء الناطق ، واستمراره على سنن جريه وتتابع نقطة [٣] .

وأن أفضل الإشباع يكون بالألف ؛ وذلك أن أصل المد وأقواه وأعلاه وأنعمه إنما هو للألف وأما الياء والواو فى ذلك فمحمولات عليها[٤] .

وعليه فالإشباع ظاهرة لهجية ، لا ضرورة شعرية ، ويرد بذلك على ما قاله العكبري وغيره في الحكم على الرواي في الحديث المذكور .

---

(١)المحتسب ٢٥٩/١ ، وانظر: سر الصناعة ٢/ ٢٥٢ .

(٢)أى : الدعة والسكون .

(٣)الخصائص ١/ ٢٣٤ .

(٤)الخصائص ١٢٩/٣ .

الموضع الخامس : حكم الاسمين الواقعين بعد (ما) الحجازية

قالت السيدة عائشة ـ أم المؤمنين و رضي الله عنها: " فأما ما لم يكن يدع صحيحا ولا مريضا فركعتين قبل الفجر" .

قال العكبري : " قولها : (فركعتين) الياء خطأ ، بل الواجب أت تقول : (فركعتان) ، لأنه خبر (ما) ولا معنى للنصب هنا ، وهذا مثل قولك : أما زيد فمنطلق ، واما الذي عندنا فكريم "[1] .

الدراسة

الأصل فى العمل أن يكون للأفعال، وما عمل من الأسماء فلشبهه بالفعل، أما الحرف فإما أن يختص بما دخل عليه أو لا، فإن اختص فإما أن يتنزل منزلة الجزء منه أو لا ، فإن تنزل فلا يعمل ؛ لأن جزء الشيء لا يعمل فى الشيء، وإن لم يتنزل فقياسه إن اختص بالفعل أن يعمل من الإعراب النوع الذى يختص بالاسم، وهو الجر، وإن لم يختص بما يدخل عليه فقياسه ألا يعمل"[2].

ومن هذا الأخير (ما)، ولذلك أهل نجد يجيئون بعدها بالمبتدأ والخبر، فيقولون: ما زيدٌ قائمٌ، وقد ورد خلاف بين النحويين في حكم الاسمين الواقعين بعد (ما) على ثلاثة أقوال :

---

١) إعراب الحديث النبوي للعكبري ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، وينظر الحديث: الجامع الصحيح ١١٩/٢٦ ، وأخرجه أحمد ٦ /٤٣ ، والطبراني في الأوسط (٧٦١٠) ، والمسند الجامع ٤٩ / ١٧٣ .

(٢) التذييل والتكميل ٢٥٤/٤ باختصار، ومثله فى: همع الهوامع ٣٨٩/١. وينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٩١/١.

القول الأول : قول جمهور البصريين[١] ؛ فقد قالوا إن (ما) الحجازية تعمل فيما دخلت عليه من مبتدأ وخبر عمل (ليس) ، لشبهها بها فى دخولها على المبتدأ والخبر، وكونها للنفى، وكون النفى نفى حال، ودخول الباء فى خبرها.

وقالوا بجواز دخول الباء على خبر (ما) ، وقليلاً ما يجرُّ هؤلاء الخبر بعد (ما) بالباء، فيقولون: ما زيدٌ بقائم. وأما أهل الحجاز[٢] فإنهم يجيئون بعد (ما) بالاسم مرفوعاً وبالخبر مجروراً بالباء كثيراً ، وقد لا يأتون بالباء فينصبون الخبر، فيقولون: " ما زيدٌ قائماً".

وحكى البصريون[٣] أن رفع الاسمين بعد (ما) لغة تميم، ولا تناقض بين نسبة هذه اللغة إلى تميم وإلى نجد؛ لأن تميما من نجد، ولا يمكن رَدُّ قول الكسائى بنسبتها إلى تهامة أيضاً؛ لأن من حفظ حجة على من لم

---

(١) ينظر: الكتاب ٥٧/١، والمقتضب ١٨٨/٤، والأصول ٩٢/١، والإنصاف ١٦٥/١، ومنهج السالك لأبى حيان ٦١/١، والتذييل والتكميل ٢٥٥/٤، والتصريح ١٩٦/١، وشرح الألفية لأبن طولون ٢٢٠/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٥٧/١، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج ١٠٨/٣ – وما فيه:" أنها اللغة القُدْمَى الجيدة" – والأصول ٩٢/١، والخصائص ١٦٧/١، والإنصاف ١٦٥/١، وأسرار العربية /١٤٣، واللباب ١٧٥/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩١/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٩/١، والمغنى فى النحو لابن فلاح ٩٧/٣، وشرح الكافية للرضى ٢١٧/٢، وشرح الألفية لابن الناظم /١٤٥، وارتشاف الضرب ١١٩٧/٣، والمساعد ٢٧٧/١، وشرح الألفية للأشمونى ٢٤٧/١.

(٣) ينظر: الكتاب ٥٧/١، والأصول ٩٣/١، وإعراب القرآن للنحاس ٣٢٨/٢، وشرح الكافية للرضى ٢١٧/٢، وشرح الألفية لابن الناظم /١٤٥، والمغنى لابن فلاح ٩٨/٣، وارتشاف الضرب ١١٩٧/٣، وشرح الألفية للأشمونى ٢٤٧/١ .

يحفظ. ونسبها ابن مالك[١] لغير الحجازيين. وذكر ابن هشام[٢] أن الإعمال لغة الحجازيين والتهاميين، والنجديين ، وفيه نظر؛ إذ هو مخالف للمنقول عن القدماء الذين شافهوا العرب وسمعوا منهم، وهم أعرف بكلام العرب من غيرهم، ثم إن تميماً –كما ذكرت سلفاً– من نجد، وقد تواترت نسبة لغة الإهمال إليهم".

وعليه فإن أهل نجد يتكلمون بالباء وغيرها يستفاد منه جواز إدخال الباء فى الخبر بعد (ما) النجدية أوالتميمية، وهذا ما عليه الجمهور، كسيبويه[٣]، والأخفش[٤]، والمبرد[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن الحاجب[٧]، وابن عصفور[٨]، وابن مالك[٩]، وابن فلاح[١٠]، والرضى[١١]، وابن أبى الربيع[١٢]، الربيع[١٢]، وأبي حيان[١٣]، وغيرهم كثير.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣٦٩/١.

(٢) ينظر: مغنى اللبيب ٣٠٣/١.

(٣) ينظر: الكتاب ٣١٦/٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضى ٢٢١/٢.

(٥) ينظر: المقتضب ٤٢١/٤.

(٦) ينظر: شرح المفصل ١١٦/٢.

(٧) ينظر: الإيضاح فى شرح المفصل ٣٩٩/١.

(٨) ينظر: شرح الجمل ٥٩١/١.

(٩) ينظر: التسهيل/٥٨، وشرحه ٣٨٣/١، ٣٨٤، وشرح الكافية الشافية ٤٣٦/١: ٤٣٩. ٤٣٩.

(١٠) ينظر: المغنى في النحو ١٠٤/٣، ١٠٥.

(١١) ينظر: شرح الكافية للرضى ٢٢١/٢.

(١٢) ينظر: البسيط ٧٩٩/٢.

(١٣) ينظر: التذييل والتكميل ٣١١/٤، والبحر المحيط ٥٥/١، ٢٦٧، و٢٣٢/٨.

القول الثاني : قول الكوفيين

يقول الفراء[١]:"قوله ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾ [٢] نصبت (بَشَرًا)؛ لأن الباء الباء قد استعملت فيه، فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه، فنصبوا على ذلك، ألا ترى أن كل ما فى القرآن أتى بالباء إلا هذا، وقوله:﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ ﴾ [٣]. وأما أهل أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء، فإذا أسقطوها رفعوا. وهو أقوى الوجهين فى العربية. أنشدنى بعضهم:... وذكر الشواهد السابقة".

وفى كلام الفراء السابق أمور ينبغى الوقوف عندها.

أولا: يستفاد من قول الفراء : "فلما حذفوا أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه، فنصبوا"، أنه يرى أن (ما) عند الحجازيين لا تعمل شيئاً فيما بعدها فالاسم الأول بعدها على أصله مرفوع بالابتداء، والثانى منصوب على نزع الخافض، وهذا مذهب الكوفيين[٤] .

(١) معاني القرآن٢/٤٢، ٤٣. وينظر أيضاً ٣/١٣٩.

(٢) سورة يوسف من الآية (٣١) .

(٣)سورة المجادلة من الآية (٢) .

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٣٢٧، والإنصاف١/١٦٥، وأسرار العربية /١٤٣، واللباب ١/١٧٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٧٢، والمغنى لابن فلاح ٣/٩٧، ومنهج السالك لأبى حيان ١/٦١، والمساعد ١/٢٨٠، وتعليق الفرائد ٣/٢٤٥، والتصريح ١/١٩٦، وهمع الهوامع ١/٣٨٩.

وشرحه ثعلب بقوله[١]:" إذا قلت:" ما زيد بمنطلق"، فموضع الباء موضع نصب، وهكذا سائر حروف الخفض، فلما حذفت الباء نصبت لتدل على محلها. وما تعمل (ما) شيئاً".

وذكر بعضهم أن الكوفيين يرون أن (ما) الحجازية تعمل فى المبتدأ دون الخبر[٢]. وهذا مخالف لمفهوم كلام الفراء ونص كلام ثعلب السابق ذكرهما.

ثانيا: أن الفراء نسب لغة رفع الاسمين بعد (ما) إلى أهل نجد، ونقل النحاس[٣] عن الكسائى حكاية هذه اللغة عن تهامة ونجد، ونقل عنه أبو حيان[٤] أن تهامة تعمل (ما) ولا تهملها. وأُرجِّح نقل النحاس على نقل أبى حيان؛ لأن الكوفيين يرون أن (ما) لا تعمل شيئاً، فكيف ينقل عن زعيمهم أنه قد حكى الإعمال عن تهامة، ثم إن النحاس متوفى سنة ٣٣٨هـ وهو أقرب إلى الكسائى من أبى حيان المتوفى ٧٤٩هـ .

ثالثا: ذكر الفراء أن لغة رفع الاسمين بعد (ما) هى أقرب الوجهين فى العربية، فقال الزجاج[٥] : "وزعم بعضهم أن الرفع فى قولك: ﴿مَا هَـٰذَا

(١) نقله عنه النحاس فى إعراب القرآن ٣٢٧/٢.

(٢) ينظر: التصريح ١٩٦/١، وشرح الألفية لابن طولون ٢٢١/١.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٢٨/٢. وأيضاً: التذييل والتكميل ٢٥٥/٤.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢٥٥/٤، وارتشاف الضرب ١١٩٧/٣، وتبعه الدماميني فى: تعليق الفرائد ٢٤١/٣.

(٥) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ١٠٨/٣.

بَشَرًا ﴾ أقوى الوجهين، وهذا غلط؛ لأن كتاب الله ولغة رسول الله أقوى الأشياء، وأقوى اللغات".

أقول: لعل الفراء يعنى بقوله:" أقرب الوجهين إلى العربية": أقرب الوجهين فى القياس لا فى السماع؛ لأن كلاً الوجهين مسموع من قبائل عربية فصيحة، وإن كانت إحدى اللغتين قد تكثر فى الاستعمال دون الأخرى.

وقد سبق الفراءَ إلى هذا القول سيبويه، فقد قال[١]:" وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أما) و(هل)، أى : لا يعملونها فى شيء ، وهو القياس ؛ لأنه ليس بفعل، وليس (ما) كـ(ليس)، ولا يكون فيها إضمار".

القول الثالث : قول أبي على فى أحد قوليه[٢]، والزمخشرى[٣]، والاسفراييني[٤]، إلى أن الباء لا تزاد فى الخبر بعدها. ونسب هذا القول إلى أبى بكر بن السراج[٥]، وعَدّ ابن عطية[٦] إدخال الباء شاذاً وجعله ابن القواس[٧] نادراً.

---

(١) الكتاب ٥٧/١. وينظر: الخصائص ١٦٧/١، وشرح الألفية لابن الناظم /١٤٥، والتصريح ١٩٦/١، وشرح الألفية للأشمونى ٢٤٧/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٣/١، وشرح الكافية للرضى ٢٢١/٢، والتذييل والتكميل ٣١٢/٤.

(٣) ينظر: المفصل ٨٢، ومراجع الحاشية السابقة.

(٤) ينظر: لباب الإعراب /٣٥٧.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٣١١/٤.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز ٢٦٧/١.

(٧) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٨٩١/٢.

ووجه المنع عند الفارسى والزمخشرى[١]: أن ما بعد (ما) مرفوع بالابتداء والخبر، فكما أنه لا يجوز فى الموجب: زيد بقائم، فكذلك فى النفى، وإنما دخلت فى الحجازية تشبيهاً بدخولها فى (ليس).

الحكم على الرواية : والصحيح ما ذهب إليه الجمهور للسماع، والقياس، والإجماع:

أما السماع: فكثرة وجوده فى الشعر كما فى قول الفرزدق . وهو تميمى .:

لعمرك ما مَعْنٌ بتاركِ حَقِّهِ ∴ ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ[٢]

وأما القياس: فلأن" إنْ" إذا كفت (ما) ومنعتها العمل تدخل فى خبر المبتدأ، وكذلك فى الخبر بعد هل، وكلاهما مرفوع، فكذلك تدخل فى خبر (ما) التميمية؛ لأن الباء إنما تدخل على الخبر بعد (ما) لكونه منفياً لا لكونه منصوباً.

وأما الإجماع فنقله أبو جعفر الصفار، قال: "أجمعوا على أن الباء تدخل على المرفوع والمنصوب، فتقول: ما زيدٌ بمنطلق"[٣].

---

(١) ينظر: البغداديات /٢٨٤، والمفصل ٨٢، والتذييل والتكميل ٣١٢/٤.

(٢) من الطويل للفرزدق فى: ديوانه /٣٨٤، والكتاب ٦٣/١، وشرح التسهيل٣٨٣/١، وشرح الكافية الشافية ٤٣٦/١، وخزانة الأدب ٣٧٥/١، ٣٧٦، و١٤٢/٤. وبلا نسبة فى: التذييل والتكميل ٣٢٢/٤.

معن: رجل كلاّء بالبادية يبيع بالكالئ، أى بالنسيئة، وكان يضرب به المثل فى شدة التقاضى. منسئ: مؤخر. متيسر: متساهل.

(٣) التذييل والتكميل بزيادة ٣١٢/٤، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٥/١، وشرح وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٣/١، ٣٨٤، وشرح الكافية الشافية٤٣٦/١: ٤٣٩. وخزانة الأدب ١٤٠/٤– ١٤٢.

المبحث الثالث :

مواضع خطّأ العكبري فيها الرواة والخطأ مردود عليه، وفيه ثلاثة مواضع.

الموضع الأول : حقيقة (لا ها الله ذا) وفيها :

مجيء "ها" للقسم ، وموضع " ذا" في

(لا ها الله ذا) ، والخلاف في (لا ها الله إذًا)

عَنْ أَنَسٍ قَالَ: خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ـ ﷺ ـ عَلَى جُلَيْبِيبٍ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى أَبِيهَا قَالَ: أَسْتَأْمِرُ أُمَّهَا قَالَ: فَنَعَمْ إِذًا . قَالَ: فَانْطَلَقَ الرَّجُلُ إِلَى امْرَأَتِهِ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهَا، فَقَالَتْ: لَا هَا اللَّهِ ذا ، مَا وَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ـ ﷺ ـ إِلَّا جُلَيْبِيبًا وَقَدْ مَنَعْنَاهَا فُلَانًا وَفُلَانًا؟ قَالَ: وَالْجَارِيَةُ فِي خِدْرِهَا تَسْمَعُ. قَالَ: فَانْطَلَقَ الرَّجُلُ يُرِيدُ أَنْ يُخْبِرَ النَّبِيَّ ـ ﷺ ـ بِذَلِكَ، فَقَالَتِ الْجَارِيَةُ: أَتُرِيدُونَ أَنْ تَرُدُّوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ـ ﷺ ـ "[1] .

قال العكبري : " الجيد : (لا ها الله ذا) ، والتقدير : هذا والله ، فأخر (ذا) . ومنهم من يقول : (ها) بدل من همزة القسم المبدلة من الواو ، و (ذا) مبتدأ والخبر محذوف أي : هذا ما أحلف به . وقد روي في الحديث (إذن) وهو بعيد ويمكن أن يوجه له وجه تقديره : لا والله لا أزوجها إذن "[2] .

---

١) أخرجه ابن حبان في الصحيح (كما في الإحسان) كتاب النكاح باب ذكر إباحة الإمام أن يخطب إلى من أحب على من أحب من رعيته ٣٦٥/٩. ٣٦٦ ح(٤٠٥٩).

٢) إعراب الحديث النبوي للعكبري ٩٧ .

الدراسة

ورد في هذا النص النبوي على تحليل العكبري ثلاث نقاط ؛ الأولى : مجيء(ها) للقسم ، الثانية : موضع (ذا) في هذا الأسلوب، الثالثة: الخلاف في(لا ها الله ذا) .

أولاً : مجيء " ها " للقسم :

تستخدم (ها) عوضًا عن حرف القسم بعد حذفه ، فقد نص سيبويه[١] ، والمبرد[٢] ، والجوهري[٣] ، على أنها بدل من الواو .

قال سيبويه : " هذا باب ما قبل المحلوف به عوضًا من اللفظ بالواو ، وذلك قولك : إي ها الله ذا " [٤] .

وقال المبرد : " فمن هذه الحروف الهاء التي تكون للتنبيه ، تقول لا ها الله ذا ، وإن شئت قلت : لا ها لله ذا ، فتكون في موضع الواو إذا قلت : لا والله " [٥] .

وقال الجوهري : " (ها) للتنبيه ، وقد يقسم بها ، يقال : لا ها الله ما فعلت ، أي : والله ، أبدلت الهاء من الواو "[٦] .

---

(١) الكتاب ٣/٤٩٩ .
(٢) المقتضب ٢/٣٢١ .
(٣) الصحاح " ها " .
(٤) الكتاب ٣/٤٩٩ .
(٥) المقتضب ٢/٣٢١ .
(٦) الصحاح " ها " .

وتبعهم في هذا جلُّ النحويين [١] .

ولا تستخدم للقسم إلا مع لفظ الجلالة – خاصة – ولا تلزم في الاسم بل تطرد[٢] . والدليل على أنها عوض من حرف القسم أن أحدهما لا يظهر مع الآخر ، فلا يقال: ها والله [٣] ؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض منه [٤] .

ولأمر آخر وهو أنك إذا حذفت حرف القسم ، ولم يكن هناك (ها) التنبيه كان الوجه في اسم الله النصب ، ولم يجز الجر إلا ضعيفًا ، فإذا أدخلت(ها) التنبيه لم يكن إلا الجر ، فدل ذلك على أنهم جعلوا (ها) عوضًا من حرف القسم ، ولولا ذلك لنصب المقسم به ، ورفع كما كان مرفوعًا ومنصوبًا قبل دخول (ها) التنبيه [٥] .

---

(١) منهم ابن جني في سر الصناعة ١٣٣/١ ، والزمخشرى في المفصل /٣٤٨ ، والدينوري في ثمار الصناعة /٣٨٣ ، وابن الأثير في الشافي ٣٠١/٤ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠٦/٩ ، والشلوبين في شرح المقدمة الجزولية ٨٥٥/٢ – ٨٥٦ ، وابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح /١٦٧ ، وابن القواس في شرح ألفية ابن معطي ٤٢٤/١ ، والرضي في شرح الكافية له ٥٢/٦ ، وابن أبي الربيع في البسيط ٩٣٣/٢ ، والنيلي في الصفوة الصفية ٣٢٦/١ ، والمالقي في رصف المباني /٤٠٥ ، وابن منظور في اللسان " ها " ، وابن عقيل في المساعد ٣٠٧/٢ ، والشيخ خالد في شرحه على العوامل المائة /١٤١.

(٢) رصف المباني /٤٠٥ .

(٣) الكتاب ٤٩٩/٣ ، وشرح المفصل ١٠٦/٩ ، وشرح المقدمة الجزولية ٨٥٥/٢ ، والبسيط ٩٣٣/٢ .

(٤) شرح المفصل ١٠٦/٩ .

(٥) شرح المقدمة الجزولية ٨٥٥/٢ – ٨٥٦ .

وإنما عوضوا حرف التنبيه عن الواو لمناسبة بينهما ؛ لأن التنبيه يقتضي منبِّهًا ومنبَّهًا عليه ، فأشبه الواو المقتضِي للجمع[١] .

ولاختصاصها بلفظ الجلالة كالتاء[٢].

وإذا كان هؤلاء ذهبوا إلى أن (ها) عوض من (الواو) ، فإن السيوطي ذهب إلى أنها عوض عن الباء[٣] ، ولعله قال ذلك اعتمادًا على أن الباء هي أصل حروف القسم .

هذا ويجوز في ألف (ها) الإثبات والحذف .

قال سيبويه : " ثبت ألف (ها) ؛ لأن الذي بعدها مدغم ، ومن العرب من يقول : إي هلّله ذا ، فيحذف الألف التي بعد الهاء " [٤] .

وقد اختلف النحويون في الجار للفظ الجلالة هل هو (ها) أو الحرف المحذوف ؟

فذهب الأخفش[٥] ، والنيلي [٦] ، وابن منظور[٧] ، إلى أن الجر بـ(ها) .

وحكي عن الكوفيين[٨] أن الجر – عندهم – بالحرف المحذوف .

---

(١) الصفوة الصفية ٣٢٦/١ .

(٢) شرح الكافية ٥٢/٦ .

(٣) الهمع ٤٧٨/٢ .

(٤) الكتاب ٤٩٩/٣ .

(٥) شرح التسهيل ٢٠٠/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٨٦٦/٢ ، والهمع ٤٧٨/٢ .

(٦) الصفوة الصفية ٣٢٦/١ .

(٧) اللسان " ها " .

(٨) الهمع ٤٧٩/٢ .

وقد اضطرب رأي ابن مالك في ذلك ، فقوى مذهب الأخفش في شرح الكافية الشافية[١] .

معللاً لذلك بأنه شبيه بتعويض الواو من الباء والتاء من الواو ، ولا خلاف في أن الجر بعد الواو والتاء يكون بهما ، فكذا ينبغي أن يكون الجر بعدها بها .

وصحح في شرحه للتسهيل[٢] كون الجر بالحرف المحذوف – وإن كان لا يلفظ به – كما كان النصب بعد الفاء والواو وحتى وكي الجارة ولام الجحود بأن المحذوفة وإن كانت لازمة الحذف .

الحكم على الرواية :

والرأي الذي أميل إليه أن (ها) عوض عن حرف القسم المحذوف وهو الواو لا الباء للمناسبة بين الواو و(ها) كما مرّ .

وأن ألفها يجوز فيها الأمران الإثبات والحذف ؛ لأنهما ثبتا عن العرب . وأن الجر بها قياسًا على الجر بالواو والتاء [٣] .

ثانيًا : موضع " ذا " في هذا الأسلوب :

اختلف النحويون في ذلك ، فذهب الخليل[٤] إلى أنها هي المحلوف عليه .

---

(١) ٨٦٦/٢ .

(٢) ٢٠٠/٣ – ٢٠١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٨٦٦/٢ .

(٤) ينظر الكتاب ٤٩٩/٣ – ٥٠٠ ، والنكت ٩٥٥/٢ ، والبديع ٢٧١/١ .

قال سيبويه: " وأما قولهم (ذا) فزعم الخليل أنه المحلوف عليه ، كأنه قال : إي والله للأمر هذا ، فحذف الأمر لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم ، وقدم (ها) كما قدم قوم "ها " في قولهم : ها هو ذا ، وها أنا ذا ، وهذا قول الخليل"[١] .

ونسبه ابن عصفور إلى سيبويه[٢] . وهو قول الفارسي[٣] ، وابن الخباز[٤] ، وابن الأثير[٥] . وحكي عن المبرد أنه يجيزه[٦] ، وعزاه ابن يعيش إلى الأخفش[٧] ، وهذا سهو منه . وذهب الأخفش[٨] إلى أن (ذا) من جملة المقسم به ، وتبعه أبو زيد[٩]، والمبرد[١٠] ، والأعلم[١١] ، والشريف الكوفي[١٢]

---

(١) الكتاب ٤٩٩/٣ – ٥٠٠ .

(٢) شرح الجمل له ٥٥٧/١ .

(٣) الإغفال ٣٩٥/١ ، والمسائل العسكرية /١٣٠ .

(٤) الغرة المخفية ١٩٦/١ – ١٩٧ .

(٥) الشافي ٣٠١/٤ ، والنهاية ٥٣٥/٥ ، والبديع ٢٧١/١ حيث اقتصر فيه على قول الخليل دون الاعتراض عليه .

(٦) النكت ٩٥٥/٢ .

(٧) شرح المفصل ١٠٦/٩ .

(٨) ينظر النكت ٩٥٥/٢ ، والمفصل /٣٤٩ ، وشرح المقدمة الكافية ٩٥٥/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٧/١ ، والصفوة الصفية ٣٢٧/١ ، والإرشاد /٣٢٤ ، وشرح الطيبي على مشكاة المصابيح٢٧٥٨/٩.

(٩) ينظر : فتح الباري ٣٨/٨ .

(١٠) المقتضب ٣٢١/٢ ، وينظر : شرح المفصل ١٠٦/٩ .

(١١) الارتشاف ١٧٩٢/٤ ، ولم أقف عليه فيما أتيح لي من مؤلفاته .

الكوفي[١] ، والعكبري[٢] ، وابن منظور[٣]، وأبو حيان[٤] ، والفيروزابادى[٥] .

والفيروزابادى[٥] .

وعزاه ابن يعيش إلى الخليل[٦] ، وهذا سهو منه ؛ لأن الخليل قال بأنها المحلوف عليه كما مرّ .

وقد أُحْتُج لذلك بأمرين :

أولهما : أنهم يذكرون جواب القسم ، والجواب هو المحلوف عليه ، فيقولون: إي ها الله ذا لقد كان كذا وكذا ؛ كأنهم قالوا : إي والله هذا المقسم به [٧].

والثاني : أنهم يأتون بالمقسم عليه نفيًا ، ولو كان ذلك بمعنى المقسم عليه لكان المقسم عليه مطابقًا [٨].

---

(١) البيان في شرح اللمع /٥٨٠ .

(٢) إعراب الحديث / ٩٧.

(٣) اللسان " ها " .

(٤) الارتشاف ١٧٩٢/٤ .

(٥) القاموس المحيط " فصل الهاء باب الهمزة " .

(٦) شرح المفصل ١٠٦/٩ .

(٧) النكت ٩٥٥/٢ ، وشرح المقدمة الكافية ٩٥٥/٣ ، وشرح الطيبي على مشكاة المصابيح٢٧٥٨/٩.

(٨) شرح المقدمة الكافية ٩٥٥/٣ ، وشرح الطيبي على مشكاة المصابيح٢٧٥٨/٩.

وقد أجيب عن وقوع الجواب بعدها بأن هذا ليس جوابًا للقسم المذكور ، وإنما هو جواب قسم محذوف [١] .

وقد نتج عن هذا الخلاف السابق خلاف في إعرابها ، فقد حكى عن الخليل تارة أنه يجعلها خبرًا لمبتدأ محذوف[٢] ، وتارة أنه يجيز فيها وجهين هما أنها أنها خبر لمبتدأ محذوف أو فاعل لكان التامة[٣] ، وذهب الفارسي إلى أنها خبر لمبتدأ محذوف معللاً ذلك ؛ بأن (ذا) لا يخلو . إن كان جملة محلوفاً عليها . من أن يكون خبراً أو مبتدأ ، فلو كان مبتدأ للزم أن يلحقه ما يربط المقسم عليه بالمقسم من اللام أو أن ونحوها .

فلما كان قولك (ذا) عارياً من هذه الحروف علمت أنه ليس بالمبتدأ ، وإذا لم يكن مبتدأ كان خبراً ، وكان المحذوف المبتدأ مع الحروف الرابطة بالقسم"[٤].

وحكى عن الأخفش تارة أنها صفة أو بدل من اسم الله تعالى[٥] ، وتارة أنها صفة لأن المعنى لا والله الحاضر أو الشاهد[٦] ، وتارة أنها صفة أو مبتدأ محذوف الخبر[٧] ، وتارة أنها مبتدأ محذوف الخبر[٨] .

---

(١) الارتشاف ١٧٩٢/٤ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٤٢٤/١ .

(٣) شرح الكافية ٥٣/٦ .

(٤) المسائل العسكرية /١٣٠، و ينظر: الإغفال ٣٩٥/١ .

(٥) شرح ألفية ابن معطي ٤٢٥/١ .

(٦) الصفوة الصفية ٣٢٧/١ .

(٧) شرح الكافية ٥٣/٦ .

(٨) الارتشاف ١٧٩٢/٤ .

وذهب العكبري إلى أنها مبتدأ والخبر محذوف[١] .

وذهب الطيبي إلى أنها زائدة [٢] .

الترجيح :

والأقرب إلى الصواب هو مذهب الخليل ومن تبعه ؛ لأن مذهب الأخفش ومن تبعه يضعفه أنه يؤدي إلى حذف جواب القسم غير متوسط ولا عقب كلام يدل عليه[٣] ، فيبقى القسم معلقاً غير متشبث بمقسم عليه ، وهذا غير موجود في كلام العرب[٤] ؛ ولأن ما احتج به من مجيء جواب القسم بعدها في كلام العرب يمكن الإجابة عليه بأن هذا الجواب إنما هو جواب قسم محذوف [٥] .

ثالثًا : الخلاف في " لا ها الله إذًا " :

احتدم الخلاف حول هذا الأسلوب نظرًا لعدم ثبوته عن النحويين واللغويين وإن ثبت عن المحدثين في الصحيحين وغيرهما [٦] .

ومن الأحاديث التي ورد فيها قول أبي بكر : لا ها الله إذًا ..... إلخ . كما مرّ .

---

(١) إعراب الحديث / ٩٧.

(٢) ينظر : شرح الطيبي على مشكاة المصابيح ٢٧٥٨/٩، و فتح الباري ٣٩/٨ ، وتنوير الحوالك ٣٠٣/١ ، ونيل الأوطار ٧٠/٨ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٧/١ .

(٤) ينظر : المسائل العسكرية /١٣٠.

(٥) الارتشاف ١٧٩٢/٤ .

(٦) ينظر : شرح النووي على مسلم ٦٠/١٢ ، وعون المعبود في شرح سنن أبي داود ٢٧٦/٧

ومنها حديث عائشة في قصة بريرة[١] لما ذكرت أن أهلها يشترطون الولاء ، فقالت: لا ها الله إذًا[٢] .

ومنها حديث أنس في قصة جليبيب أن النبي - ﷺ - خطب عليه امرأة من الأنصار إلى أبيها ، فقال : حتى أستأمر أمها ، قال : فنعم إذًا ، قال : فذهب إلى امرأته ، فذكر لها ذلك ، فقالت : لا ها الله إذًا ، وقد منعناها فلانًا [٣] .

ومنها : أن ابن جريج قال : قلت لعطاء[٤] أرأيت لو أني فرغت من صلاتي، صلاتي، فلا أرض كما لها ، أفلا أعود لها ؟ قال : بلى ها الله إذًا [٥] .

وقد أثبت هذا الأسلوب الطيبي ، فقد ذكر في تعليقه على قول أبي بكر أن هذه الرواية صحيحة ، وجعلها كقولك لمن قال لك : افعل كذا : والله إذًا لا

---

(١) هي بريرة مولاة عائشة ، صحابية مشهورة ، عاشت إلى زمن يزيد بن معاوية . تنظر ترجمتها في : تقريب التهذيب ٦٣١/٢ ، وشرح الطيبي على مشكاة المصابيح١٦٦/١.

(٢) أخرجه مسلم في الصحيح . كتاب العتق . باب إن الولاء لمن أعتق ١١٣/١٠ ح(١٥٠٤) .

(٣) أخرجه ابن حبان في الصحيح (كما في الإحسان) كتاب النكاح باب ذكر إباحة الإمام أن يخطب إلى من أحب على من أحب من رعيته ٣٦٥/٩. ٣٦٦ ح(٤٠٥٩).

(٤) هو عطاء بن أبي رباح ، أسلم القرشي مولاهم المكي ، ثقة فقيه فاضل ، لكنه كثي كثي الإرسال ، مات سنة أربع عشرة ومائة على المشهور . ينظر : التقريب ١/ ٦٧٥.

(٥) أخرجه عبد الرزاق في المصنف كتاب الصلاة باب الرجل يصلي صلاة لا يكملها ٣٧٢/٢ ح (٣٧٤٥) .

أفعل ، وجعل التقدير فيه : والله إذًا لا يعمد ، وذكر أن (إذًا) يحتمل أن تكون زائدة[١] .

وأثبته كذلك أبو جعفر الغرناطي[٢] ، وابن حجر[٣] ، ولم يستبعده ابن مالك[٤] .

وإذا كان هؤلاء قد أثبتوا هذا الأسلوب ، فقد أنكره غير واحد[٥] ، وذكروا أنه من تغيير الرواة ، وصوابه : لا ها الله ذا .

وهذا ما نص عليه العكبري[٦] .

---

(١) ينظر : شرح الطيبي على مشكاة المصابيح ٢٧٥٨/٩ ، و تنوير الحوالك ٣٠٣/١ ، وفتح الباري ٣٨/٨ .

(٢) فتح الباري ٣٩/٨ ، ونيل الأوطار ٧٠/٨ . و أبو جعفر الغرناطي هو أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي الأندلسي ، سمع من أبي حيان ، وأحمد بن علي الجزري ، وغيرهما ، كان شاعراً عارفاً بفنون الأدب ، صنف في العروض والنحو ، ومات سنة تسع وسبعين وسبعمائة عن سبعين سنة .

تنظر ترجمته في : : الدرر الكامنة ٤٣٠/١ (طبعة أم القرى) ، والبغية ١ /٤٠٣.

(٣) فتح الباري ٣٩/٨ ، ونيل الأوطار ٧٠/٨ .

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح /١٦٧ .

(٥) منهم أبو زيد النحوي في شرح النووي ١٤٥/١٠ ، وفتح الباري ٣٩/٨ ، والمازني في في فتح الباري ٣٨/٨ ، وأبو حاتم السجستاني في صفة الصفوة لابن الجوزي ٢٤٦/١، والجوهري في الصحاح " ها " ، والخطابي في معالم السنة له ٤٢/٤ ، وشرح النووي ٦٠/١٢ ، وابن الأثير في النهاية ٥٣٥/٥ ، والشافي ٣٠١/٤ ، وابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية ٩٥٥/٣ ، وابن القواس في شرح ألفية ابن معطي ٤٢٥/١ ، والسيوطي في تنوير الحوالك ٣٠٣/١ .

٦) ينظر: إعراب الحديث النبوي للعكبري ٩٧ .

فقد قال أبو زيد : " ليس في كلامهم : لا ها الله إذًا ، وإنما هو : لا ها الله ذا "[١] .

وقال المازني : " قول الرواة لا ها الله إذًا خطأ ، والصواب : لا ها الله ذا"[٢].

وذكر أبو حاتم السجستاني فيما تلحن فيه العامة أنهم يقولون : لا ها الله إذًا، والصواب لا ها الله ذا [٣] .

وقال : " وقوله : لا ها الله إذا هذا من ألفاظ القسم ، والأصل فيه : لا والله، فأبدلوا من الواو هاء ، والصواب فيما قاله أئمة العربية أن يقال : لا ها الله ذا " [٤] .

وذكر ابن الحاجب في معرض حديثه عن قول أبي بكر أن هذا ليس موضع إذن ؛ لأنها تفيد الجزاء ، وهي في هذا القول على النقيض ، فكان يقتضي أن يقول : إذن تعمد ؛ لأنها وقعت جوابًا بالقبول من طلب السلب ، وليس " يقاتل " ، ولذا فإن الظاهر في الحديث : لا ها الله ذا لا تعمد إلى أسد ، فصحفها بعض الرواة ، ثم نقلت كذلك [٥] .

الحكم على الرواية :

والرأي الذي أميل إليه هو إثبات هذا الأسلوب ، وأما ما ذهب إليه النحويون واللغويون ، وما نسبوه إلى المحدثين من الغلط والتحريف مردود ، فالعجب

---

(١) فتح الباري ٣٨/٨ .
(٢) فتح الباري٣٨/٨ .
(٣) صفة الصفوة ٢٤٦/١ .
(٤) الشافي ٣٠١/٤ .
(٥) شرح المقدمة الكافية ٩٥٥/٣ .

كل العجب من قوم يقبلون التشكيك في الروايات الثابتة ، ويطلبون لها تأويلاً[١] .

ويؤيد ذلك كثرة وقوع هذا الأسلوب في كثير من الأحاديث[٢] ، فلا يعقل أن يتوارد الرواة في جميعها على الغلط والتحريف ، وهم من هم في تحري الدقة في نقلهم .

ولا أقول : إن جهابذة المحدثين أعدل وأتقن في النقل ؛ إذ يقتضي المشاركة بينهم بل أقول : لا يجوز العدول عن نقلهم [٣] .

وأما ما احتج به ابن الحاجب لرد الرواية بـ (إذًا) في قول أبي بكر ، وهو أن هذا ليس موضع إذن ؛ لأنها تفيد الجزاء ، وهي في هذا القول على النقيض، فكان يقتضي أن يقول : إذن تعمد ؛ لأنها وقعت جوابًا بالقبول من طلب السلب ، وليس " يقاتل "[٤] . فيمكن رده بأنه كقولك لمن قال لك : افعل كذا: والله إذًا لا أفعل ، وجعل التقدير فيه : والله إذًا لا يعمد ،أو أن " إذًا " يحتمل أن تكون زائدة[٥] .

(١) ينظر صفة الصفوة ٢٤٦/١ ، وفتح الباري ٣٨/٨ ، ونيل الأوطار ٧٠/٨ .

(٢) فتح الباري ٣٨/٨ .

(٣) فتح الباري ٣٨/٨ .

(٤) شرح المقدمة الكافية ٩٥٥/٣ .

(٥) ينظر : شرح الطيبي على مشكاة المصابيح ٢٧٥٨/٩ ، وفتح الباري ٣٨/٨ .

الموضع الثاني : استعمال (أخير) للتفضيل بمعنى (خير)

ففي الحديث عَنْ خَرَشَةَ بْنِ الْحُرِّ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: يَا أَبَا ذَرٍّ ، انْظُرْ أَرْفَعَ رَجُلٍ فِي الْمَسْجِدِ ، قَالَ : فَنَظَرْتُ ، فَإِذَا رَجُلٌ عَلَيْهِ حُلَّةٌ ، قَالَ : قُلْتُ : هَذَا ، قَالَ : قَالَ لِيَ : انْظُرْ أَوْضَعَ رَجُلٍ فِي الْمَسْجِدِ ، قَالَ : فَنَظَرْتُ ، فَإِذَا رَجُلٌ عَلَيْهِ أَخْلاَقٌ ، قَالَ : قُلْتُ : هَذَا ، قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: لَهَذَا عِنْدَ اللهِ أَخْيَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ مِلْءِ الأَرْضِ مِنْ مِثْلِ هَذَا.

قال العكبري : " لفظة (أخير) يريد بها (خير) التي للتفضيل ، ولأنه وصلها بمن ، كقولك : زيد خير من عمرو ، فيجوز أن يكون السهو من الراوي ، والصواب خير ، ويجوز أن يكون أخرج الكلمة على أصلها مثل أفضل "[1] .

البيان والتفصيل :

اسم التفضيل : هو اسم مشتق مصوغ ؛ للدلالة على شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها. وقياسه "أفعل" للمذكر ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل، و"فعلى" للمؤنث ، أما : خير ، وشر ، وحب، فقد حذفت همزتها؛ لكثرة الاستعمال[2] .

---

١) إعراب الحديث النبوي للعكبري ١٤٧ .

٢) ينظر : تمهيد القواعد ٦/ ٢٦٥٩ ، والهمع ١٦٦/٢، والأشموني ٤٣/٣، والدرر ٢٢٤/٢ .

استعمال (أخير) بمعنى (خير) ورد في التفضيل كثيرا ، بل هو استعمال على الأصل كما أثبته النحويون في أكثر من موضع[١] :

قال ابن السراج : " لأن أصل خير وشر : (أخير ، وأشرر) ، ومن العرب من يعمل أفعل لأنه وصف مشتق[٢] .

قال الرضي : " وشبهه من اسم الفاعل المبني من باب المغالبة، والأولى أن يقال: هو المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل، أي : في الفعل المشتق هو منه، فيدخل فيه: خير، وشر، لكونهما في الأصل: أخير وأشر، فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال، وقد يستعملان على القياس[٣] .

قال ابن مالك :" ثم نبهت على أن قولهم: "خير من كذا" ، و"شر من كذا" الأصل فيه (أخير) و (أشر) ، ولا يكادون يستعملون الأصل.

ومن استعمالهم إياه قول الراجز:

بلال خير الناس وابن الأخير[٤]

---

١) ينظر : أصول النحو لابن السراج ١/ ٤٤٧ ، أوضح المسالك لابن هشام٣/ ٢٥٥ ، الارتشاف ٥/٢٣٢٠ ، شرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٧٢٣ ، همع الهوامع للسيوطي ٣/ ٣١٩ ، الأشموني ٢/ ٣٨٣، حاشية الصبان ٣/ ٤٣ .

٢) أصول النحو ١/ ٤٤٧ .

٣) ينظر : تمهيد القواعد ٦/ ٢٦٥٩ ، شرح الكافية للرضي ٣/ ٤٤٧ .

٤) البيت : لرؤبة ، من مشطور الرجز، وقد نسبه ابن جني في المحتسب (٢/ ٢٩٩) لرؤبة بن العجاج وبعضهم نسبه لذي الرمة ، والشاهد فيه قوله: «الأخير» وهو شاهد على ندور إثبات همزة «أخير» في التفضيل.
وينظر في: الزاهر لأبي بكر الأنباري ١/ ٣٢٥ ، شرح الكافية الشافية ٢/١١٢٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٥٣ ، والارتشاف ٥/٢٣٢٠، والتصريح ٢/١٠٠ ،١٠١ .

واختلف في سبب حذف الهمزة منهما[١] :

فقيل: لكثرة الاستعمال، وقال الأخفش؛ لأنَّهما لَمَّا لم يشتقا من فعلٍ خُولِف لفظهما، فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما ".

وجاء في قول العرب : شيء أخير من لا شيء[٢] .

قال ابن سيده : " وقد نطقوا بالهمزة في الشعر، قال الشاعر:

بلال خير الناس وابن الأخير[٣]

قال أبو الفتح في قراءة أبي قلابة: (الكذاب الأشر): الأشر بتشديد الراء هو الأصل المرفوض، لأن أصل قولهم: هذا خير منه، وهذا شر منه؛ هذا أخير منه، وهذا أشر منه، فكثر استعمال هاتين الكلمتين، فحذف الهمزة منهما، ويدل على ذلك قولهم: الخوري والشري تأنيث الأخير والأشر[٤] .

وقد أفاد الخفاجي وغيره أنَّ (أَشرّ) ورد في الكلام الفصيح كثيرًا [٥] .

وقد عقب العكبري على نفسه في قوله : " ويجوز أن يكون أخرج الكلمة على أصلها مثل أفضل "[٦] .

---

١) ينظر : والهمع ١٦٦/٢، والأشموني ٤٣/٣، والدرر ٢٢٤/٢ .

٢) الأمثاتل العربية ٥٣/١ .

٣) إعراب القرآن لابن سيده ١/ ١٦٠ ، ومر التعريف بالبيت والشاهد .

٤) المحتسب ٢/ ٢٩٩ ، وينظر : الزاهر لأبي بكر الأنباري ١/ ٣٢٥ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١/ ١٢٤٤ .١/ ١٨١ .

٥) ينظر : الصحاح ٢/ ٢٩٥ .

٦) إعراب الحديث النبوي للعكبري ١٤٧ .

الحكم على الرواية

لقد ناقض العكبري نفسه في هذه المسألة ففي حين يتهم راوي الحديث بالسهو يثبت هو بنفسه في اللباب ذكر مجيء (أخير) على الأصل[1]، وعليه فلا وجه للعكبري في الاعتراض أو الطعن على الراوي في اتهامه بالسهو أو الخطأ أو النيل منه ، فقد استعمل الراوي الصيغة على أصلها ، والاستعمال على الأصل مقبول وإن خالف الشائع عند العرب .

١) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١/ ٤٤٧ .

الموضع الثالث : حذف نون الجمع مع عدم الإضافة

ففي الحديث عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ، قَالَ : كَانَتْ بَيْنَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ مُحَاوَرَةٌ ، فَأَغْضَبَ أَبُو بَكْرٍ عُمَرَ ، فَانْصَرَفَ عَنْهُ عُمَرُ مُغْضَبًا ، فَاتَّبَعَهُ أَبُو بَكْرٍ يَسْأَلُهُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَهُ ، فَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى أَغْلَقَ بَابَهُ فِي وَجْهِهِ ، فَأَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى رَسُولِ اللهِ ـ ﷺ ـ ، فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ وَنَحْنُ عِنْدَهُ : فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ـ ﷺ ـ : أَمَّا صَاحِبُكُمْ هَذَا فَقَدْ غَامَرَ ، قَالَ : وَنَدِمَ عُمَرُ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ ، فَأَقْبَلَ حَتَّى سَلَّمَ وَجَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ـ ﷺ ـ ، وَقَصَّ عَلَى رَسُولِ اللهِ ـ ﷺ ـ الْخَبَرَ ، قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ : وَغَضِبَ رَسُولُ اللهِ ـ ﷺ ـ ، وَجَعَلَ أَبُو بَكْرٍ يَقُولُ : وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ لأَنَا كُنْتُ أَظْلَمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ـ ﷺ ـ : هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي ، هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي ، إِنِّي قُلْتُ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ، فَقُلْتُمْ : كَذَبْتَ ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : صَدَقْتَ"(١).

قال العكبري : " وفي هذا الحديث :"هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي" ؛ الوجه (تاركون) ؛ لأن الكلمة ليست مضافة لأن حرف الجر منع الإضافة ، وإنما يجوز حذف النون في موضعين : أحدهما : الإضافة ولا إضافة هنا .

والثاني : إذا كان في (تاركون) الألف واللام مثل قول الشاعر :

---

١) الحديث أخرجه البخارى (١٣٣٩/٣ ، رقم٣٤٦١) . وأخرجه أيضًا : أحمد فى فضائل الصحابة (٢٤٠/١ ، رقم ٢٩٧) ، والطبرانى فى الشاميين (٢٠٨/٢ ، رقم ١١٩٩) ، والبيهقى (٢٣٦/١٠ ، رقم ٢٠٨٨٤) .

الحافِظُو عَوْرَةَ العشيرةِ لا ∴ يَأْتِيهِمُ من وَرائنا نَطَفُ[1]

والأشبه أن حذفها من غلط الرواة "[2] .

الدراســـــة

إذا أضفت الاسم الأول إلى الثاني فلك في الأول أحكام أربعة :

الأول : حذف اللام منه ، إذا كانت أصلها للتعريف والانفصال ، وأصل الإضافة للاتصال ، ومحال كون الكلمة الواحدة متصلة ومنفصلة في وقت واحد .

الثاني : طرح التنوين منه إذا كان منوناً ؛ لأن التنوين علامة لانفصال الكلمة والإضافة علامة لاتصال الكلمة ، ومحال كون الكلمة متصلة ومنفصلة .

الثالث : إزالة العلمية عند إضافة العلم في نحو قولك : زيدكم ، وعمركم ، فتدخله

---

١) البيت من بحر المنسرح مطلع قصيدة سبق الحديث عنها وعن الاختلاف في قائلها، وانظر البيت في ديوان قيس بن الخطيم: (ص ٦٣، ١٧٢).

اللغة: العورة: كل مخوف وعورة الرجل في الحرب ظهره، وكف: بفتحتين العيب والإثم ومثله النطف بوزنه ومعناه وقد روي مكانه، كما روي من ورائها مكان من ورائهم. قال المبرد في البيت: أنشد هذا البيت منصوبا ولم يرد الإضافة ولكنه حذف النون لطول الاسم. إذ صار ما بعد الاسم صلة له (المقتضب ٤/ ١٤٥).

والبيت في شرح التسهيل (١/ ٧٧) وفي التذييل والتكميل (١/ ٢٨٣) وفي معجم الشواهد (ص ٢٣٩).

٢) إعراب الحديث النبوي للعكبري ٣٠٩ ، ٣١٠ .

في أمة يقال لكل واحد منهم زيد ، وعمرو؛ ليكون ذلك سبباً في التنكير.

الرابع: طرح نون التثنية والجمع إذا كان مثنى أو مجموعاً نحو : غلاما زيد، ومسلمو أبيك [١] .

هذا وقد اختلف النحويون في طرح هذه النون عند الإضافة على أقوال :

القول الأول : أنها حذفت ؛ لأنها عوض من الحركة والتنوين ، وهو مذهب سيبويه[٢] وتبعه الوراق[٣] ، وابن الخشاب[٤] العكبري[٥] ، وابن يعيش[٦] ، وغيرهم .

قال سيبويه : "... وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوضٌ لما منع من الحركة والتنوين ، وهي النون وحركتها الكسرة ... " [٧] .

القول الثاني : أن النون حذفت مع الإضافة لمجاورتها لموجب الحذف ، وهو الاسم المضاف إليه ، لحلوله محل التنوين وهذا قول ابن عصفور[٨] .

القول الثالث : أنّ النون في المثنى حذفت مع الإضافة ؛ لأنها تلي علامة الإعراب، وهي الألف، وذلك نحو :﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾[٩] فـ (يدا)

---

(١) انظر : المنهاج ١/ ٣٤٥ ، ٣٤٦ .
(٢) انظر : الكتاب ١/ ١٧ ، ١٨ .
(٣) انظر : العلل في النحو ص ٤٧ .
(٤) انظر : المرتجل ص ٦٥ ، ٦٦ .
(٥) انظر : اللباب ١/ ١٠٥ .
(٦) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٤٠ .
(٧) الكتاب ١/ ١٧ ، ١٨ .
(٨) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٥٦ .
(٩) سورة المسد الآية ١ .

تثنية (يد) ، والأصل: يدان ، فحذفت نون التثنية للإضافة ؛ لأنها تلي علامة الإعراب وهي الألف ، وكذلك في الجمع ، وذكره الشيخ خالد الأزهري[١] .

القول الرابع : أن النون حذفت عند الإضافة لاستطالتهم لهاتين العلامتين في آخر الكلمة ، وإلى هذا ذهب ابن أبي الربيع وقاسه على الحذف من الاسم الموصول ، فقال : "... قالوا : هذان الضاربا زيداً ، وحذفوا النون للطول ؛ لأنه في معنى اللذان ضَرَبا ، فلما كان في معناه سقطت منه النون كما سقطت من اللذا ضربا "[٢] .

وقد خالف الصواب العكبري في حكمه على الراوي في هذه المسألة ؛ فقد حذفت النون لأجل الإضافة ، وإليك التوضيح :

النص النبوي عن رسول الله ـ ﷺ ـ " هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي" ، قد ورد على القاعدة النحوية ولم يخالفها قيد أنملة ، ودونك النصوص والأدلة :

فقد ورد في عمدة القارئ : " وفي رواية التفسير (تاركون لي) على الأصل ، قوله : (لي) فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور؛ عناية بتقديم لفظ الاختصاص وذلك جائز كقول الشاعر :

فَرِشْني بِخَيْرٍ لا أَكُونَ وَمِدْحَتِي ∴ كناحِتِ يَوْمٍ صَخْرَةٌ بعَسِيلِ[٣]

---

(١) انظر : التصريح ١/ ٦٧٣ ، ٦٧٤ .

(٢) البسيط في شرح الجمل ١/ ٢٥٨ .

٣) البيت من شواهد الفراء ، و راشه: نفعه وأصلح حاله ، والعسيل: مكنسة العطار، وهو شعر يكنس به الطيب، والمراد أنه لا فائدة فيه كمن ينحت الصخرة بهذه المكنسة. ومحل الشاهد فيه : أن الشاعر أضاف ناحت وهو وصف مشبه الفعل إلى يوم ، ونصب الصخرة ، والأولى إضافة الوصف إلى الصخرة ، ونصب يوما على ما قاله القراء . ينظر : معاني القرآن للفراء ٢٦/٣ ، أوضح المسالك ٣/ ١٨٤ ، لسان العرب ٤٤٤/١١ .

قلت رشني أمر من راش يريش يقال رشت فلانا أصلحت حاله والواو في ومدحتي للمصاحبة أي مع مدحتي والاستشهاد فيه في قوله يوما فإنه ظرف فصل به بين المضاف وهو قوله كناحت وبين المضاف إليه وهو صخرة ، والتقدير: كناحت صخرة يوما بعسيل بفتح العين المهملة وكسر السين المهملة وهو قضيب الفيل قاله الجوهري وبهذا يرد على أبي البقاء حيث يقول : إن حذف النون من خطأ الرواة ؛ لأن الكلمة ليست مضافة ولا فيها ألف ولام ، وإنما يجوز في هذين الموضعين ولا وجه لإنكاره ؛ لوقوع مثل هذه كثيرا في الأشعار وفي القرآن أيضا في قراءة ابن عامر: "وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم " ؛ بنصب أولادهم وجر شركائهم ، قوله فما أوذي بعدها أي فما أوذي أبو بكر بعد هذه القضية لأجل ما أظهره النبي لهم من تعظيمه أبا بكر رضي الله تعالى عنه[١] .

وقوله : (تاركو لي صاحبي) بحذف النون من تاركون ؛ لأنه مضاف إلى قوله صاحبي لكن وقع الجار والمجرور ؛ أعني قوله : (لي) فاصلا بين المضاف والمضاف إليه ، وذلك جائز وقد وقع في كلام العرب كثيرا ويروى تاركون بالنون على الأصل[٢] .

وعليه فقد ورد في النص النبوي عدة تأويلات[٣] :

---

١) عمدة القارئ ٢٤/ ٢٥٥ .

٢) عمدة القارئ ٢٧ / ٢٤٢ .

٣) ينظر : الإنصاف لأبي البركات ٢/ ٣٥٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٧٧، ٢٧٨ ،أوضح المسالك لابن هشام ٣/ ١٥٥ ، شرح ابن عقيل ٣/ ٨٣ ، همع الهوامع ٢/ ٥٢٣ ، حاشية الخضري على ابن عقيل ٢/ ٦٤ ، حاشية الصبان على الأشموني ١/ ١٠٩٣ ، النحو الوافي ٣/ ٥٤ .

الأول : أن (تاركو) بغير نون مضافًا لـ(صاحبي) مع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور كقراءة ابن عامر {زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم[١]}[٢] .

الثاني : أن يكون أصله : تاركون ؛ فاستطال الكلمة، فحذف النون كما تحذف من الموصول للطول؛ نحو: {وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا}[٣] على رأي ، وإمَّا أنَّ (تاركو) مضافًا إلى (صاحبي)، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور؛ عناية بتقديم لفظ الإضافة، وفي ذلك الجمعُ بين إضافتين إلى نفسه؛ تعظيمًا للصدَّيق – رضي الله عنه –[٤] .

الثالث : قال الدماميني: ويحتمل أن حذف النون للتخفيف ؛ كقراءة الحسن :" وَمَا هُمْ بِضَارِي بِهِ مِنْ أَحَدٍ"[٥] .

ولهذا تقعد به القاعدة النحوية في مواضع الفصل :

أن يكون المضاف وصفًا، والمضاف إليه مفعوله الأوّل، والفاصل إمّا مفعوله الثّاني كقراءة بعضهم: {فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ}[٦] ، أو ظرف: كقوله – صلّى الله عليه وسلّم –: "هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو– لِي– صَاحِبِي"[٧] .

---

١) سورة الأنعام من الآية ١٣٧ .

٢) شرح القسطلاني ٧/ ١٣٠ .

٣) سورة التوبة من الآية ٦٩ .

٤) ينظر : مصابيح الجامع ٧/ ٢٦٦ ، والحجة في بيان المحجة ٢ /٣٤٧ .

٥) سورة البقرة من الآية ١٠٢ .

٦) سورة إبراهيم من الآية ٤٧

٧) اللمحة في شرح الملحة ١/ ٢٧٧ ، وينظر : شرح التّسهيل ٣/٢٧٦–٢٧٧، وابن النّاظم ٤٠٥، والتّصريح٢/٥٧، والأشمونيّ ٢/٢٧٥، ٢٧٦ .

قال في شرح التسهيل: فهذا من أحسن الفصل؛ لأنه فصل بمعمول المضاف، ويدل على جوازه في الاختيار قوله ـ ﷺ ـ :"هل أنتم تاركو لي صاحبي؟ "[1]

الحكم على الرواية :

لقد تعجّل العكبري في الحكم على الراوي واتهامه بالغلط وعدم الدراية ؛ فالرواية صحيحة بل والأوجب فيها أن يقعد بها لقاعدة نحوية وإنهاء لخلاف طال عمره وهو الفصل بين المتضايفين في سعة الكلام بمعمول المضاف ، وعليه فالرواية صحيحة ولا سهو ولا خطأ كما زعم العكبري .

١) توضيح المقاصد والمسالك للمردي ٢/ ٨٢٥ .

الخاتمة

الحمد لله وكفى ، وصلاةً وسلامًا على النبيِّ المُصطَفى ، الهادي البشيرِ النذير ، خيرِ من نطقَ بالضاد ، وأوتِيَ الحكمةَ وفصلَ الخطاب ..

وبعد ..

فإنَّ مَنْ ينعم النظرَ في الحديث النبوي الشريف ليجد ردا شافيا كافيا لكل ما يتعلق باللغة العربية وخاصة ما يتعلق بالنحو والصرف والإعراب ؛ وبعد العرض السابق لرواة الحديث النبوي ومدى حكم النحويين ورؤيتهم لأقوالهم من خلال إعراب الحديث النبوي للعكبري ، ومناقشتها ؛ يخلص البحث إلى النتائج الآتية :

أولا : ما يتعلق بالدراسة :

- لم يختلف النحويون حول الاحتجاج والاستشهاد بحديث الرسول ـ ﷺ ـ من حيث القبول والرفض ، إنما كان الخلاف من حيث القلة والكثرة أو وضع الضابط للاستشهاد والاحتجاج .
- التطبيق والتقعيد النحوي من خلال الحديث النبوي الشريف سيفتح الباب لكثير من المراجعات حول القضايا الخلافية .
- وضع رواة الحديث النبوي الشريف في الدرجة العالية من المكانة اللغوية ؛ فهم أقدر من غيرهم على صنع اللغة والتعامل معها والحكم عليها لا كما صدر لنا البعض أن الرواة هم الأعاجم الذين حرفوا وأضاعوا اللغة .
- النظر بعين الاعتبار والتقدير لما نص عليه رواة الحديث النبوي الشريف ؛ فاختلاف الرواية في الغالب كاختلاف القراءة القرآنية ، أو لتعدد اللهجات كما وضح في ثنايا هذا البحث .

- التقعيد النحوي والصرفي من خلال الحديث النبوي الشريف ؛ فبه يتم الفصل في قضايا خلافية عدة ؛ منها : الفصل بين المتضايفين في سعة الكلام ، كما برز من خلال البحث ، وإجراء المعتل مجرى الصحيح ، وغيرها .
- ثانيا : مايتعلق بالمسائل والقضايا النحوية التي وردت في كتاب العكبري :
- رّد البحث اتهام العكبري الرواة في كتابه إعراب الحديث بالسهو والخطأ ، وأثبت صحة ما تحدثوا به .
- أثبت البحث حجية الرواة ومدى إلمامهم بقواعد اللغة ولهجات العرب.
- أثبت البحث أن الحديث النبوي الشريف به تؤصل الأحكام النحوية المختلف فيها ، وتترسخ على أسسه القاعدة ، ويفصل به في الخلاف ؛ كما ثبت ذلك من خلال المبحث الثالث للفصل الثالث من البحث .

فهرس أهم المصادر والمراجع

القرآن الكريم

📖 ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة . للشرجى الزبيدى . تحقيق د/ طارق الجنابى . مكتبة النهضة العربية – مصر . الطبعة الأولي. ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .

📖 الإتقان فى علوم القرآن . للسيوطى . تحقيق الشيخ محمد أبو الفضل إبراهيم . دار التراث– القاهرة ٠

📖 أدب الكاتب . لابن قتيبة – تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالى . مؤسسة الرسالة – بيروت. ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

📖 ارتشاف الضرب من لسان العرب . لأبى حيان النحوى. تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد. مكتبة الخانجى – القاهرة. الطبعة الأولي. ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م ٠

📖 الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة علي إثبات القواعد النحوية. مكاتبة بين الدماميني والبلقيني . قدم لها وحققها الدكتور/ رياض بن حسن الخوام. نشر عالم الكتب – بيروت. الطبعة الأولي . ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م .

📖 الاستشهاد بالحديث في اللغة . للشيخ / محمد الخضر حسين. بحث بمجلة مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة. الجزء الثالث. شعبان ١٣٥٥هـ= ١٩٣٦م . المطبعة الأميرية ببولاق.

📖 أسرار العربية . لأبى البركات الأنبارى . تحقيق الدكتور محمد بهجة البيطار. مطبعة الترقى بدمشق. ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م ٠

📖 أصول النحو العربي . للدكتور / محمد خير الحلواني. الناشر الأطلسي . سورية . ١٩٨٣م.

📖 الأصول فى النحو. لابن السراج . تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتيلى.

مؤسسة الرسالة. الطبعة الرابعة. ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م ٠

📖 الأعلام. للزركلى . دار العلم للملايين – بيروت . الطبعة الخامسة. ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م ٠

📖 الإغراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة فى أصول النحو لأبى البركات الأنبارى. تحقيق الأستاذ سعيد الأفغانى. مطبعة الجامعة السورية . ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م ٠

📖 ألفية ابن مالك فى النحو والصرف . تحقيق الشيخ محمد عبد العزيز العبد . دار الصحابة للتراث – طنطا . الطبعة الأولي. ١٤١١هـ = ١٩٩١م ٠

📖 إنباه الرواة على أنباء النحاة . للقفطى. تحقيق الشيخ محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربى – القاهرة. الطبعة الأولي. ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م٠

📖 الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . لأبى البركات الأنبارى . تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية – بيروت ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م٠

📖 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . لابن هشام . تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد. دار الفكر العربى – القاهرة . ط٥ . ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م ٠

📖 الإيضاح في علل النحو . لأبي القاسم الزجاجي . تحقيق الدكتور / مازن المبارك. دار النفائس ببيروت. الطبعة السادسة. ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.

📖 البحر المحيط . لأبى حيان . دار الفكر ببيروت . الطبعة الثانية. ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م ٠

📖 البرهان فى علوم القرآن . للزركشى. تحقيق الشيخ محمد أبو الفضل إبراهيم. دار التراث العربى – مصر ٠

📖 البسيط فى شرح جمل الزجاجى. لابن أبى الربيع. تحقيق الدكتور عياد

الثبيتى. دار الغرب الإسلامى – بيروت . الطبعة الأولي. ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م ٠

📖 بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة. للسيوطى . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم . المكتبة العصرية – بيروت ٠

📖 التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين . للعكبرى . تحقيق الدكتور عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين . دار الغرب الإسلامى – بيروت. الطبعة الأولي. ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م ٠

📖 تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد . لابن هشام . تحقيق الدكتور عباس مصطفى الصالحى. دار الكتاب العربى – بيروت. الطبعة الأولي. ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م ٠

📖 ترشيح العلل في شرح الجمل للخوارزمي . تحقيق الأستاذ/ عادل محسن سالم العميري. منشورات جامعة أم القري . الطبعة الأولي . ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

📖 تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. لابن مالك . تحقيق الدكتور محمد كامل بركات. دار الكتاب العربى – مصر . الطبعة الأولي . ١٣٨٧هـ =١٩٦٨م.

📖 التصريح بمضمون التوضيح . للشيخ خالد الأزهرى . تحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيرى. الزهراء للإعلام العربى – مصر. الطبعة الأولي. ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م. والطبعة غير المحققة . دار إحياء الكتب العربية – مصر ٠

📖 التعريفات. للسيد الشريف الجرجانى. تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة. عالم الكتب – بيروت . الطبعة الأولي. ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م ٠وطبعة أخري بتحقيق الأستاذ / إبراهيم الإبياري . دار الكتاب العربي . بيرت. الطبعة الأولي . ١٤٠٥هـ.

📖 تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. للدماميني . تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى. دار بساط – بيروت . الطبعة الأولي. ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م ٠

📖 تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش. تحقيق/ الدكتور علي محمد

فاخر، والدكتور/ جابر محمد البراجة وآخرين. دار السلام بالقاهرة. الطبعة الأولي ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

📖 التوجيهات النحوية والصرفية للقراءات القرآنية في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري. جمع وتخريج ودراسة الدكتور/ أحمد الزين علي العزازي . الطبعة الأولي . ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

📖 توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك . للمرادى تحقيق الدكتور عبد الرحمن على سليمان . مكتبة الكليات الأزهرية . الطبعة الثانية.

📖 الجمل . للزجاجى. تحقيق الدكتور على توفيق حمد . مؤسسة الرسالة ببيروت ودار الأمل بالأردن. الطبعة الثالثة. ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م ٠

📖 الحديث النبوي في النحو العربي . للدكتور/ محمود فجال . أضواء السلف. الرياض. الطبعة الثانية. ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

📖 خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى . تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون. مكتبة الخانجى – مصر . ط٣. ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م ٠

📖 سير أعلام النبلاء. للذهبى – تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط والشيخ حسين الأسد. مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة الأولي. ١٤٠١هـ = ١٩٨١م ٠

📖 شرح التسهيل لابن مالك . تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوى المختون. دار هجر – القاهرة. الطبعة الأولي. ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م ٠

📖 شرح التسهيل للمرادي القسم النحوي . تحقيق ودراسة محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد. مكتبة الإيمان بالمنصورة . الطبعة الأولي . ٢٠٠٦م= ١٤٢٧هـ.

📖 شرح ألفية ابن مالك . لابن عقيل . تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد المسمى منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل. دار التراث – القاهرة. الطبعة الثانية. ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

📖 شرح كافية ابن الحاجب . للرضى . تحقيق الدكتور إميل يعقوب دار الكتب العلمية – بيروت . الطبعة الأولي. ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م ٠ وفي حالات نادرة للموازنة : بتحقيق الشيخ يوسف حسن عمر، قاريونس – ليبيا. ١٣٩٨هـ. وبتحقيق الدكتور يحيى بشير مصري، والدكتور حسن محمد الحفظي. طبعة جامعة الإمام ١٩٩٣م.

📖 شواهد التوضيح والتصحيح المشكلات الجامع الصحيح. لابن مالك. تحقيق الشيخ محمد فؤاء عبد الباقي . عالم الكتب ببيروت.

📖 صحيح البخارى .تحقيق الشيخ محمد ديب البغا.دار اليمامة =بيروت .ط ٣ .١٩٨٧م.

📖 صحيح مسلم . بتحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي . بيروت.

📖 صحيح مسلم بشرح النووي . دار إحياء التراث العربي . بيروت. الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.

📖 عقود الزبرجد في إعراب الحديث الشريف . للسيوطي. تحقيق الدكتور سلمان القضاة. دار الجيل . بيروت . الطبعة الأولي . ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

📖 في أصول النحو . للأستاذ/ سعيد الأفغاني. المكتب الإسلامي بدمشق . سورية. ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

📖 فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح . لابن الطيب الفاسي . تحقيق الدكتور / محمود يوسف فجال. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي. الطبعة الأولي . ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

📖 الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح . لابن أبي الربيع . تحقيق الدكتور / فيصل الحفيان.مكتبة الرشد بالرياض . الطبعة الأولي. ١٤١٢هـ =

٢٠٠١م.

📖 الكتاب . لسيبويه. تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون دار الجيل – بيروت . الطبعة الأولي ٠

📖 الكشاف. للزمخشرى. تصحيح الشيخ مصطفى حسين أحمد. دار الريان للتراث – القاهرة. ط٣. ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م ٠

📖 كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون. للأستاذ حاجى خليفة. استانبول. ١٩٥١م ٠

📖 اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى. تحقيق الدكتور عبد الإله نبهان والدكتور غازى مختار طليمات. دار الفكر المعاصر – بيروت. ودار الفكر – سورية. الطبعة الأولي. ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م ٠

📖 لسان العرب. لابن منظور. تحقيق الأساتذة : عبد الله على الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم الشاذلى. دار المعارف – مصر ٠

📖 مجلة مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة. الجزء الرابع. ١٣٥٦هـ= ١٩٣٧م . المطبعة الأميرية ببولاق.

📖 مجيب الندا إلى شرح قطر الندى للفاكهى المشهور بـ شرح الفاكهى على قطر الندى بأعلى صحائف حاشية يس على شرح الفاكهى. ينظر : حاشية يس على شرح الفاكهى.

📖 المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . لابن جنى . تحقيق الأستاذ على النجدى ناصف ، والأستاذ عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح شلبى . المجلس الأعلى

📖 المخصص لابن سيدة. بولاق – مصر ١٣٢١ ٠

📖 مدرسة البصرة النحوية . نشأتها وتطورها. للدكتور / عبد الرحمن السيد . دار

المعارف بالقاهرة . الطبعة الأولي . ١٩٦٨م.

📖 مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. للدكتور / مهدي المخزومي . مطبعة الحلبي بالقاهرة. الطبعة الثانية . ١٣٨٨هـ = ١٩٥٨م .

📖 المرتجل. لابن الخشاب. تحقيق الأستاذ على حيدر. دمشق. ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م ٠

📖 المعيار في التخطئة والتصويب . دراسة تطبيقية . للدكتور / عبد الفتاح سليم . دار المعارف بالقاهرة . الطبعة الأولي ١٤١١هـ= ١٩٩١م.

📖 مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب. لابن هشام . تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية – بيروت. ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م ٠

📖 المغني في النحو . لابن فلاح اليمني.تحقيق الدكتور / عبد الرحمن أسعد السعدي. دار الشئون الثقافية العامة ببغداد. الطبعة الأولي . ١٩٩٩م.

📖 نزهة الألباء فى طبقات الأدباء. لأبى البركات الأنبارى. تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائى. مكتبة المنار – الأردن. ط٣. ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م ٠

📖 النشر فى القراءات العشر. لابن الجزرى . تصحيح الشيخ محمد على الصباغ. مكتبة المتنبى – القاهرة ٠

📖 النكت الحسان فى شرح غاية الإحسان. لأبى حيان . تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى. مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة الثانية. ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م ٠

📖 همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع . للسيوطى. تحقيق الدكتور أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية – بيروت . الطبعة الأولي. ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م ٠

📖 وفيات الأعيان. لابن خلكان. تحقيق الدكتور إحسان عباس . دار الثقافة- لبنان .

فهرس الموضوعات

المقدمة :

التمهيد فيشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : التعريف بالحديث الشريف وموقف النحويين من الاحتجاج به

المبحث الثاني : العكبري ، وكتابه إعراب الحديث النبوي

الفصل الأول : دفع التهمة عن الأعلام العلماء من النحويين حول الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : عدم احتجاج النحويين بالحديث النبوي الشريف

المبحث الثاني : الرواية بالمعنى وتلحين الرواة

المبحث الثالث : ما يقال عن لحن الرواة الذين لم يكونوا عرباً

الفصل الثاني : رواة الحديث في عيون العكبري من خلال كتابه إعراب الحديث النبوي، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : الطعن في الرواة من قبل العكبري

المبحث الثاني : طعنات العكبري للرواة في ميزان النقد اللغوي والنحوي

الفصل الثالث : الدراسة التطبيقيه لمواضع التهم على الرواة في الحديث النبوي الشريف للعكبري ت ٦١٦ هـ

وقد اشتمل على عشرة مواضع ، قسمتها ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : مواضع خطّأ العكبري فيها الرواة وهي موافقة لقراءة قرآنية ، ووردت في موضعين

الموضع الأول : حذف نون الرفع دون ناصب أو جازم

الموضع الثاني : إثبات ألف (ما) الاستفهامية مع الجار

المبحث الثاني : مواضع خطّأ العكبري فيها الرواة ، وهي موافقة للهجة من لهجات العرب ، وفيه خمسة مواضع

الموضع الأول : إثبات النون في نصب المضارع

الموضع الثاني : إجراء الفعل المعتل مجرى الصحيح

الموضع الثالث :إلحاق علامة التثنية والجمع و نون الإناث في الفعل الظاهر

الموضع الرابع : إشباع الياء من الكسرة

الموضع الخامس : حكم الاسمين الواقعين بعد (ما) الحجازية

المبحث الثالث : مواضع خطّأ العكبري فيها الرواة والخطأ مردود عليه ، وفيه ثلاثة مواضع

الموضع الأول : حقيقة : (لا ها الله ذا)

الموضع الثاني : استعمال أخير في التفضيل بمعنى خير

الموضع الثالث : حذف نون الجمع في الإضافة

الخاتمة

فهارس عامة